

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



دروس في أساس إدارة الموارد البشرية

لطلبة السنة الثالثة إدارة الموارد البشرية (فرع علوم التسيير)

الدكتورة وداد بورصاص

السنة الجامعية 2016-2017

المقدمة:

تمثل إدارة الموارد البشرية أحد أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات والتي تهدف من خلالها إلى الارتقاء بإمكانياتها وسمعتها، وتحقيق الأرباح وفق اسس علمية صحيحة. عليه يعتبر المورد البشري ركنا أساسيا في المنظمات خاصة في ظل التحولات والتغيرات والضغوط والمطالب المتزايدة التي تواجه منظمات العصر الحالي، ما جعل من المورد البشري من أهم موارد المنظمة التي تمكنتها من التعامل بنجاح مع التغيرات والضغط المتزايدة، ومن هنا أصبحت إدارة الموارد البشرية مفتاح لضمانبقاء المنظمات واستمراريتها وتوسيعها، من خلال البحث في امكانيات الحصول على الموارد البشرية المؤهلة والعمل على تنميتها وتحفيزها والحفاظ عليها.

ومن خلال هذه المطبوعة "دروس في أسس إدارة الموارد البشرية" ستناول الأنشطة التي صادقت عليها اللجنة الوطنية لبرامج ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014/2015، فرع علوم التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية، أين جاءت محتويات هذه المطبوعة معتمدة على برنامج الوحدة الأساسية للتخصص إدارة الموارد البشرية والمتمثلة في مادة أسس إدارة الموارد البشرية. هذه المادة التي تعتبر محور وجوهر التخصص بالنسبة للطلاب، حيث تعتمد عليها كل المواد التي تتناولها في هذا التخصص.

وتسعى مادة إدارة الموارد البشرية إلى تحقيق أهداف تعلمية من خلال مضمون نستعرضه لاحقا. كما تتطلب منه اكتساب معارف مسبقة تمكنه من مواصلة التعليم في هذا التخصص.

الأهداف التعليمية:

يهدف المقياس إلى التعرض إلى طبيعة وتطور وظيفة الموارد البشرية في المؤسسة والتركيز على الأسس الهامة التي تبني عليها إدارة الموارد البشرية ومن أهمها الوصف الوظيفي، والاختيار، والتعيين، وتحفيز العنصر البشري، وتنمية وتدريب الموارد البشرية وغيرها.

المعارف السابقة:

اقتصاد المؤسسة، تسيير المؤسسة.

مضمون المطبوعة:

شملت المطبوعة تسعه فصول، أين تعرّض الفصل الأول منها إلى طبيعة وتطور وظيفة الموارد البشرية، في حين جاءت بقية الفصول الثمانية لتناول أنشطة إدارة الموارد البشرية متمثلة في: تحليل وتوسيف الوظائف، تحطيط الموارد البشرية، الاستقطاب والتوظيف، التدريب وتنمية المهارات، نظام الأجر والحوافز، اليقظة الاجتماعية وإدارة النزاعات، إدارة المسارات المهنية، تقييم أداء الموارد البشرية.

الفصل الأول: طبيعة وتطور وظيفة الموارد البشرية

تمهيد الفصل:

يأخذ موضوع إدارة الموارد البشرية حيزاً كبيراً من اهتمامات علماء الإدارة لما لهذه الإدارة من دور محوري في تحقيق الأداء الكفؤ والفعال، والذي بدوره يصب في تحقيق أهداف المنظمة ككل. وسنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مفهوم إدارة الموارد البشرية وما شهدته من تطورات ضمن مختلف المراحل التاريخية، حيث جاء هذا الفصل تحت عنوان: طبيعة وتطور وظيفة الموارد البشرية، متضمنا النقاط التالية:

.I. مفهوم الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية

.1. مفهوم الموارد البشرية

.2. مفهوم إدارة الموارد البشرية

.II. أهمية وأهداف إدارة الموارد البشرية

.1. أهمية إدارة الموارد البشرية

.2. أهداف إدارة الموارد البشرية

.III. التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية

.1. ظهور إدارة خاصة بالأفراد

.2. ظهور إدارة الموارد البشرية

.3. ظهور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية

١. مفهوم الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري أهم عوامل نجاح المؤسسات، إذ من خلاله يمكنها أداء وظائفها بكفاءة وفعالية وبالتالي تحقيق أهدافها المسطرة، وبما أن إدارة الموارد البشرية ترتكز أساساً على الموارد البشرية، سنحاول بداية البحث في مفهوم الموارد البشرية.

١. مفهوم الموارد البشرية

إن التوجهات العامة في الفكر الإداري تشير إلى أن المورد البشري مفهوم ذات أبعاد شمولية، لدى العديد من الباحثين، لذلك فإن مختلف التوجهات تنطلق من مجموعة أطر مفاهيمية تغطي الصورة الشمولية التكاملية لمفهوم الموارد البشرية لعل أبرزها:

- الموارد البشرية هي مجموعة الأفراد التي تتأثر بالثقافة التنظيمية، وتعمل في إطار التنظيم المعامل به، وفي هذا السياق يعبر عن الموارد البشرية على أنها "هي جميع الناس الذين يعملون في المنظمة رؤساء ومرؤوسين، والذين جرى توظيفهم فيها، لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت مظلة هي: ثقافتها التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد أنماطهم السلوكية، ومجموعة من الخطط والأنظمة والسياسات والإجراءات، التي تنظم أداء مهامهم وتنفيذهم لوظائف المنظمة، في سبيل تحقيق رسالتها وأهداف استراتيجيتها المستقبلية".⁽¹⁾
- الموارد البشرية هم مجموعة الأفراد التي تشارك في رسم الأهداف، حيث يوضح بعض الكتاب أن الموارد البشرية هي "مجموعة الأفراد المشاركة في رسم أهداف وسياسات ونشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات".⁽²⁾
- الموارد البشرية هم أفراد يتميزون بعدم التجانس، حيث يرى أصحاب هذا التوجه أن "الموارد البشرية هي مجموعة من الأفراد والجماعات التي تكون المنظمة في وقت معين، ويختلفون فيما بينهم من حيث تكوينهم وخبرتهم وسلوكهم، واتجاهاتهم وطموحاتهم، كما يختلفون في وظائفهم ومستوياتهم الإدارية وفي مساراتهم الوظيفية".⁽³⁾ ويتفق مع هذا السياق باحثين آخرين إذ يعبرون عن الموارد البشرية على أنها "جميع العاملين

(1) عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة: بعد استراتيجي ، دار وائل ، عمان، ط1، 2005، ص 11.
 (2) حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي ، دار النهضة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2002، ص 18.

(3) وسيلة حمداوي ، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004، ص 25.

في المنظمة، بما يحملوه من طاقات واستعدادات ومهارات وقيم واتجاهات وخصائص ديمغرافية وهم المدراء والقادة والإداريين والفنين والمستخدمين، هم الموظفين الدائمين وغير الدائمين الذين تستخدمهم

(1). المنظمة."

- الموارد البشرية هم الأفراد الذين تتفاعل لديهم كل من الدافعية الفردية، ومناخ أو بيئة العمل، والقدرة على إنجاز العمل. حيث يوضح أصحاب هذا الرأي أن "الموارد البشرية هي تلك الجماعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم، حيث يتبعون أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم وتزيد فرصة الاستفادة الفاعلة لهذه الموارد عندما توفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم والاختيار والتدريب والتقييم والتطوير والصيانة." (2)

من خلال استعراض المفاهيم السابقة عن الموارد البشرية، يمكن النظر إليها على أنها هؤلاء الأفراد أو الجماعات الذين يختلفون من حيث المهارات، الخبرات، السلوكيات، الاتجاهات والطموحات، كما يختلفون في وظائفهم ومستوياتهم الإدارية وفي مساراتهم الوظيفية، والذين تتوافر لديهم كل من القدرة والدافعية للعمل، حيث يؤدون وظائفهم في ظل الثقافة التنظيمية السائدة، وفي إطار التنظيم المعول به، من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

2. مفهوم إدارة الموارد البشرية

تخضع إدارة الموارد البشرية إلى إدارة تدعى بإدارة الموارد البشرية، وهذه الأخيرة قد تناولها الباحثون بالتعريف من مختلف الزوايا:

فنجد مثلاً كمبيج يقول أنها: "الحصول على أفضل ما يمكن من الأفراد للمنظمة، ثم بعد ذلك رعايتهم لترغيبهم في البقاء لخدمتها، وإعطاء ما في وسعهم من مجدهم" (3)

ويرى البعض الآخر أنها "جزء من العملية الإدارية، تقوم باختيار العاملين ذوي الكفاءة المناسبة، وتنثير جهودهم وتوجه طاقاتهم، وتنمي مهاراتهم وتحفزهم وتقيم أعمالهم، وتبحث عن الحلول لمشاكلهم، لتقوى بذلك

(1) مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي تكاملی، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 24.

(2) مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية - الاتجاهات المعاصرة ، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 31.

(3) محمد البشير مبوروک و لواج منير، تفعيل دور المورد البشري بالمؤسسة الاقتصادية: الواقع والأفاق، الملتقى الوطني حول تفعيل دور المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية: الواقع و التحديات، قلمة، 28 و 29 افريل 2008.

علاقات التقارب بينهم وزملاؤهم، مما يساهم في تحقيق الهدف الكلي بزيادة الإنتاجية وبلغ النمو المطلوب للأعمال والأفراد". (1)

في حين يرى آخرون أنها: " تنتهي على تلك النشاطات المصممة لتوفير القوى العاملة حسب التخصصات المطلوبة في المنشآت، وكذلك المحافظة على تلك الكفاءات وتنميتها وتحفيزها بما يمكن المنظمة من بلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية ". (2)

ويشير البعض إلى أن " في معناه الواسع تختص إدارة الموارد البشرية بشؤون الاستخدام الأمثل والفعال للموارد البشرية بجميع المستويات التنظيمية للمنظمة حتى تتحقق هذه الأخيرة أهدافها، كما أنها نشاط إداري يمثل أحد فروع إدارة الأعمال، أما في معناها الضيق فهي تهتم بتوفير احتياجات المنظمة من القوى العاملة والمحافظة عليها وتنمية قدراتها ورغبتها على العمل بما يساعد على تكوين قوة عمل راضية ومنتجة ". (3)

كما يقول آخرون أنها " هي تلك الوظيفة التي تهتم بكيفية إعداد القدرات الالزمة للمنظمة وكيفية توزيعها على مختلف المناصب داخل هذه الأخيرة ومن ثم الإشراف والتوجيه لهذه القدرات وتعويضها، بما تستحقه جراء قيامها بما أنيط إليها من واجبات ووظائف ". (4)

ويعرفها البعض على أنها " إنها ذلك الجانب من الإدارة الذي يهتم بالناس كأفراد أو مجموعات، وعلاقتهم داخل التنظيم، وكذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وهي تشمل الوظائف التالية: تحليل التنظيم، تحطيط القوى العاملة، التدريب والتنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة وتعويض العاملين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، ثم أخيراً المعلومات والسجلات الخاصة بالعاملين ". (5)

(1) علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 46..

(2) نصر الله حنا، إدارة الموارد البشرية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2002، ص: 03.

(3) صالح مفتاح، إدارة الموارد البشرية وتسيير المعرفة في خدمة الكفاءات (المهارات)، الملتقى الدولي الأول حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

(4) محمد بوزهرة، تطور دور الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، الملتقى الدولي الأول حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

(5) صلاح الدين عبد الباقي، علي عبد الهادي مسلم، راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 10.

وعليه ومن خلال التعريف السابقة يمكن القول بأن إدارة الموارد البشرية هي مجموعة من النشاطات التي تهتم بالحصول على أفضل الموارد البشرية، وتعمل على تطويرها وتحفيزها، والحفاظ عليها، بما يحقق الأداء الفعال والكفوء، ويخدم أهداف المنظمة.

II. أهمية وأهداف إدارة الموارد البشرية

تمثل وظيفة الموارد البشرية أحد أهم الوظائف على مستوى المنظمات، أين تظهر أهميتها في جملة من العوامل، كما تستهدف هذه الإدارة جملة من الأهداف سواء على المستوى الكلي للمنظمة أو على المستوى الجزئي للوظيفة.

1. أهمية إدارة الموارد البشرية

تكمّن أهمية إدارة المورد البشري في الخصائص التي يتصف بها المورد البشري والتي تميزه عن باقي الموارد، ومن أهم هذه الخصائص:

- المورد البشري يفكرون ويعقلون، فهي قادرة على الاختيار.
- المورد البشري ذو طبيعة إنسانية، فله أحاسيس ومشاعر وانفعالات وبالتالي فهو قادر على اتجاهات وميولات، إذن فهو قادر على التحرب.
- المورد البشري له قدرات ومهارات، وبالتالي فهو قادر على الابتكار والعطاء ليرفع من خلال هذا إنتاجية المنظمة.
- المورد البشري عنصر إنتاجي، إذن فهو قادر على المساهمة في الإنتاج.
- للمورد البشري إرادة، إذن فهو يستطيع المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة.
- الإنسان يستطيع أثناء الإنتاج أن يتخد موقفاً ايجابياً كالمشاركة الفاعلة الاجابية في العمل وتحقيق الأهداف.
- المورد البشري يتميز عن غيره كونه يتحكم في كمية وجودة الإنتاج، لأن المورد الذي يستطيع أن يتحكم في كفاءة الموارد الأخرى .

(1) نبـق بـوبـكر، المـيـزة التـنـافـسـيـة لـلـمـوـارـد البـشـرـيـة وـدـورـهـا الـاستـراتـاتـيـجيـيـ فيـ نـقـل وـتـوـطـين التـكـنـوـلـوـجـيـاـ، المـلـقـى الـوطـنـيـ الثـانـي حول تـسيـير المؤـسـسـات: المؤـسـسـة الـاقـتصـادـيـة الـجـزـائـرـيـة وـالـتـمـيـزـ، جـامـعـةـ قـالـمـةـ، 26 وـ27 نـوفـمبرـ 2007ـ.

من جهة أخرى فإن أهمية إدارة الموارد البشرية تبرز من خلال خصائص البيئة المعاصرة التي زادت في أهمية

إدارة الموارد البشرية، ومن أبرز هذه الخصائص ذكر: (1)

- **التوسيع والتطور الصناعي:** الذي زاد من حجم العمالة الصناعية، وأصبحت الحاجة ملحة لليد العاملة المؤهلة والماهرة، والتي تأتي من خلال تدريب المورد البشري.
- **زيادة دور النقابات والمنظمات العمالية:** إن الدور الأساسي الذي تقوم به النقابات والمنظمات العمالية هو الدفاع عن مصالح وحقوق العاملين، فزيادة حدة الصراع بين الإدارة والعاملين يتطلب بالضرورة الاهتمام بالإدارة وتنظيم العلاقات بين المنظمات العمالية وهذه الأخيرة للتقليل والتخفيف من حدة هذا الصراع.
- **ارتفاع تكلفة العمل الإنساني:** في كل المنظمات على اختلاف أنواعها وأنشطتها فإن الأجور تشكل النسبة العالية والمتزايدة في تكاليف الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى وجوب الاهتمام بزيادة إنتاجية العاملين وارتفاع تكلفة العمل، وذلك من خلال البحث والدراسة. إن الإدارة الجيدة هي تلك التي يقوم بها جهاز متخصص في شؤون العاملين.
- **الاتجاه المتزايد نحو الحجم الكبير:** إن هذا الاتجاه المتزايد نحو الحجم الكبير أدى إلى تصخم المنظمات في مختلف مجالات الأعمال، وذلك مع ظهور أشكال حديثة مثل الشركات القابضة، وباختلاف الجنسيات والمهارات والخصائص أدى الأمر إلى ضرورة وجود أداة متخصصة توقيع شؤون هذه المنظمات وتنسيق استخداماتهم بما يعود بالمنفعة على المنظمة والعمال.
- **التطور العلمي والثقافي:** لتفادي هذا التطور في المجال العلمي والثقافي إلى زيادة درجةوعي العاملين، وثقافتهم وتغيير خصائص العمالة، ومع وجود هذا الوضع الجديد تطلب ذلك وجود خبراء ومتخصصين في إدارة الموارد البشرية ووسائل حديثة أكثر تناسباً للتعامل مع هذه النوعيات من العاملين.
- **اتساع نطاق التدخل الحكومي في علاقات العمل:** لقد اتسع نطاق التدخل الحكومي في علاقات العمل بين العمال وأصحاب الأعمال وذلك عن طريق إصدار قوانين وتشريعات عمالية حتى لا تقع المنظمة في مشاكل قانونية مع الجهات الحكومية نتيجة لعدم التزامها بتنفيذ هذه القوانين، ومن هنا وجب وأصبح من الضروري وجود إدارة متخصصة تحافظ على تطبيق هذه القوانين والتشريعات المنعقدة.

(1) محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ، ص 29.

كما تظهر أهمية إدارة الموارد البشرية في العديد من النقاط الأخرى، لعل أبرزها: (1)

- أن إدارة الموارد البشرية بما تستطيع أن توفر للمنظمة من موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة ذو إمكانات وقدرات ومهارات عالية فإنها تساهم في أن تقدم للمنظمة مخرجات تفوق قيمتها كلفة المدخلات التي استخدمت، وهي بذلك فإنها تحقق الكفاءة والفعالية للمنظمة.
- أن إدارة الموارد البشرية تستطيع من خلال وظائفها أن تشكل مركز الجذب الأساسي والمهم والرئيسي في المنظمة حيث تساهم في تحديد كم ونوع الموارد البشرية التي تحتاجها المنظمة في تحقيق أهدافها.
- أن إدارة الموارد البشرية تساهم في تخفيض الكلف المختلفة في المنظمة من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية وزيادة الخبرة والتعلم وبالتالي تقليل فرص الخطأ.
- أن إدارة الموارد البشرية هي الإدارة المهمة والأساسية والرئيسية التي تعمل لمواجهة التحديات الجديدة في عالم اليوم، وبشكل خاص في مجال إدارة الموارد البشرية المتمثلة في: (2)

 - ✓ تحدي العولمة.
 - ✓ تحدي تحقيق الربح والنمو الواسع في ظل المنافسة.
 - ✓ التحدي العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي.
 - ✓ خلق وإيجاد رأس المال الفكري الذي يمتلك المواهب المختلفة والمعرف المقدمة.
 - ✓ التغير السريع في مختلف مجالات الحياة.

2. أهداف إدارة الموارد البشرية

إدارة الموارد البشرية منظومة متكاملة تهدف من خلالها المنظمة إلى تحقيق فوائد على عدة مستويات، على المستوى التنظيمي، الوظيفي، الاجتماعي، والشخصي. وعليه يمكن تصنيف أهداف إدارة الموارد البشرية على النحو التالي: (1)

(1) سامية موزاوي، *مكانة تسيير الموارد البشرية ضمن معايير الإيزو وإدارة الجودة الشاملة*، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص63.

(2) عبد العزيز بدر النداوي، *علوم إدارة الموارد البشرية: نظرة استراتيجية*، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 40-39.

- الأهداف التنظيمية: تسهم إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأهداف التنظيمية إذ تعمل على ابتكار الطرق التي تساعد المديرين على تنمية وتطوير أداءهم، ويبقى المديرون مسؤولين عن أداء مرؤوسيهم كل في تخصصه، لقد وجدت إدارة الموارد البشرية لساندة المديرين ومساعدهم في تحقيق أهداف المنظمة.
- الأهداف الوظيفية: لكي تتمكن الإدارات والأقسام المختلفة من المحافظة على مستويات مناسبة لمتطلبات المنظمة، يجب أن تمدها إدارة الموارد البشرية باحتياجاتها الكمية وال النوعية من الأفراد. إن الموارد المتاحة ستفقد قيمتها وسيتأثر تشغيلها والاستفادة منها إذ لم تقم إدارة الموارد البشرية بوظائفها المختلفة على الوجه الأكمل.
- الأهداف الاجتماعية: تعمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والأخلاقية وذلك استجابة للمتطلبات والاحتياجات والتحديات الاجتماعية. ومن هنا تسعى إلى تحجيم الآثار السلبية والمعوقات البيئية التي تواجه المنظمة.
- الأهداف الشخصية: تعمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق الأهداف الشخصية للعاملين وذلك بما يساعد على حمايتهم والحفاظ عليهم وتنمية قدراتهم وبقائهم وحفز هممهم للعمل والإنتاج. إن إشباع حاجات العاملين الشخصية وتحقيق الرضا الوظيفي ومتابعة المسارات الوظيفية لهم لاشك يحتاج إلى قدر لا بأس به من اهتمام إدارة الموارد البشرية.

وبالإضافة إلى الأهداف العامة السابقة يمكن تلخيص أهم الأهداف الفرعية لإدارة الموارد البشرية

فيما يلي:

- توصيف الوظائف بما يضمن التحديد الواضح لاحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية؛
- استقطاب و اختيار وتعيين المورد البشري المناسب ووضعه في الوظيفة المناسبة ، الرجل المناسب في المكان المناسب؛⁽²⁾

(1) بشار يزيد الوليد، الادارة الحديثة للموارد البشرية، ط1، دار الراية، عمان،الأردن، 2008، ص ص 17-16.
 (2) S.L.Dolan, Randall, S.Schuler, *La GRH au seuil de l'an2000* , les éditions Renouveau Pédagogique, Paris , 2eme é, 1995, p-p ,13-14.

• تحقيق أهداف المؤسسة من خلال بحثها الدائم عن أفضل المهارات والمحافظة عليها وتنميته؛ أي توفير

احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية الضرورية:(1)

• المطابقة بين الأفراد والمهام المطلوبة منهم من حيث الفعالية المنتظرة والمؤهلات اللازمة:(2)

• تحقيق العدل بين الأفراد:(3)

• تحقيق التعاون الفعال بين العاملين لتحقيق أهداف المؤسسة:

• إيجاد الحافز لدى القوة العاملة لتقديم أقصى مجهود ممكن لتحقيق أهداف المؤسسة:

• تنمية العلاقات الطيبة في العمل بين جميع أفراد التنظيم:

• تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع العاملين في المشروع من حيث الترقية والأجور والتدريب والتطوير؛

• توفير ظروف العمل المناسبة التي تكفل جواً مناسباً للإنتاج وعدم تعريض العمال لأية مخاطر مثل

حوادث العمل الصناعية وأمراض المهنة:

• اختيار أكفاء الأشخاص لشغل الوظائف الحالية والقيام بإعدادهم وتدريبهم للقيام بأعمالهم على الوجه

المطلوب؛

• إمداد العاملين بكل البيانات التي يحتاجونها والخاصة بالمشروع ومنتجاته و سياساته ولوائحه وتوصيل

أرائهم واقتراحاتهم للمسؤولين قبل اتخاذ قرار معين يؤثر عليهم؛

• الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بكل عامل في المشروع بشكل موحد؛

• رعاية العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والعلمية لهم؛

• توعية العاملين بمدى أهمية دورهم في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية ودفعهم لبذل أقصى

جهود ممكناً. (4)

(1) P.Eray,Précis, **Développement des Compétences** , éditions Liaisons, Paris, 1999, p21.

(2) Loic. Cadin, F. Guérin , **La Gestion de ressources humaines**, Dunod, Paris, 1999, p51.

(3) J.P Citean, **Gestion des ressources humaines principes généraux et cas pratique**, Dalloz, Paris,3éme éd, 1994 , p32.

(4) مهدي حسن زويلف، إدارة الموارد البشرية: مدخل كمي، دار الفكر، عمان، الأردن، 2001، ص104.

III. التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية

إن الصورة التي ظهرت بها إدارة الموارد البشرية اليوم، إنما هي نتاج تفاعل جملة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والإدارية، فهي ليست وليدة الساعة وإنما مرت بعدة مراحل تاريخية، عكست صيغ العلاقة بين الإدارة العليا والعاملين، حيث اختلف الباحثون في مسميات هذه المراحل، إلا أن المضمون كان موحداً، والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. ظهور إدارة خاصة بالأفراد

إن توجيه وتنظيم وتعبئة الجهد البشري يرجع إلى الحضارات القديمة التي عرفتها الإنسانية، وعليه فإن ممارسات تسيير الأشخاص تمثل دون شك أقدم مهنة في تاريخ البشرية. فكل تجمع بشري يضع قوانينه التنظيمية والإدارية الضمنية منها والعلنية.

أ. مرحلة ما قبل الثورة الصناعية

تميزت الفترة ما قبل منتصف القرن التاسع عشر بالإنتاج اليدوي، حيث لم تحدد هذه المرحلة شروط وأنظمة العمل والعمال؛ بل ركزت على الإنتاج وكيفية زيادته⁽¹⁾، إذ كان ينظر للعامل على أنه من ممتلكات صاحب العمل، ...، ثم ما لبث أن ظهر بعد نظام الرق هذا نظام الصناعة المنزلية وأصبح العامل يعمل مقابل أجر محدد يسمح له بالحياة الكريمة، بعدها جاء نظام الإقطاع في الريف والطوائف في المدن، فجسد الأول وجود طبقتين: المالك والعبيد.⁽²⁾

ب. مرحلة الثورة الصناعية

مرحلة الثورة الصناعية ظهرت منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر⁽³⁾ ، حيث غلب العنصر الآلي على العنصر البشري وأغلقت حاجات وحوافز العمال؛ أين وجد العمال أنفسهم ضعفاء أمام أبواب العمل، فافتقار العمال للأمان واستغلالهم من قبل أبواب العمل واعتبارهم كالآلات ساهم في تنظيم صفوفهم، ففي حوالي منتصف القرن 19 أوجد العمال نقابات لتدافع عن حقوقهم ومصالحهم المختلفة، حيث استخدمت كافة الأساليب المتاحة أمامها وفي

(1) حسن إبراهيم بلوط، المرجع سبق ذكره، ص 36.

(2) نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية – إطار نظري وحالات عملية - ، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 27.

(3) محمد بوزهرة، المرجع سبق ذكره، ص 26.

مقدمتها الإضراب مما أجبر أرباب العمل على التفاوض معها، نتج عن هذه التفاوضات تحقيق بعض المطالب للعمال، هذا ما عزز دور النقابات ودعمها من قبل العمال وطور قوّة التخدم الصالح العام.

ت. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى

في هذه المرحلة جاء رواد ومدارس الإدارة والذين كان لهم دوراً بارزاً في إحداث تأثيرات عميقه على إدارة الأفراد، وفق مراحل زمنية متتالية نقدمها فيما يلي:

- مدرسة الإدارة العلمية (1856-1915)

من أبرز الأمور التي ساهمت في تطوير إدارة الموارد البشرية في بداية القرن الماضي هو حركة الإدارة العلمية التي تزعمها "فريديريك تايلور فقد أعطت حركة الإدارة العلمية تصوراً محدداً بين العاملين ، ،

وأرباب العمل، من خلال استخدامها المنهج العلمي في تحديد مواصفات الأعمال واختيار الإنسان الأفضل للعمل وذلك من خلال الاختيار العلمي للعاملين، واستخدام "دراسة الحركة والזמן، والاهتمام بتنمية الأفراد وتحقيق التعاون الحقيقي بين الإدارة والأفراد من خلال التوفيق بين رغبة العامل في زيادة أجراهم وبين رغبة صاحب العمل في تخفيف تكلفة العمل (1) لكن واجهت المدرسة "التايلورية" انتقادات عديدة كان على رأسها اعتبار العامل مجرد آلة يمكن رصد حركته وضبطها وفق الزمن، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة دون النظر في تحقيق أهداف العاملين، وبالتالي إهمال الجانب الإنساني للعامل.

- مدرسة العلاقات الإنسانية: (1927-1932)

لقد ظهرت حركة العلاقات الإنسانية سنة (1927) بزعامة "التون مايو" التي اعتقدت أن إنتاجية العاملين لا تتأثر بتحسين ظروف العمل المادية؛ بل أيضاً بالاهتمام بالعاملين(2)، لقد ركزت هذه الدراسة على ارتباط الروح المعنوية للعاملين بإنتاجيتهم وأهمية الحوافز المعنوية إلى جانب المادية،...، حيث أشارت إلى أهمية العنصر الإنساني في العمل وضرورة إحداث التكامل بين أهدافه وأهداف المؤسسة(3)، كان هذا تأكيداً على تغيير النظرة إلى العامل من النظرة

(1) مؤيد سعيد السالم، المرجع سبق ذكره، ص35.

(2) نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص28.

(3) مؤيد سعيد السالم، المرجع سبق ذكره، ص36.

إليه كآلية إلى كونه إنسان له مشاعر ولديه قدرات (1)، لكن هذه الدراسة أيضاً وجهت لها العديد من الانتقادات، حيث أهمل "مايو" الجانب المادي وركز فقط على الجانب المعنوي وهذا كانت له تأثيراته السلبية على المؤسسة وإنتجيتها، لأن إشباع حاجات العاملين اللامتناهية غاية لا يمكن إدراكها، كما أن العديد من هذه الحاجات يتعارض إشباعها وأهداف المؤسسة.

- المدرسة السلوكية: (1930-1960)

تعتبر هذه المدرسة امتداداً لمدرسة العلاقات الإنسانية، حيث طورت ممارسات إدارة الموارد البشرية، لكي تواكب تطور العلوم السلوكية (2). وكون إدارة الموارد البشرية محورها الإنسان فقد لدت من علوم مختلفة من أمثلتها: (3)

- علم النفس، علم النفس الصناعي وعلم النفس الاجتماعي.

- علم الاجتماع، نظرية المنظمة، السلوك التنظيمي الخ.

حيث تم في ضوء إسهامات هذه المدرسة إثراء وتعظيم الوظائف، تخطيط المسار الوظيفي ومراكز التقييم الإدارية، أدى هذا إلى تغيير ملامح كثيرة من وظائف إدارة الموارد البشرية (4)، كذلك نشطت كثير من الدول في إصدار تشريعات تقنن العلاقة بين المؤسسة والعاملين.

ث. مرحلة مدرسة إدارة الأفراد: (1950-1980)

نظراً لقصور مناهج الإدارة العلمية والعلاقات الإنسانية والمدرسة السلوكية في الاهتمام بقضايا الأفراد وتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة منهم، بدأ الاهتمام بإنشاء إدارات متخصصة في إدارة الأفراد وشؤونهم والتي تركزت أهدافها في توفير احتياجات المؤسسة من القوى العاملة وتنميتها والمحافظة عليها، بما يحقق أهداف المؤسسة في الإنتاجية والربح والنمو وكذلك مساعدتها في حل مشاكل الأفراد ك وسيط بينهم وبين الإدارة.

(1) محفوظ جودة وآخرون، *منظمات الأعمال - المفاهيم والوظائف* -، دار وائل، عمان، ط 2 ، 2008، ص158.

(2) أحمد ماهر، *إدارة الموارد البشرية*، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 5، 2001، ص37.

(3) محفوظ جودة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص158.

(4) نادر أحمد أبو شيخة، المرجع سبق ذكره، ص29.

وقد كان لتدخل الحكومات في مجالات العمل والتوظيف دوراً هاماً في تفعيل ممارسات هذه الإدارة، حيث سنت العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم عمل الأفراد في المؤسسات وتلزمها بتقديم مزايا وظيفية أكثر للعاملين كالتأمينات الصحية وإجازات العمل والتعويضات.

كما ظهر في أواخر القرن الماضي تخصص جديد في مجال إدارة الأعمال هو تخصص إدارة الأفراد حيث أن له مبادئ وأصول وقواعد تدرس في الجامعات، الأمر الذي كان له تأثيره المباشر في تشجيع ، الدراسات العلمية في مجالات السلوك الإنساني في العمل والدافع الإنسانية، حيث قدمت نتائج في غاية الأهمية تشير إلى مدى أهمية العنصر البشري في العمل وأهمية إدارة الأفراد في المؤسسة ودورها في إدارة شؤونه المختلفة، كذلك العديد من النظريات الخاصة بالحوافز الإنسانية والقيادة الإدارية وكيف يجب أن تتصيرف هذه الإدارة مع النقابات والجهات الحكومية.(1)

ما يمكن قوله حول هذه المدرسة (إدارة الأفراد)، أن دورها اقتصر في العمل على تنفيذ أوامر إدارة العليا من سياسات في مجال تخطيط الموارد البشرية، استقطابها، اختيارها، توظيفها ثم تنميتها، كما أصبحت هذه الإدارة تعنى بكافة العاملين في المؤسسة بعدما اقتصرت في السابق على العمال، حيث ونتيجة للقصور في هذه الأخيرة واستجابة للتطورات الحاصلة والمتواصلة في الفكر الإداري المعاصر والمتمثلة أساساً في الإبداع والابتكار وإبراز مهارات وقدرات الأفراد واستثمار طاقاتهم الفكرية، فقد ظهر مفهوم جديد كان من شأنه الإمام بكل هذه الجوانب التي غابت في الإسهامات السابقة ألا وهو "إدارة الموارد البشرية".

2. ظهور إدارة الموارد البشرية

في عام (1980) تقريباً تغير مسمى إدارة الأفراد إلى مسمى جديد هو إدارة الموارد البشرية(2)، اختلفت إدارة الموارد البشرية عن إدارة الأفراد في شمولية دورها ووظيفتها في تحليل الوظائف وتوسيفها، اختيار الأفراد وتعيينهم، تحديد الأجر والحوافز، تنمية وتطوير الأفراد، حل مشاكلهم وتنمية علاقات التعاون بينهم وبين الإدارة، بذلك ازدادت إسهاماتها واتسعت صلحياتها، مما فعل من دورها في تحقيق أهداف المؤسسة، هذا كان نتاجاً لجهودها والتي تمحورت حول خلق تنسيق وتكامل بين أنشطتها وسياساتها، الذي كان له تأثيراته في سلوكيات العاملين وتوجهاتهم

(1) مؤيد سعيد السالم، المرجع سبق ذكره، ص 37

(2) عمر وصفي عقيلي، المرجع سبق ذكره، ص 46.

وتعزيز وعهم بأهميّتهم ودورهم في تنفيذ سياسات المؤسسة والخاصّة بكل نشاط من نشاطاتها وبهذا تغيير النّظر إلى الموارد البشريّة داخل المؤسّسات.

3. ظهور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشريّة

بعد سنوات الثمانينات بفترة وجيزة من القرن الواحد والعشرين، بدأ الانتقال واضحاً من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشريّة من خلال تعمق ممارساتها، حينما ربط مصطلح "الاستراتيجية" بمصطلح "إدارة الموارد البشريّة" لينشأ بذلك ما يسمى "بإدارة الاستراتيجية للموارد البشريّة". جاء نموذج الإدارة الاستراتيجية للموارد البشريّة ليكمل النموذج السابق والمتمثل في نموذج إدارة الموارد البشريّة، الذي يمثل فيه البشر مورداً بالمعرف والقدرات التي يمتلكونها وعلى المؤسّسة أن تضمن تعاونهم وولاءهم.⁽¹⁾

وهكذا نجد أنّ البعد الاستراتيجي لإدارة الموارد البشريّة، أخذ يتشكّل في إطار مكونات العملية الاستراتيجية بمراحلها المختلفة من حيث وضوح الرؤية والرسالة الأساسية للمؤسّسة، والتعامل الاستراتيجي مع البيئة الداخلية والخارجية بغية تحديد الأهداف الاستراتيجية لهذه الإدارة.⁽²⁾

وعليه فقد تغييرت النّظر إلى إدارة الموارد البشريّة من كونها مجموعة أعمال إجرائية تتعلق بتنفيذ سياسات ونظم العاملين، إلى اعتبارها وظيفة استراتيجية تعامل مع أهم موارد المؤسّسة وتشابك وتكامل مع الأهداف والاستراتيجيات العامة لها، هذا ما يعكس فلسفة التحول ويركز على إيجادها في مختلف وظائف وأنشطة هذه الإدارة، حيث أنّ هذه الفلسفه تحمل في مضمونها ما يلي:⁽³⁾

- ✓ الأفراد أهم مورد استراتيجي في المؤسّسة؛
- ✓ إدارة الموارد البشريّة شريك أساسى في عملية التخطيط الاستراتيجي في المؤسّسة؛
- ✓ لا يمكن تحقيق أهداف المؤسّسة إلا بواسطة أفراد مؤهلين ويتمتعون بروح معنوية عالية؛
- ✓ إن أهداف المؤسّسة وأهداف العاملين يكملان بعضهما، حيث يمكن للمؤسّسة تحقيق هذه الأهداف من خلال المواءمة بين احتياجات العمل والعاملين ومتطلبات البيئة الخارجيّة.

(1) ليندة رقم، إدارة الموارد البشرية من منطق القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائريّة، مجلة التواصل، العدد 24، 2009، ص 125.

(2) مؤيد سعيد السالم، المرجع سبق ذكره، ص 40.

(3) المرجع السابق، ص 41.

الفصل الثاني: تحليل ووصف الوظائف

تمهيد الفصل:

نكم من أهمية إدارة الموارد البشرية في حصولها على الموارد البشرية الكفؤة والفعالة، ولكي تستطيع المنظمة الاستثمار في مواردها البشرية بالشكل الصحيح لا بد وأن يكون هناك وضوح في طبيعة الوظائف والأعمال التي يقوم بها كل عضو من أعضائها كما يجب أن يكون التحليل والوصف للوظائف دقيقاً، لأنه يصعب عملية فهم الوظائف في المنظمة إذا لم تحلل بالوجه الأمثل، وعليه جاء هذا الفصل تحت عنوان: تحليل ووصف الوظائف، متضمنا النقاط التالية:

.I. تحليل الوظائف

- .1 مفهوم تحليل الوظائف
 - .2 أهمية التحليل الوظيفي
 - .3 خطوات تحليل الوظائف
- ### .II. الوصف الوظيفي
- .1 مفهوم الوصف الوظيفي
 - .2 بطاقة وصف الوظائف
 - .3 أهمية الوصف الوظيفي
 - .4 أهداف وصف الوظائف

١. تحليل الوظائف

حتى تقوم المنظمات بإتمام مختلف إجراءاتها من اختيار للموارد البشرية أو ترقيتها أو تدريبيها أو تقييمها بأدائها أو تحفيزها بشكل فعال، وجب عليها توفير مختلف المعلومات والمعارف عن خصائص مختلف الوظائف، وعما يجب أن يقوم به العاملون في وظائفهم، وهذا ما توفره عملية تحليل الوظائف.

١. مفهوم تحليل الوظائف

أورد الكتاب والدارسون العديد من التعريفات التي تناولت تحليل الوظائف، والتي نذكر منها:

عرف أحد الكتاب التحليل الوظيفي، بأنه "عملية تحديد وتسجيل المعلومات المرتبطة بطبيعة وظيفة معينة. فهو يحدد المهام التي تتكون منها الوظيفة، والمهارات، والمعرفة، والقدرات والمسؤوليات المطلوبة من الفرد شاغل العمل لكي يحقق مستوى أداء ناجح." (1)

في حين يرى أحد الكتاب أن تحليل الوظائف هو "تحديد وتسجيل كافة البيانات المرتبطة بوظيفة معينة، وتشمل: الإسم، والمسؤوليات، والسلطات، والتبعية التنظيمية، والموارد التي تعمل من خلالها، والوثائق التي تحتاج إليها، والتدقيق المعلوماتي لها، الداخل والخارج، وظروف الأداء، والمتطلبات الأدائية، والمؤهلات الواجب توافرها، والخبرة المطلوبة." (2)

ويؤكد بعض الكتاب أن تحليل الوظائف هو "تحديد أنواع الوظائف المطلوبة للمشروع من خلال العمليات الخاصة بجمع وتسجيل البيانات والمعلومات عن الوظائف وذلك من حيث: (3)

- أ. اختصاصات الوظيفة (وهي مجموعة الأعمال والأنشطة التي يقوم بأدائها شاغل الوظيفة).
- ب. مسؤوليات الوظيفة (المسؤولية عن المواد الآلات والمعدات والأفراد والأموال).
- ت. شروط شاغل الوظيفة (التأهيل العلمي والخبرة العلمية والقدرات الجسمية والذهنية ومستوى المهارة في الأداء).

(1) حسن راوية، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 68.

(2) محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 78-79.

(3) محمد الصيرفي، إدارة الموارد البشرية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 55.

ثـ. العلاقات الرئاسية (من يرأس من في الهيكل التنظيمي) طبقاً للسلسل الوظيفي والإداري.

كما عرفه أحد الكتاب على أنه: تجميع منظم لبيانات أساسية، تتعلق بواجبات الوظيفة الفعلية، ومتطلبات الوظيفة العقلية، والاجتماعية، والبدنية، والمسؤوليات الالزمة لأداء الواجبات بنجاح، ويفيد تحليل هذه البيانات، في فصل وتحديد العناصر الأكثر أهمية، عن غيرها من العناصر الأقل أهمية.(1)

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن تحليل الوظائف هي عملية جمع وتسجيل وتحليل البيانات والمعلومات بما يسمح بتحديد خصائص ومكونات الوظيفة بشكل جيد والتي تشمل: الإسم، والمسؤوليات، والسلطات، والتبعية التنظيمية، والموارد التي تعمل من خلالها، والوثائق التي تحتاج إليها، والتدقيق المعلوماتي لها، وظروف الأداء، والمتطلبات الأدائية، والمؤهلات الواجب توافرها في شاغل صاحب الوظيفة.

2. أهمية التحليل الوظيفي

تشكل البيانات التي يتم الحصول عليها من التحليل الوظيفي الأساس لعديد من أنشطة الموارد البشرية، وتتضمن هذه الأنشطة:

- إعادة تصميم الوظائف: يشير التحليل الوظيفي غالباً متى تتطلب الوظيفة إعادة تصميم، إن القيام بهذا النشاط بشكل فعال يتطلب بيانات ومعلومات دقيقة عن أنشطة ومهام الوظيفة الحالية والمتوقعة، لذا يجب دراسة: (2)
 - ✓ تصميم الوظائف/ إعادة تصميمها لزيادة الكفاءة أو لتدعم الدافعية.
 - ✓ تحديد خطوط السلطة والمسؤولية.
 - ✓ تحديد العلاقات الضرورية فيما بين مجموعات العمل.
 - تخطيط الموارد البشرية: ينتج عن عملية تحليل الأعمال معلومات صحيحة ودقيقة بشأن مستويات المهارات والقدرات التي تتطلبها مختلف الأعمال، ومثل هذه المعلومات تساعده في التنبؤ باحتياجات المنظمة من مختلف فئات وأنواع الموارد البشرية التي تحتاجها المنظمة وسبل تلبية هذه الاحتياجات.(3)

(1) رولا نايف المعايطة، صالح سليم الحموري، إدارة الموارد البشرية، كنوز المعرفة، عمان،الأردن، 2012، ص 46.

(2) زاهر عبد الرحيم، *مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية*، دار الرأي، عمان، الأردن، 2016، ص.35.

(3) حسين حريم، إدارة الموارد البشرية، ط١، دار الحامد، عمان، الأردن، 2013، ص ص 58-59.

- الاستقطاب: من متطلبات الوظيفة لا بد أن تعرف بدقة كلما أمكن لكي يكون الاستقطاب فعالاً، وتحليل الوظيفة لا يعرف ويحدد فقط متطلبات الوظيفة، بل أيضًا يضع تصوّرًا عن المهارات المطلوبة لأداء الوظيفة وتساعد هذه المعلومات في تحديد نوعية الأفراد الذين يتم استقطابهم.
- الاختيار والتعيين: ينطوي الاختيار أساساً على عملية التوافق بين الفرد والوظيفة، ولتحقيق النجاح في عملية الاختيار، فإن الوظيفة ومتطلباتها لا بد أن تعرف بدقة.
- تعريف الفرد بالعمل: لا يمكن تعريف الفرد بالوظيفة بطريقة فعالة، بدون الفهم الواضح لمتطلبات الوظيفة، فلا بعد من تعريف الواجبات ومسؤوليات الوظيفة بوضوح قبل أن يتعلم الفرد الجديدة كيفية أداء الوظيفة.
- التدريب: تتأثر جوانب عديدة للتدريب بتحليل الوظيفة، فمعرفة مدى حاجة شاغل الوظيفة الحالي أو المحتمل للتدريب الإضافي، لا يتم إلا بعد تحديد متطلبات الوظيفة الخاصة من خلال التحليل الوظيفي، وبالتالي فإن تحديد أهداف التدريب تعتمد على التحليل الوظيفي، أيضًا فإن هناك استخدام آخر للتحليل الوظيفي في مجال التدريب، وهي معرف ما إذا كانت المشكلة حديثة بسبب النقص في التدريب أن نتيجة أسباب أخرى. (1)
- تقييم الأداء: وهنا مقارنة الأداء الفعلي لجميع الموظفين بمعايير الأداء لهم، لهذا المدراء يستخدمون التحليل الوظيفي في تحديد نشاطات العمل المحددة ومعايير) الأداء.(2)
- الارشادات والتوجيه المهني: يوفر الفهم المتكامل للوظائف المختلفة في المنظمة الأساس الذي يرتكز عليه المديرون في توجيه الأفراد وتقديم النصح والارشاد فيما يتعلق بمستقبلهم الوظيفي، كما تمكّن الأفراد من معرفة قيمة اختباراتهم المهنية أو الوظيفية عندما يفهمون تماماً متطلبات الوظيفة.
- أمن الأفراد: أين يكشف التحليل الوظيفي عن الممارسات والظروف البيئية غير الآمنة المرتبطة بالوظيفة.

(1) حسن راوية، محمد سعيد سلطان، المرجع سبق ذكره، ص 72.

(2) ديسير جاري، إدارة الموارد البشرية، ترجمة عبد العال محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2003 ، ص 61.

- التعويضات: يضمن التحليل الوظيفي الصحيح حصول الفرد على تعويضات عادلة لوظائفهم، حيث يعتبر تحليل الوظيفة الخطوة الأولى في تحديد القيمة النسبية للوظيفة، من خلال تحديد مستوى صعوبتها، وواجباتها ومسؤولياتها، والمهارات والقدرات المطلوبة لأداء الوظيفة.(1)
- تخطيط المسار الوظيفي: إن النتائج الأولية لتحليل الأعمال تظهر أعداداً كبيرة من منفصلة من وصف الوظائف ومواصفات العاملين، بعدد الأعمال تقريباً، وفي الغالب فإن هذه الأعمال لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض، أي أن العاملين الذين يؤدون عملاً معيناً، يمكن أن يكونوا قادرين على القيام بأعمال أخرى، وأصحاب العمل (المنظمات) تجتاز بازدياد إلى مزيد من المرونة.
- حقوق العاملين: يسهم تحليل الوظيفة وبيان خصائصها ومواصفات شاغلها في الحقوق المترتبة للعاملين مع بيان العلاقة بين جهات العمل والعاملين بها، وكذلك تحديد التوازي القانونية والشرعية الحاكمة كعلاقة الموظف بعمله في مختلف مجالاته.(2)

3. خطوات تحليل الوظائف

تمر عملية تحليل الوظيفة بالخطوات التالية:

1. التخطيط لعملية تحليل الوظائف: حيث تتضمن عملية التخطيط:
 - تحديد الأهداف من التحليل: من أجل تحديد مدى شمولية وعمق التحليل وجب اولاً تحديد الغرض والهدف من التحليل (مثلاً: هدف تغيير سلم الرواتب، إعادة هيكلة الوظائف، أو مواصفات العمل، أو إجراءات التعيين، ...).(3)
 - مناقشة مشروع التحليل:
 - أ. مع الإدارة وذلك بهدف تحديد:
 - ✓ الوظائف التي سيتم تحديدها.
 - ✓ المدة الزمنية الازمة لانتهاء من التحليل.

(1) صلاح الدين عبد الباقي، علي عبد الهادي مسلم، راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 143-144.

(2) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 36.

(3) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 68.

- ✓ أسلوب جمع البيانات عن كل وظيفة.
- ✓ عدد المساعدين المعاونين في عملية التحليل والتوصيف، سواء كانوا من العاملين بالمنظمة أو من المكتب الاستشاري.
- ✓ مدى الالتزام بالنتائج التي سيسفر عنها التحليل.
- ✓ نوعية التسهيلات التي ستقدمها المنظمة للقائمين بالتحليل.

هذا وتنبيه تلك المناقشات بمذكرة كتابية يرفعها الخبير للمسؤولين بالمنظمة.

ب. مع العاملين

2. اختيار فريق الباحثين: ابتداء، يجب تحديد نوعية فريق الباحثتين الذي سيعهد إليه بعملية تحليل الوظائف، فالواقع أن طبيعة الوظائف موضوع التحليل هي التي تحدد طبيعة خلفية وشخص وخبرة أخصائي التحليل، فتحليل وظائف فندق يتطلب باحثين تغلب لديهم الخلفية والخبرة الفندقية، وتحليل وظائف مستشفى يتطلب توفر خلفية وخبرة في مجال إدارة المستشفيات، وفي تحليل وظائف المنظمات الصناعية، تختلف الخلفية والخبرة المطلوبة باختلاف طبيعة الصناعة، فتحليل وظائف شركة لصناعة الأدوية، يختلف عن تحليل وظائف مصنع للحديد والصلب، وهكذا.

3. جمع المعلومات والبيانات: بعد أن يتم تحديد نوعية هذه المعلومات والبيانات المطلوبة يتم جمعها والحصول عليها باستخدام أحد أساليب جمع البيانات منها (التقارير الذاتية، قوائم الاستقصاء، قوائم المراجعة، سجل الموظف اليومي، الملاحظة، ملاحظة الزملاء، طريقة الأحداث الجوهرية، التحليل المتتابع للمهام، تحليل مستودع البيانات، تقييم الكفاءة، المقابلة، الاستبيان). (1) وذلك في ضوء طبيعة الوظائف المراد تحليلها. إن هذه البيانات يتم جمعها من شاغلي الوظائف، وذلك لا بد من مراعاة الموضوعات الأساسية الواجب العناية بها عند جمع المعلومات منهم وهي:

أ. التأكد من أن العامل يفهم جيداً أن التركيز في تحليل الوظائف ينم عن الوظيفة وليس على شاغلها

ب. تشجيع شاغل الوظيفة على التحدث بما يحب عمله وليس بما يقوم به فعلاً

(1) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 40.

ت. تشجيع العامل على التحدث عما يعتقد أنه مهم في عمله دون أن يؤثر ذلك على الوقت المخصص لجمع المعلومات (المقابلة مثلا).

ث. مساعدة المتحدث على التركيز وتنظيم تفكيره دون أن تؤثر عليه في). مضمون الحديث ذاته (1)

أهم المعلومات التي يجب أنأن يتناولها تحليل الوظيفة من طرف خبير التحليل هي:(2)

- بيانات عن القدرة الجسمية والذهنية حيث تختلف درجة الاحتياجات إلى كل مقدرة حسب نوع الوظيفة التي يمارسها الفرد فبعض الوظائف تتطلب مجهوداً جسمياً عنيفاً كما أن هناك بعض الوظائف تتطلب فيمن يشغلها المقدرة الجسمية والذهنية معاً سواء بنسبة متساوية أو متفاوتة.
- بيانات عن الطرق التي يسلكها الفرد عند أدائه لعملة والوسائل أو المعلومات التي يستخدمها ومدى الروتينية أو التعقيد في العمل وكذا درجة الدقة المطلوبة في العمل وحركة الجسم واليدين التي تطلبها أداء العمل.
- بيانات عن مكانة الوظيفة ودرجة أهميتها بالنسبة للوظائف الأخرى والتي تتحتم طبيعة العمل التعاون معها وكذا المكان الذي يتم فيه والظروف المحيطة بالعمل مع التركيز على الظروف غير عادية التي تفرضها طبيعة العمل كالالتعرض للأمراض أو أخطار الطريق...الخ.
- بيانات عن درجة المهارة والخبرة وكذا الصفات المطلوبة لأداء الوظيفة والمؤهل الدراسي.

3. إعداد مسودة تحليل الوظائف: بعد تجميع البيانات الكافية، يقوم محلل الوظائف بتدوين هذه البيانات مستخدماً أحد النماذج النمطية لوصف الوظائف، وهنا يجب التأكد من تغطية كافة المجالات المرتبطة بالوظيفة واستخدام الألفاظ البسيطة الواضحة في إعداد كشوف تحليل الوظائف، (3) ويعتمد ذلك على خمسة أبعاد هي:

- متطلبات اتخاذ القرارات والاتصال والمسؤولية الاجتماعية.
- متطلبات المهارة لأداء النشاطات.
- متطلبات الجهد الجسمية والظروف البيئية المرتبطة بها.

(1) شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية، ط 3 ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 72.

(2) الصيرفي محمد، إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 59.

(3) شاويش مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 72.

- متطلبات تشغيل المكاتب والمعدات والأجهزة.

- متطلبات معالجة المعلومات والتعامل فيها لأداء العمل. (1)

4. مراجعة كشوف تحليل الوظائف:

يقوم محلل الوظيفة بمراجعة مسودة كشوف التحليل مع كل من شاغل الوظيفة، الرئيس المباشر، وأي مستوى إداري آخر إذا لزم الأمر.

5. إعداد كشوف التحليل النهائي: عند مراجعة كشوف التحليل مع شاغلي الوظائف ورؤسائهم، قد تظهر بعض المعلومات الجديدة، أو قد تظهر الحاجة لإجراء بعض التعديلات الواجب إدخالها على كشوف التحليل قبل تقديمها في صورتها النهائية لاعتمادها من الإدارة العليا.

6. تنسيق وتجميع كشوف التحليل: يقوم محلل الوظائف بتجميع كشوف تحليل الوظائف المتربطة في مجموعات ويعطى أرقاماً متسلسلة، وتدل هذه الأرقام على الإدارات والأقسام والوظائف المتنوعة التي تضمها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة إليها.

7. اعتماد نظام تحليل الوظائف من الإدارة العليا: بعد الانتهاء من إعداد نظام تحليل الوظائف في صورته النهائية، يقوم مدير إدارة الأفراد برفعه إلى الإدارة العليا في المنشأة للحصول على موافقتها عليه، وبعد اعتماده يتم تبليغ الإدارات المختلفة بالتحليل الخاص بالوظائف التي تضمها، وتحفظ، إدارة الأفراد بمجموعة من النسخ للنظام لكل لحين الحاجة إليه. (2)

II. الوصف الوظيفي

بعد توصيف الوظيفة الغاية المنشود تحقيقها من القيام بعملية تحليل الوظائف، كما تفيد هذه العملية في دعم مختلف وظائف إدارة الموارد البشرية.

(1) رباعية على، إدارة الموارد البشرية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن، 2003 ، ص40.

(2) شاويش مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

1. مفهوم الوصف الوظيفي

أورد الكتاب والدارسون العديد من التعريفات التي تناولت عملية توصيف الوظيفة، نذكر منها:

عرف أحد الكتاب توصيف الوظيفة على أنها " قائمة بالمتطلبات البشرية الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة مثل التعليم، المهارات، نمط الشخصية... إلخ والتي تعد ناتج آخر) من نواتج تحليل الوظيفة."(1)

كما عرفه أحد الدارسين على أنه: " هو ملخص للملامح الأساسية للوظيفة، حيث يتضمن وصفاً تفصيلياً للواجبات والمسؤوليات، التي يتضمنها العمل، وتحديداً للعلاقات بين الوظيف والوظائف الأخرى، وتحديداً للمعابر والمهارات والقدرات والخبرات الواجب توافرها في شاغل الوظيفة.(2)

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن عملية توصيف الوظيفة هي أحد نواتج عملية تحليل الوظائف إذ يتم إعداد وصف ضمن بطاقة توصيف لكل ما تتضمنه الوظيفة من واجبات، مسؤوليات، سلطات، أساليب عمل، معدلات أداء، كما تحوي البطاقة على مختلف القدرات والسمات التي ينبغي أن يتميز بها الفرد حتى يأتي أداءه على الوجه المطلوب، كما يتضمن الوصف تحديد للعلاقات بين الوظيفة وغيرها من الوظائف.

2. بطاقة وصف الوظائف

تحوي بطاقة وصف الوظائف على ما يلي:

أ. تعريف الوظيفة: وتشمل هذه البيانات ما يلي:(3)

- مسمى الوظيفة:
- موقعها في الهيكل التنظيمي:
- مستواها في الوحدات الإدارية قسم/ إدارة/ إدارة عامة/ قطاع:
- الأجر المحدد للوظيفة:
- المشرف المسؤول عن الوظيفة.

(1) ديسيلر جاري، المرجع سبق ذكره، ص108.

(2) رولا نايف المعايطة، المرجع سبق ذكره، ص57.

(3) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 54.

بـ. **موجز الوظيفة:** يبين توصيف الوظيفة فكرة عن الوظيفة وأهدافها وعلاقتها ومتطلبات أدائها واهم واجباتها باختصار في مرحلة متقدمة من بطاقة التوصيف.

ت. الواجبات والمسؤوليات: يتضمن هذا الجزء من وصف الوظيفة الإجابة على الأسئلة التالية: (1)

- ماذا يؤدي شاغل الوظيفة من أنشطة؟
 - لماذا يتم القيام بهذه الأنشطة؟
 - كيف يتم أداء هذه الأنشطة؟
 - تحديد مواصفات اشغال الوظائف، وتشتماً؛ (2)

ث. التعليم: الدراسة الأكademية أو الدراسة والتدريب المهني والفنى، الذى يمنح بموجبه شهادات أو وثائق معترف بها، من قبل جهات التعليم الرسمية.

جـ. الخبرة: الاشتراك الفعلي، أو ممارسة أنشطة ذات علاقة بواحات ومؤسسات الوظيفة.

المهارة: مستوى القابلية، والاستعداد، والاستطاعة على تطبيق المعرفة بدرجة اتقان تتكافأ مع مستوى المعرفة اللازمة لأداء الوظيفة، من ناحية مع نوع القدرة التي تمثل أحد مكونات الكفاءة الكلية، التي لا يمكن أن تنجز الوظيفة إلا بتواوفرها، كحد أدنى من ناحية أخرى.

علاقة بـأداء الوظائف والمسؤوليات المطلوبة في الوظيفة.

د. القدرات: جميع الصفات والخصائص الذهنية والبدنية، الفطرية منها والمكتسبة بالتعليم أو التدريب أو الخبرة، أو هي القابلية في استخدام الأجهزة والآلات والمواد، وفي تطبيق الأساليب والأنظمة والطرق والسياسات والتعليمات، وأية مسائل لها علاقة بأداء الواجبات والمسؤوليات المطلوبة (الذكاء العام، القدرة على التعبير، القدرة على اتخاذ القرارات، الإدراك والقدرة على التمييز،...).

العلاقات الوظيفية: حيث يتم تحديد الإشراف الواقع على الوظيفة، ومستواها الإداري كذلك تبين المستويات التنظيمية والوظائف الأخرى التي تشرف عليها الوظيفة، وطبيعة ذلك الإشراف ونطاقه. (3)

(1) رولا نايف المعaitة، المرجع سبق ذكره، ص 58-59.

(2) المِرْجُمُ السَّابِقُ، ص 58-59.

(3) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 54.

ر. ظروف وبيئة العمل: يتم هنا تحديد الظروف المادية التي يمارس فيها العمل، كترتيب مكان العمل وتنسيقه لتسهيل عملية الحركة والإنجاز، كما يتم تحديد درجات الحرارة والرطوبة والتهوية والاضاءة والضوابط المصاحبة للعمل.

3. أهمية الوصف الوظيفي

تكمّن أهمية وصف الوظائف في المنظمة في الاستعمال الأمثل للموارد البشرية ويمكن تلخيص أهمية تحليل الوظائف في إدارة الأفراد بما يلي: (1)

أ. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يقلل من احتمالات الخطأ عند التعيين.

ب. تساعد في فعالية ونجاح برامج تخطيط القوى العاملة والتدريب الأمثل لها.

ج. المساعدة في إعداد الهيكل التنظيمي على أساس ومعلومات دقيقة.

د. العمل على تقييم أداء وقدرات الأفراد العاملين.

هـ. تساعد في تحديد فئات الرواتب والأجور.

وـ. تعتبر مؤشرًا وبرنامجًا للأفراد والمنظمة، من أجل تحديد متطلبات العمل، كما تعمل على تصحيح الانحرافات والأخطاء.

زـ. تساعد على إعداد وتقسيم العمل ليناسب الأفراد العاملين.

حـ. تساعد على معرفة قدرات ومهارات الأفراد العاملين.

طـ. تساعد على بناء سياسة سليمة للخدمات مثل الخدمات الصحية والأمن المهني، الصناعي. ومعرفة درجة المخاطرة التي يتعرض لها الأفراد.

(1) الجيوسي محمد، شحادة نظمي، إدارة الموارد البشرية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص25.

4. أهداف وصف الوظائف

يعتبر الوصف خطوة ضرورية لمساعدة المنظمة على إدارة الموارد البشرية إدارة سليمة، إذ أن الإمام الكامل بواجبات ومسؤوليات الوظائف يمكن الإدارة من تنظيم هذه الموارد، ووضع سياسات التوظيف على أساس سلieme، وفيما يلي

أهداف الوصف:⁽¹⁾

أ. اختيار الفرد الملائم للوظيفة: يبين الوصف السمات الإنسانية والاستعدادات والقدرات والكفاءة التي ينبغي أن تتوافر في الفرد ليمارس وظيفته بفاعلية، وبذلك تركز إدارة الأفراد على اختيار الفرد الذي تتوافق فيه الخصائص والسمات المطلوبة.

ب. وضع برامج سلieme للتدريب: يزود الوصف إدارة الأفراد بيانات كافية تساعدها على حل مشكلتين رئيسيتين هما: تحديد المهارات التي ينبغي تدريب الفرد عليها وأسلوب التدريب المناسب، وبالتالي فهو بين المعارف والمهارات التي ينبغي أن يكتسبها الفرد من التدريب، بالإضافة إلى طبيعة العمل ومكونات الوظيفة مما يساعد على جدولة التدريب، كما يفيد في وضع خطة التدريب لإعداد الفرد للوظيفة الجديدة عند نقله أو ترقيته إذ يبين تحليل وظيفته الأصلية ووظيفته الجديدة الفجوة التدريبية التي تتطلبها الوظيفة الجديدة والتي لم تكن تحتاج إليها الوظيفة الأصلية لتدريب الفرد عليها.

ت. وضع الأسس السليمة للنقل والترقية: يبين الوصف المهارات والخبرة والقدرات الواجب توافرها في الفرد الذي يشغل كل وظيفة، وبذلك تتضح الوظائف التي تتشابه من حيث خصائصها الإنسانية، مما يسهل معه وضع أسس سلieme للنقل من وظيفة إلى أخرى داخل المنظمة.

ث. رسم سياسة عادلة للأجور: يساعد الوصف على تقويم الوظائف المختلفة أي تحديد الأهمية النسبية لكل منها وقيمتها للمنظمة، وما تطلبه من خبرة وقدرات خاصة، مما يساعد ذلك على وضع سياسة عادلة للأجور.

ج. تحسين نظم العمل: يساعد الوصف على إعطاء وصف كامل عن الوظيفة، وخطوات إنجازها والترتيب الذي تنجز به هذه الخطوات، ووقت إنجازها، وكيفية أدائها، وبذلك يكون من السهل تبسيط الإجراءات عن طريق

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، إدارة الأفراد بالمنظمات: مدخل وظيفي، دار الثقافة، عمان،الأردن، 2000، ص ص123-124.

حذف الخطوات والجزئيات غير المنتجة التي لا تشارك في تحقيق الغرض من الوظيفة، وبإدماج بعض الخطوات، أو بإعادة ترتيب بعض الخطوات أو تبسيطها مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وسرعة الأداء.

تحسين بيئة الوظيفة: يكشف الوصف عن البيئة التي يعمل فيها الفرد ويبين النواحي التي ينبغي العناية بها وتحسينها حتى يعمل الأفراد في ظروف بيئية مناسبة تشجعهم على أداء وظائفهم وترفع معنوياتهم.

الفصل الثالث: تخطيط الموارد البشرية

تمهيد الفصل:

تكمّن أهميّة إدارة الموارد البشريّة في كونها تساهم في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسيّة، حتى تتحقّق هذه الإداريّة مطالعها وجب علّها البحث في احتياجات المنظمة من الموارد البشريّة، ولنقدم مزيداً من الإيضاحات حول هذه العملية لابد وان نبحث بمفاهيم وأهداف ومرحل عملية تخطيط الموارد البشريّة، وعلى هذا جاء هذا الفصل موسوماً بتخطيط الموارد البشريّة، متضمناً العناصر التالية:

- .I. مفهوم تخطيط الموارد البشرية
- .II. فوائد تخطيط الموارد البشرية
- .III. مراحل تخطيط الموارد البشرية

I. مفهوم تخطيط الموارد البشرية

أورد الكتاب العديد من التعريفات التي تتناول تخطيط الموارد البشرية، من هذه التعريفات نذكر:

يرى بعض الكتاب أن تخطيط الموارد البشرية هو "الإجراءات الذي تضمن الإدارة من خلاله الحصول على العدد والنوعية المناسبة من الموظفين المناسبين، الذين لديهم القدرة على القيام بالمهام المطلوبة بكفاءة عالية تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها المنشودة."(1)

في حين يرى دارسون آخرون أن تخطيط الموارد البشرية هو "التنبؤات النظامية للطلب أو الحاجة للموارد البشرية وعرض هذه الموارد في المنظمة خلال فترة مستقبلية."(2)

كما عرفه أحد الدارسين بأنه "عملية التنبؤ بعدد ونوعية العاملين اللازمة للعمل ومدى إمكانية تلبية هذه الحاجة في المكان والوقت المناسبين لتأمين تنفيذ المهام الموكلة للجهاز بكفاءة وفعالية."(3)

من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن تخطيط الموارد البشرية هو عملية التنبؤ باحتياجات المنظمة من الموارد البشرية لفترة مستقبلية كما ونوعاً ومقارنتها بالعرض المستقبلي من القوى العاملة الداخلية المتاحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة حالات العجز أو الفائض.

II. فوائد تخطيط الموارد البشرية

تحمل عملية تخطيط الموارد البشرية نفعاً وفوائد كثيرة للمنظمة على النحو التالي:

أ. تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة؛

ب. المساهمة في تحقيق خطط الانتاج؛(4)

ت. تمنع حصول الرباكات الفجائية، واضطراب العمل في حالة الاستقالات أو التقاعد أو ترك الخدمة، لأي

سبب كان؛

ث. تضمن استمرارية العمل بيسر وسهولة، في حالة زيادة حجم المنظمة؛

(1) رولا نايف المعايطة، المرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) منير نوري، فريد كورتل، إدارة الموارد البشرية، ط١، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2011، ص 116.

(3) منير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 117.

(4) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 26.

ج. تؤمن للموظفين التسهيلات والفرص الازمة للتعليم والتدريب والحصول على التطوير الوظيفي الازم:

ح. تفتح الآفاق، وتتوفر الفرص للموظفين داخل المنظمة للترقى من خلال مسارهم الوظيفي:

خ. تخلق جواً صحيحاً، لتشجيع الموظفين، وتحفيزهم:

د. تعزز عملية التطوير الوظيفي وتزيد من فعالية التدريب:

ذ. الكشف عن مواطن الضعف داخل المنظمة، ومنحها الفرصة لوضع الخطط الإصلاحية. (1)

III. مراحل تخطيط الموارد البشرية

1. القيام بإحصاء عدد الموظفين الحاليين، وإجراء دراسة شاملة عن أوضاعهم من حيث: (الأعمار، المؤهلات العلمية، المهارات الازمة، الجنس، الخبرات، القدرات، إمكانية التطور والترقي). (2) بالإضافة إلى القيام بعملية تحليل مفصلة لحجية العمالة من القوى العاملة وذلك من خلال حساب العديد من المؤشرات أهمها: معدل دوران العمل، معدل الغياب، (3) مع مراعاة حالات التقاعد، وانتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الاقالة أو الاستقالة، الترقية والتقليل، الإجازات طويلة الأجل.(4)

2. تحديد عدد الموظفين المطلوبين ضمن المرحلة الزمنية القادمة (غالباً سنة)، وذلك في ضوء توجهات المنظمة في هذه المرحلة، وخططها المستقبلية، من حيث المشاريع المنوي إنجازها والتوسعات المنوي استحداثها، والتطور التكنولوجي،...، وذلك عن طريق أساليب التنبؤ التقديرية.(5) ومن أهم الطرق المتبعة في عملية التنبؤ باحتياجات المنظمة من الموارد البشرية ذكر:(6)

- تخطيط الموارد البشرية على أساس حجم الانتاج المستهدف ومعدل انتاجية العمل المستهدف.
- تحليل عيّن العمل.
- السلسل الزمنية.

(1) رولا نايف المعايطة، المرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

(2) المرجع السابق، ص ص 31-32.

(3) عبد الفتاح بوخمسم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص ص 76-78.

(4) نادر أحمد أبوشيخة، إدارة الموارد البشرية: إطار نظري وحالات عملية، ط2، دار صفاء، عمان، الأردن، 2013، ص 53.

(5) رولا نايف المعايطة، المرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

(6) نادر أحمد أبوشيخة، المرجع سبق ذكره، ص 47.

3. المقارنة بين الأعداد والمؤهلات الموجودة فعلياً، والأعداد والمؤهلات المطلوبة، لتغطية متطلبات المرحلة

القادمة، وبناء على نتيجة المقارنة يمكن تحديد الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق التوازن المطلوب.

4. تقدير ومعالجة الانحرافات: بعد عملية المقارنة يتم حالات العجز أو الفائض من الموارد البشرية، ليتم

معالجة هذه الحالات من خلال برنامج العمل الذي تراه المنظمة مناسباً أكثر للبالية احتياجاتها، ويمكن

للمنظمة أن تلجأ إلى طرق العمل التالية حسب الحالة السائدة:

- التوظيف.
- الترقية.
- التحويل.
- التنزيل (التخفيف).
- تشجيع التقاعد المبكر.
- تقسيم العمل.
- التوقيف المؤقت عن العمل.
- العمل الإضافي.
- العمل المؤقت.
- العزل النهائي.(1)

(1) عبد الفتاح بوخمخ، المرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.

الفصل الرابع: الاستقطاب والتوظيف

تمهيد الفصل:

تمثل عملية توظيف الموارد البشرية مجموعة من الإجراءات الجوهرية التي تمارسها إدارة الموارد البشرية في المنظمة، والتي تسعى من خلالها إلى جذب أفضل الكفاءات و اختيار أفضلها من أجل تعينها وإدماجها بالمنظمة، وعلى هذا جاء هذا الفصل تحت عنوان الاستقطاب والتوظيف، متضمنا العناصر التالية:

.I. ماهية التوظيف

1. مفهوم التوظيف
2. أهمية التوظيف

.II. مراحل عملية التوظيف

1. استقطاب الموارد البشرية
2. اختيار الموارد البشرية
3. تعين الموارد البشرية
4. إدماج الموارد البشرية

١. ماهية التوظيف

يمثل التوظيف أحد العمليات الجوهرية التي تقوم بها المنظمة، والتي تعتمد عليها من أجل تحصيل أكفاء الموارد البشرية.

١. مفهوم التوظيف

تناول الكتاب والدارسين عملية التوظيف بالتعريف، ومن هذه التعريفات ذكر:

عرف أحد الدارسين التوظيف على أنه "استقطاب أفراد من داخل المنظمة أو خارجها وإتباع إجراءات محددة موضوعية في اختيارهم ومن ثم وضعهم في المكان المناسب".⁽¹⁾

كما أشار آخرون أن التوظيف هو "توفير الكوادر البشرية التي تحتاجها المنظمة واللجوء إلى مصادر توفر هذه الموارد بمختلف الوسائل لتمكن من اختيار وتعيين الأشخاص المؤهلين للعمل".⁽²⁾

في حين يشير كتاب آخر إلى أن التوظيف هو: "الأسلوب العلمي في الاختيار يتم عن طريق تحليل الوظائف والمهن، ثم تحليل الأفراد لتحديد استعداداتهم وقدراتهم وميولهم ، ثم المماثلة بين مقتضيات الوظيفة وخصائص الأفراد بحيث يوضع في الوظيفة أكثر المتقدمين صلاحية لها ".⁽³⁾

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نقول أن التوظيف هو: عملية استقطاب أكفاء الأشخاص، ليتم المفضالة بينهم من أجل تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب.

٢. أهمية التوظيف

تلعب عملية التوظيف دوراً رئيسياً في أي مؤسسة وذلك من سعيها إلى استقطاب واختيار أفضل الكفاءات التي بها تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها، والأهمية البالغة لعملية التوظيف تظهر من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في إنجاح استراتيجية إدارة الموارد البشرية، إذ نستخلص أهمية التوظيف من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها

(1) بوراش شافية، *سياسة التوظيف في ظل إصلاح الوظيفة العامة في الجزائر 2005-2006* ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008 ، ص 10

(2) المرجع السابق ، ص 10.

(3) بوخلف خديجة، *أثر الترقية الموضوعية وغير الموضوعية على أداء المشرفين وعلى الرضا الموضوعي للإتباع ، رسالة ماجستير*، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2006-2007 ، ص 22

إلى تحقيقها، فهدفها الأساسي والرئيسي يتمثل في السعي إلى توفير أفضل العناصر من ذوي الكفاءات والمؤهلات الممتازة، لهذا نجد أن المؤسسات الإداري تلجأ إلى عملية التوظيف لكونها تساهم وتساعد على جلب اليد العاملة المناسبة ليتم توظيفها داخل المؤسسة، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق القيام بمجموعة من العمليات والإجراءات لضمان الإستخدام الأمثل والأفضل للموارد البشرية ذوي الكفاءات والمهارات من أجل تحقيق أكبر إنتاجية وهذا تكون المؤسسة قد حققت أهدافها.⁽¹⁾

وتعود أهمية عملية التوظيف على إدارة الموارد البشرية في التقليل من توظيف الشخص الخطأ والغير المناسب، والذي سيكلف المؤسسة الكثير. فبالإضافة إلى تكلفته على المؤسسة من حيث الراتب والدورات التدريبية، هناك تكلفة قد تكون أضعاف ذلك والتي يتربّع عنها خسائر ناتجة عن القرارات الخاطئة التي يقوم بها الشخص المعين لشغل الوظيفة، وقد تصل إلى خسارة المؤسسة.⁽²⁾

II. مراحل عملية التوظيف

تمر عملية التوظيف بمجموعة من المراحل، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

1. استقطاب الموارد البشرية

أولاً: مفهوم استقطاب الموارد البشرية

أورد الكتاب العديد من التعريفات التي تناولت استقطاب الموارد البشرية بالتعريف، نذكر منها:

يرى بعض الكتاب أن استقطاب الموارد البشرية هو "عملية اكتشاف وتحديد وجذب المرشحين من الأفراد المهتمين والقادرين على استلام الوظائف الشاغرة أو المتوقعة."⁽³⁾

كما عرف الاستقطاب أنه: "مجموعة من النشاطات الخاصة بالبحث عن وجذب مرشحين لسد الشواغر الوظيفية فيها، وذلك بالعدد والنوعية المطلوبة والمرغوبة في الوقت المناسب."⁽⁴⁾

(1) فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 65.

(2) المرجع السابق، ص 65.

(3) منير نوي، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 172.

(4) وفاء برهان برقاوي، إدارة الموارد البشرية: المفهوم والوظائف والاستراتيجيات، ط١، حامدة للدراسات الجامعية، أربد، الأردن، 2013، ص 139.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن استقطاب الموارد البشرية هو عملية البحث وجذب أكبر عدد من المرشحين لسد الشواغر الوظيفية بنوعيات وأعداد معينة.

ثانياً: أهمية الاستقطاب

تكتسب عملية الاستقطاب أهمية في المنظمة إذ ان أدائها الناجح يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف الآتية:(1)

أ. توفير مجموعة كافية من المتقدمين لشغل الوظائف وبأقل تكلفة ممكنة مما يعني تحديد مجموعات

عمل أو الأفراد الذين يمكن الاستعانة بهم لسد الشواغر.

ب. الإسهام في زيادة فاعلية عملية الاختيار من خلال جذب أفراد مناسبين يتم الاختيار النهائي من بينهم مما

يؤدي إلى تقليل عدد المتقدمين غير المؤهلين.

ت. الإسهام في زيادة استقرار الموارد البشرية في المنظمة عن طريق جذب مرشحين جيدين والاحتفاظ

بالعاملين المرغوبين، وكسب رأي وثقة المرشحين الساعين وراء الوظائف الشاغرة، سواء تم توظيفهم أم

لا، وذلك عن طريق كشف الجوانب الاستخدامية اليجابية أمامهم، والاستفادة من رأي وثقة هؤلاء بما

يضمن اعتبارهم زبائن جدد للمنظمة أو موظفين واعدين قيد الطلب.

ث. جذب أكبر قدر ممكن من المرشحين الأكفاء المتقدمين للعمل وتقدير قدراتهم واحتمالات نجاحهم في

الأعمال التي يمكن أن تسند إليهم في حال صدور قرار بتوظيفهم في مرحلة لاحقة.

ج. تقليل جهود ونفقات الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية التي تلحق عملية الاختيار كالتدريب عن طريق

التركيز على جذب مجموعة ملائمة ومتخصصة ذات كفاءة وتأهيل مناسبين من المتقدمين لشغل الوظيفة

الشاغرة.

ح. تحقيق المسؤولية الاجتماعية والقانونية والأخلاقية لإدارة الموارد البشرية عن طريق الالتزام بعملية

البحث الصحيحة وتأمين حقوق المتقدمين المرشحين لشغل الوظائف، ومنه إبراز وتسويق دور المنظمة

الاستخدامي أمام الرأي العام وتزويد سوق العمل بالوظائف والشواغر الوعدة التي يمكن أن توفرها

للمتواجدين في السوق، إضافة إلى الكشف عن الميزات والخصائص التي تنفرد بها عن سواها من

المنظمات.

(1) منير نوي، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 175-176.

خ. إن جذب الأفراد الصالحين والمؤهلين يساهم في عملية تقليل نفقات التدريب والتأهيل.(1)

ثالثاً: مصادر الاستقطاب

يمكن التمييز بين المصادر الخارجية والداخلية لاستقطاب الموارد البشرية:

أ. المصادر الخارجية:(2)

تفرض الحاجة إلى موارد بشرية متنوعة المواهب والكفاءات والتي قد لا تكون متوفرة على مستوى المنظمة، اللجوء إلى المصادر الخارجية والتي تمثل في سوق العمل المحلي أو الدولي، ومن أهم المصادر الاستقطاب الخارجية ذكر:

- وسائل الاعلام المختلفة من راديو وتلفزيون، صحفة ولوحات إعلان أو بعض هذه الوسائل حسب نوع جهة العمل ودرجة ندرة الكفاءة المطلوبة.
- وكالات الاستخدام وقد تكون مؤسسات توظيف حكومية وخاصة، وهي تتولى مسؤولية التوفيق بين صاحب العمل وطالب العمل.
- الاتصال بالجامعات والمعاهد، إذ يتم الاتصال بإدارات هذه الجهات والطلب منها التوصية بالخرجين من نوعية معينة، وتتوفر هذه الهيئات الفرص للخريجين الجدد بإيجاد الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم العلمية.
- المؤسسات المهنية كالنقابات والاتحادات حيث يتم الاتصال بها وإعلامها بحاجتها إلى عاملين في مجالات عمل هذه المؤسسات، وتكون النقابات المهنية والجمعيات مصادر للباحثين عن العمل، حيث تقدم خدماتها الخاصة كنشر الإعلانات في دورياتها وإقامة برامج تأهيلية لمنتسبيها لغرض مساعدتهم في إيجاد فرص العمل المناسبة وتعريفهم بالمنظمات المختلفة.
- تقديم طلبات الترشيح لدى المنظمات.

(1) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص140.

(2) منير نوي، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

ب. المصادر الداخلية:

وتوجه هنا عملية الاستقطاب إلى الموظفين من داخل المنظمة نفسها، ومن أهم المصادر الداخلية

للاستقطاب نذكر ما يلي:

• الترقية: وهي انتقال الفرد من وظيفة إلى وظيفة أعلى وتكون عادة مصحوبة بزيادة في الأجر،

^١ وتساعد هذه الطريقة على رفع الروح المعنوية للعاملين وكسب ولائهم وانتقامهم، والتقليل من

معدل دوران العمل حيث لا يخرج موظفها للبحث عن مراكز أعلى في منظمات خارجية، ومن

الأسس التي تتبعها المنظمات في ترقية عاملتها الأكademie والكفاءة والمهارة في العمل.

• النقل: يكون النقل على شكل أفقى بين الوظائف في نفس المستوى الإداري، حيث يتم نقل

الموظف من قسم إلى آخر أو من وظيفة لأخرى في نفس القسم، عند حدوث الشواغر لتعبئتها،

وتحتاج عملية النقل العديد من النقاط ذكر منها: (2)

✓ زيادة انتاجية الموظف من خلال نقله إلى وظيفة تتماشى أكثر مع إمكانياته؛

✓ إعادة توزيع القوى العاملة في المنظمة من خلال عملية النقل بهدف خلق التوازن

بين الأقسام والقضاء على عدم التوازن بسبب وجود فائض في بعض الأقسام بينما

يوجد عجز في أقسام أخرى.

✓ التعرف على أعمال المنظمة وهنا يتم نقل الموظفين بشكل دوري مخطط ومحدد من

قسم إلى آخر بقصد الإلمام بجميع وظائف وأعمال ومهام الأقسام والإدارات الأخرى.

✓ تعديل مواعيد العمل للموظف بسبب ظروفه الخاصة: ويتبع هذا النوع من النقل في

المنظمات التي يكون برنامج عملها على أساس الورديات.

✓ النقل العلاجي: وهنا يتم النقل بهدف علاجي في حالة وجود نزاعات بين العاملين، أو

بسبب كبر سن الموظف حيث ينقل إلى وظيفة تتناسب مع سنه ومع حالته الصحية،

كم يستخدم في حال كانت الوظيفة أو موقع العمل يشكلان خطراً على الموظف.

• الأفراد السابقون

¹ عبد الفتاح بوخمخ، المرجع سبق ذكره، ص .93.

(2) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

• العمل الإضافي: ويكون عن طريق تكليف العاملين بالعمل لساعات إضافية فوق ساعات

العمل الرسمي المحددة لهم، والذي يتماشى مع زيادة عبء العمل في موسم معينة. (1)

إن الاعتماد على المصادر الداخلية في عملية الاستقطاب يعود بمنافع عديدة على المنظمة لعل

أبرزها:

✓ المعرفة الكاملة بالمرشحين من حيث مهاراته وقداته وعارفه.

✓ ارتفاع الروح المعنوية للعاملين الناتج عن عمليات الترقية.(2)

✓ كسب ولاء وانتفاء الموظف، بحيث يشعر الموظفين بأنهم أولى بالوظائف المتعلقة بالترقية

والنقل وأن المنظمة تخصص لهم أولى.

✓ قلة فترة التبيئة المبدئية للموظف، لأنه من نفس المؤسسة، وبالتالي هو ملم إلماً بما كافياً
بأهدافها وسياساتها وطرق العمل بها.

✓ التقليل من تكاليف التكوين بسبب خبرة الموظف السابقة في مجال العمل. (3)

رغم المنافع التي تحصلها المنظمة من اعتمادها على المصادر الداخلية في عملية الاستقطاب إلى

أن لهذه الطريقة جملة من العيوب، نذكر منها:

✓ قصور المصادر الداخلية عن مواكبة احتياجات المنظمة.

✓ عدم المرونة والشعور بعدم التجديد والتطوير.(4)

✓ حرمان المنظمة من العلوم والمعرفات المتقدمة، وكذا طرق وأساليب العمل الحديثة التي
قد يجعلها موظف من خارج المنظمة.

✓ إختيار موظف من بين عدد من الموظفين لشغل منصب أعلى يثير بينهم الحساسية
والنزاعات ويجعلهم يشككون في طرق ترقيته. (5)

(1) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 148.

(2) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

(3)

(4)

(5)

وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 143.

2. اختيار الموارد البشرية

أولاً: مفهوم عملية الاختيار

عرفت عملية الاختيار على أنه "عملية جمع المعلومات الازمة عن المتقدمين للوظائف الشاغرة، وتحليلها وتقيمها واختيار الأفضل كفاءة ملء الوظائف الشاغرة بصورة مؤقتة أو دائمة".⁽¹⁾

كما عرف الاختيار على أنه: عملية تتم بموجها اختيار شخص من بين مجموعة من الأشخاص المرشحين لشغل وظيفة شاغرة، وذلك بعد إخضاعهم لسلسلة من الإجراءات، بهدف الحكم على أنه قادرا على منز ومواءمة بين متطلبات الوظيفة الشاغرة وواجباتها، وتحمل مسؤولياتها من جهة وبين كفاءاته ومؤهلاته من جهة أخرى.⁽²⁾

ثانياً: خطوات عملية الاختيار

تختلف اجراءات وخطوات عملية الاختيار من منظمة إلى أخرى كما أنها قد تختلف من وظيفة إلى أخرى ضمن المنظمة الواحدة، ولكن بصورة عامة فان عملية الاختيار تتضمن المراحل التالية:⁽³⁾

أ. استقبال الراغبين في العمل: بعد الإعلان عن الوظائف الشاغرة في المنظمة عن طريق عملية الاستقطاب، يبدأ الراغبون في شغل هذه الوظائف بالتوفد إلى المنظمة من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالعمل، والمواصفات التي يجب أن تتوفر في شاغل هذه الوظيفة، وما هي مميزات هذه الوظيفة من حيث الرواتب والأجور والكافآت، وهنا توفر إدارة الموارد البشرية مختلف المعلومات التي يتطلبوها، تساعد هذه الخطوة في تصفيية الأفراد الذين لا تنطبق عليهم المؤهلات وصفات شاغل الوظيفة، أو الذين لم تعجبهم مزايا هذه الوظيفة، مما يخفض تكاليف واعباء عملية الاختيار.

ب. الفحص الأولي لطلبات التوظيف: وهنا تتم عملية غربلة لطلبات التوظيف ليتم اخذ فقط الذين تنطبق شروطهم ومؤهلاتهم مع طبيعة الوظيفة. ويتم تجهيز قائمة مختصرة بأسماء هؤلاء المرشحين.⁽⁴⁾

ت. الإختبارات: وذلك من أجل المفاضلة بين المتقدمين للعمل من أجل إختيار الأنسب للوظيفة.

(1) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 161.

(2) وفاء برهان البرقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 191.

(3) وفاء برهان البرقاوي، المرجع سبق ذكره، ص ص 193-195.

(4) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 165.

ث. المقابلة: وهي من أكثر الطرق شيوعاً في الاختيار، وتعرف بأنها محادثة شفوية بين شخصين أو أكثر، من أجل جمع المعلومات. وهنا تكون المقابلة من أجل معرفة هل يصلح المرشح لأداء الوظيفة المتقدم لها، وهل توجد لديه الدافعية للإستمرار لوقت طويل في المنظمة، وهل هو قادر على التكيف مع العاملين في المنظمة أم لا.

ج. الاختيار الأولي: تعمل إدارة الموارد البشرية على مراجعة جميع المعلومات التي حصلت عليها من المرشحين من خلال استثمارات العمل، ولجان المقابلة ولجان الاختبارات، وذلك لمعرفة أفضلهم من حيث النتائج التي حصل عليها، والتوصيات التي وضعت نتجات المقابلة والاختبار، كما يتم أخذ رأي رئيس القسم الذي توجد فيه الوظيفة الشاغرة.

ح. القرار النهائي: وهنا يتم تقديم إسم المرشح للتعيين، وهو المرشح الذي لاقى أفضل النتائج في جميع المراحل السابقة إلى رئيس المنظمة أو الجهة المسئولة عن التعيين من أجل إصدار قرار التعيين، وإعلام المرشح بتعيينه في المنظمة.

خ. الفحص الطبي: وهي المرحلة الأخيرة في عملية الاختيار وذلك من أجل التأكد أن المرشح لائق صحياً وجسدياً من أجل القيام بأعباء الوظيفة، وأنه لا يشكل خطراً على زملائه في العمل، وتعتبر هذه الخطوة الأخيرة قبل إصدار قرار التعيين.

3. التعيين

بعد عملية المفاضلة بين المرشحين وبعد اختيار المرشح المناسب لشغل الوظيفة، يتم إصدار أمر بقبول الموظف في المنظمة، ويتم اتباع مجموعة من الإجراءات التي تعمل على ثبيت الموظف في وظيفته، وهنا يتم فتح ملف للموظف، وتقيد كافة المعلومات الخاصة به من معلومات شخصية ومعلومات حول المؤهلات والخبرة، ويتضمن الملف معلومات أخرى مثل تاريخ التعيين، والتسمية الوظيفية الخاصة به، والدرجة التي تم تعيينه بها، والراتب والحوافز، والمكافآت التي تلحق بوظيفته. ومن ثم رفع هذه المعلومات إلى الإدارة العليا، والقسم الذي باشر فيه الموظف، وتحديد تاريخ مباشرته للعمل وال ساعات التي يجب أن يتواجد فيها على رأس عمله، وتحديد المهام التي يمكن أن يكلف بها خارج أوقات الدوام. كما يطلب من الموظف قبل الدوام القيام ببعض الفحوصات الطبية التي ترى الجهة الموظفة له أنه بحاجة لها، لإثباتاته أهلية الوظيفة. كما يتم إصدار بطاقة هوية للموظف الجديد، وتسليم له.(1)

(1) وفاء برهان البرقاوي، المرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

4. الإدماج

تستهدف عملية إدماج الموظفين الجدد تعريف هؤلاء الموظفين بالمنظمة، من حيث سياساتها، وقوانينها، ورسالتها، ورؤيتها. كما يتم تعريفهم على زملائهم في العمل، وتعريفهم بالوظيفة من حيث المهام والأعمال المطلوب إنجازها والأجهزة والمعدات والأدوات التي يحتاجها لتأدية أعماله وواجباته. وطبيعة العلاقات مع الزملاء، وكيفية التنسيق بينهم، وتكون عملية الادماج كعملية إرشاد للموظف على المنظمة، والوظيفة من حيث الواجبات والمهام، وزملاء العمل وتكون هامة بالنسبة للموظف حتى يكون صورة فورية لما هو مطلوب منه في العمل، ومن هم المسؤولون عنه ولمن يلجأ لطلب المساعدة.

وتكون عملية الادماج للموظف عن طريق أخذ الموظف الجديد بجولة في مكان العمل من قبل المسؤولون عنه. أو جعل زميل له في القسم يعرفه على المنظمة، وطبيعة العمل، أو من خلال تقديم كتيبات الارشاد الخاصة بالمنظمة، ليتعرف على المنظمة وسياساتها وقوانينها والأنظمة الخاصة بها، وتقديم الوصف الوظيفي له حتى يعلم ما هي الواجبات والمهام المطلوبة منه في العمل. (1)

وعلى ذلك يمكن أن تغطي برامج إدماج الموظف الموضوعات التالية: (2)

أ. التعريف بالمنظمة:

- تاريخ إنشاء المنظمة وتطورها.
- التقسيم الداخلي للمنظمة.
- أسماء ومراكز أهم المسؤولين بالمنظمة.
- تصميم التسهيلات المادية.
- مزيج المنتجات الذي تقدمه المنظمة.
- العملية الانتاجية التي تتبعها المنظمة.
- سياسات وقواعد المنظمة.

(1) وفاء برهان البرقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 200.

(2) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص ص 109-108.

• فلسفة الإدارة التي تنتهجها المنظمة.

• إجراءات الأمان والسلامة.

ب. القواعد والمزايا التي تعود على العاملين:

• الأجر والرواتب.

• الإجازات اليومية.

• أوقات الراحة اليومية.

• مزايا التعليم والتدريب.

• النصح والمشورة.

• المزايا التأمينية.

• برامج التقاعد والمعاش المبكر.

• الخدمات التي تقدمها المنظمة للعاملين بها.

• برامج الإصلاح والتطوير.

ت. التعريف والتقديم لآخرين:

• التقديم والتعريف للمشرفين.

• التقديم للزملاء القدامى.

• التقديم للمدربين.

• التقديم لمستشاري وخبراء المنظمة.

• التقديم والتعريف بالمركز الخدمية العامة كالخزينة والوحدة الطبية ...

وتظهر أهمية عملية الادماج في مجموعة من العناصر، نذكر منها: (1)

• تخفيف مشاعر الخوف والاضطراب والقلق التي ترافق الموظف في بداية عمله.

• خلق الشعور الايجابي لدى الموظف تجاه المنظمة.

(1) وفاء برهان البرقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 201.

- التقليل من التوقعات الجامحة للموظف الجديد ونقله إلى واقع الوظيفة الفعلي، حتى لا يصدم بعد مرور الوقت وتأثر إنتاجيته.
- التقليل من الوقت الذي يمكن أن يضيعه الموظف في الاستفسار والبحث.

الفصل الخامس: التدريب وتنمية المهارات

تمهيد الفصل:

أفرزت البيئة المعاصر العديد من التحديات، التي جعلت المنظمات تولي المزيد من الاهتمام بتدريب الموارد البشرية وتنميتهما، وذلك لما لها من أثر على أداء هذه الموارد، ولما لها من علاقة مباشرة بالإنتاجية، ونوعية المنتجات والخدمات، وكذا مردودية المؤسسة واستراتيجياتها، أين أصبح تدريب الموارد البشرية وتنميتهما استثماراً للموارد البشرية. وسيطرق هذا الفصل إلى ماهية التدريب وتنمية المهارات ومختلف المراحل التي تمر بها العملية، وقد جاء هذا الفصل موسوماً بالتدريب وتنمية المهارات، متضمناً العناصر التالية:

.I. ماهية التدريب وتنمية المهارات

1. مفهوم التدريب وتنمية المهارات

2. أهمية التدريب في المنظمات

3. المبادئ الأساسية للتدريب الفعال

.II. مراحل العملية التدريبية

1. تحليل الاحتياجات التدريبية

2. التخطيط للبرنامج التدريبي

3. تنفيذ برنامج التدريب

4. تقييم كفاءة التدريب

١. ماهية التدريب وتنمية المهارات

يعتبر التدريب أحد أهم الأنشطة الإدارية في أية منظمة مهما كانت طبيعة ونوع عملها و اختصاصها، وأن الوسيلة الأفضل لإعداد وتنمية المورد البشري وتحسين أدائه هي التدريب، لذا يلقى هذا الأخير اهتماما متزايدا في المنظمات المعاصرة حتى أصبح جزءا من إستراتيجيتها.

١.١. مفهوم التدريب وتنمية المهارات

أولاً مفهوم التدريب

لقد تعددت التعريفات واختلفت من اقتصادي لأخر إذ هناك من يعرف التدريب على أنه "الجهد المنظم والمخطط له لتزويد الموارد البشرية في المنظمة بمعارف معينة، وتحسين وتطوير مهاراتها وقدراتها، وتغيير سلوكياتها واتجاهاتها بشكل إيجابي بناء مما قد ينعكس على تحسين الأداء في المنظمة".⁽¹⁾

كما تم تعريفه على أنه "عملية تعديل إيجابي يتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية وذلك لاكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه واتجاهات الصالحة للعمل والإدارة".⁽²⁾ ويرى بعض الدارسين أن التدريب "هو عملية تعلم تتضمن اكتساب مهارات ومفاهيم وقواعد أو اتجاهات لزيادة وتحسين أداء الفرد".⁽³⁾

اما بعض الدارسين فيرون أن التدريب هو "جهود المنظمة المخططة الوعية لمساعدة العاملين على اكتساب المعارف والمهارات والقدرات والسلوكيات ذات العلاقة بالعمل، بهدف تطبيقها أثناء العمل".⁽⁴⁾

فمن خلال التعرض لتعريف التدريب نستطيع إدراك أن :

- التدريب نشاط إنساني.
- التدريب نشاط موجه، مخطط له ومقصود.

(1) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 281.

(2) زويلف مهدي حسن، إدارة الأفراد ، دار الصفاء للنشر 2003 ، ص 332

(3) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 281.

(4) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 199.

- تطوي عملية التدريب على ثلاثة مكونات رئيسية، مكون معرفي، مكون مهاري، ومكون اتجاهي.
- التدريب عملية منظمة تسهدف تحسين وتنمية قدرات استعدادات الأفراد، بما ينعكس أثره على زيادة أهداف المنظمة الحقيقة .
- أن التدريب هو الوسيلة الأهم التي تؤدي إلى تنمية وتحسين الكفاية الإنتاجية للمنظمات.
- أن التدريب من أفضل مجالات الاستثمار في الإنسان.

ثانياً: تعريف تنمية المهارات

يحتل موضوع تنمية المهارات حيزاً كبيراً نسبياً في اهتمامات إدارة الموارد البشرية، كما حضي باهتمامات الكتاب والدارسين، أين اختلفوا في وضع تعريف موحد لتنمية المهارات، ومن التعريفات التيتناولت تنمية المهارات ذكر:

يقصد بتنمية المهارات بمعناها العام "مساعدة العاملين على مواجهة التحديات التي تخلقها التطورات التكنولوجية وغيرها من أنواع التطور في بيئه العمل، وتستهدف أيضاً معاونتهم على التكيف إزاء المتطلبات الجديدة لتحقيق مستويات الأداء المطلوبة للبقاء والحفاظ على القدرة التنافسية."(1)

ومن التعريف الشاملة لتنمية المهارات" كل جهد علمي منظم يبذل من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية التي تمتلكها المنشأة، وبما يضمن الارتقاء بالمستوى المهاري والمعرفي للعنصر البشري من الوضع الحالي إلى الوضع المستهدف وبصورة مستمرة".(2)

ويرى أحد الكتاب أنه ولتعريف تنمية الموارد البشرية لابد من الإشارة إلى عدد من الأبعاد يرتكز عليها محور تنمية المهارات، منها:(3)

أ- تنمية القدرات البشرية عن طريق انتهاج أساليب التعلم والتدريب وزيادة القدرة على العمل والإنتاج عن طريق الرعاية الصحية.

(1) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 286.

(2) المرجع السابق، ص 286.

(3) عبد المجيد قدّي، إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

بـ- الانتفاع من القدرات البشرية عن طريق خلق فرص عمل منتجة بما يتناسب مع القدرات البشرية المكتسبة.

جـ- تحقيق الرفاهية باعتبارها هدفاً مختلفاً للجهود الإنمائية.

2. أهمية التدريب في المنظمات

تحتاج المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها إلى موارد بشرية مكونة ومؤهلة لتنفيذ كافة نشاطاتها وعملياتها.

وتظهر أهمية التدريب في مستويين:

أولاً: الأهمية بالنسبة للمنظمة

- المساعدة في حل المشاكل الناتجة عن عمليات التشغيل، فالتدريب سواء للمشرفين أو عمال الإنتاج يمكن أن يساعد على تخفيف معدل دوران العمل، عدم الرضا عن العمل، الحوادث، انخفاض الروح المعنوية.⁽¹⁾

- معالجة القصور والخلل في الأداء الكلي أو في المخرجات النهائية للمؤسسة.

- تقليل ظاهرة ترك الموظفين للعمل في المنظمة، عن طريق التدريب وإحساسه بأهميته وأهمية أعماله في المنظمة.

- تحسين سمعة المنظمة في سوق العمل لدى المستهلكين وأمام المنافسين.⁽²⁾

- إشاعة ثقافة الحوار والتفاهم والمصارحة مما يحسن المناخ الوظيفي ويرفع الأداء التنظيمي.

- الحفاظ على المعدات والأجهزة وحسن أدائها والتعامل معها ، وتقليل العطل والإتلاف.

- زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي إذ أن اكتساب الأفراد المهارات والمعارف الالزمة لأداء وظائفهم ويساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة وتقليل الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج .

- يساعد في بناء الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد العاملين نحو العمل والمنظمة و يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمنظمة وبذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريد المنظمة منهم من أهداف .

(1) سامح عبد المطلب عامر، استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 152-153.

(2) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص284.

- يبعث على تحديد المعلومات وتحديدها بما يتواافق مع المتغيرات المختلفة في البيئة حيث أن التكوين يساعد على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة فمن نتائج التقدم التكنولوجي انتشار واستعمال الآلات الحديثة المعقدة.
- يعمل التدريب على تحقيق الاستقرار الوظيفي في المنطقة وإكسابها صفة الاستقرار والصورة الجيدة في المجتمع حيث يعمل على تقليل الفوارق بين المنظمة وزبائنها أي يعمل على ترسيخ القيم اتجاه مصالح المنظمة التي بفضل التكوين تقدم لهم خدمات في المستوى المطلوب والمرضي. (1)
- الثورة التكنولوجية والعلمية أدت إلى استنباط أساليب وطرق جديدة في العمل مثل: أنشطة نظم المعلومات ومفاهيم وتحليل النظم. (2)

ثانياً: الأهمية بالنسبة للأفراد العاملين

يمكن لإبراز أهمية التدريب بالنسبة للأفراد العاملين في النقاط التالية:

- رفع معنويات العاملين: حيث يشعر الفرد بأن المنظمة جادة في تقديم العون له ورغبة في تطويره.(3)
- يعمل على تخفيض نسب الحوادث وإصابات العمل في المنظمة، نتيجة تدريسيم بالشكل الصحيح والأمن. (4)
- توسيع وزيادة فرص الترقية الوظيفية، وما يتربى عليها من مكتسبات مادية ومعنوية.
- رفع الروح المعنوية والرضا عن الأداء وتحسين العلاقات الإنسانية.
- تقليل الأخطاء والانحرافات واحتمالات التعرض للعقوبات التأديبية.
- يساعد على تحسين فهتمهم لأهداف المنظمة وتوضيح أدوارهم اتجاهها.
- يعمل على تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة والمهارة ويساهم في تنمية القدرات الذاتية للعاملين

(1) عامر خضير الكبيسي، التدريب الإداري والأمني – رؤية معاصرة للقرن الحادي والعشرين، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص19.

(2) نجم العزاوي عبد الله، حودة التدريب الإداري، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008، ص 20.

(3) عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب المعاصر، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 85.

(4) وفاء برهان برقاوي ، المرجع سبق ذكره، ص 285.

- تحدث المعلومات وإثراء المعارف ذات العلاقة بالوظائف الحالية والمستقبلية.
- زيادة الفهم للقوانين والنظم واللوائح المنظمة للعمل والعلاقات.
- إثراء الخبرات والتجارب وتبادلها والتعرف على المستجدات الفكرية والعملية ذات العلاقة بمجال العمل.
- يقلل الحاجة إلى الإشراف أي أن العامل المكون الذي يعي ما يتطلبه عمله يستطيع إنجاز عمل دون الحاجة إلى توجيهه أو مراقبة مستمرة من مرؤوسيه وبالتالي يوفر لهم الوقت ل القيام بنشاطات أخرى في خدمة أو لصالح المنظمة . (1)

3. المبادئ الأساسية للتدريب الفعال

تمكنت الدراسات من تطوير مجموعة مبادئ أساسية للتدريب يمكن التأسيس عليها والاستعانة بها لإدارة العملية التدريبية وجعلها فعالة وهي: (2)

- أ. مبدأ النظم: التدريب نظام متكامل يتكون من مجموعة الأجزاء والعناصر المتربطة معا، تقوم بينها علاقات تبادلية نفعية
- ب. مبدأ الاستمرارية: فالتدريب طبقاً لهذا المبدأ، لا يكون مجرد حل مؤقت، مشكلة تواجه الإدارة ولا هو حل بديل، يمكن للإدارة اللجوء إليه عند نفاد البديل الآخر، وإنما هو نشاط ووظيفة أساسية في أي منظمة خاصة كانت أم حكومية،
- ت. مبدأ الشمولية: يجب أن تشمل عملية التدريب جميع العلوم والمعارف والمهارات المطلوبة للمنظمة، كما يجب أن تكون موجهة إلى جميع المستويات الإدارة في المنظمة.(3)

ث. مبدأ ديناميكية ومرنة التدريب: ولعل هذا المبدأ هو من أهم ما يجب تعزيزه في أذهان القائمين على عملية التدريب في المنظمات، وعليه نبني بأن التدريب نشاط متجدد وليس نشاطاً جامداً، بل يجب تطويره وتغييره ليتلاءم

(1) عامر خضير الكبيسي، المرجع سبق ذكره، ص18.

(2) مدحت محمد أبو النصر، إدارة العملية التدريبية(النظرية والتطبيق)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008 ، ص61.

(3) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 285.

مع التغيرات الحاصلة في المنظمة وخارجها، وهذا لا يتأتى بمجرد الكلام، وإنما ينبغي أخذه على عاتق درب من السعي والجد في طلبه.

ج. مبدأ التدرج في التدريب: يقصد بدرج التدريب تلاقي وانسجام موضوعات التدريب مع وظائف العاملين وقدراتهم على التعلم والتطبيق، فليس من المجدى إقامة دورة في (الإدارة الاستراتيجية) لعاملين في الإدارة التنفيذية، حيث أنهم ليس من المتوقع لهم ممارستها في الأجل القريب على الأجل، كما يجب أن تبدأ عملية التدريب من الأمور البسيطة والسهلة، وبالتالي تصل إلى النقاط الصعبة والمعقدة.(1)

ح. مبدأ العائد والتكلفة: ويتضمن هذا المبدأ، وضع موازنة تقديرية للبرامج التدريبية، تضع معالم طريق للنتائج المتوقعة من برامج التدريب والتكاليف المرتبطة بها، وذلك ليكون التدريب مجدى من الناحية الاقتصادية فلا يكون عليه من النفقات ما هو أكبر مما له من المنافع المتوقعة .

II. مراحل العملية التدريبية

لضمان كفاءة وفاعلية التدريب من المهم أن يكون التدريب جزءاً من عملية إدارة الموارد البشرية الشمولية، كما لابد أن ينظر إلى التدريب كعملية متكاملة بحد ذاتها لها مدخلات ومخرجات ونشاطات، وتمر العملية التدريبية بمجموعة من المراحل يمكن سردها على النحو التالي:

1. تحليل الاحتياجات التدريبية

إن عملية تحديد الاحتياجات التدريبية يحتاج إلى جهود كبيرة من المنظمات في جمع المعلومات وتحليلها، ويتعلق الأمر بتوفير كافة البيانات والمعلومات عن مختلف عناصر النظام التدريبي وتحديد العوامل المؤثرة فيه سواء أكانت داخلية تخص المنظمة أو خارجية، وعملية جمع المعلومات ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي خطوة تليها عملية التحليل والاستنتاج ويمكن الاعتماد عليها في رسم البيانات والتخطيط وتوجيه النظام التدريبي.²

وتتضمن عملية جمع وتحليل المعلومات من أجل تخطيط التدريب العناصر الآتية:³

- معلومات عن التنظيم الإداري للمنظمة.
- معلومات عن الأهداف والسياسات.

(1) المرجع السابق، ص 285.

² بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ عمر بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-94.

- معلومات عن تطور النشاط.
- معلومات عن أسلوب ممارسة الوظائف الإدارية.
- معلومات عن الإمكانيات المادية.
- معلومات عن النظم والإجراءات.
- معلومات عن الأفراد العاملين.
- معلومات عن الظروف المحيطة.

ويتم تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية على ثلاثة مستويات : المنظمة، العمل، العامل وستناقش كل مستوى على حدى:

أ. تحليل الاحتياجات التدريبية على مستوى المنظمة (تحليل التنظيم) :

وهنا يفيد التذكير بأن تحليل التنظيم هو دراسة الأوضاع والأنمط التنظيمية والإدارية لتحديد الواقع داخل المنظمة وتحديد مواطن الحاجة إلى التدريب ومن أهم النقاط المكونة لتحليل التنظيم :

- دراسة و تحليل أهداف المنظمة الحالية والمستقبلية.
- تحليل الخريطة التنظيمية للمنظمة واستراتيجيتها.
- دراسة القوى العاملة للمنظمة.

ب. تحليل الاحتياجات التدريبية على مستوى العمل (تحليل العمل) :

إن المدف من تحليل العمل هو التركيز على المهارات المطلوبة للقيام بأعباء ومستويات الوظيفة ومتطلباتها، وهذا يتطلب تحليل العناصر الآتية:

- توصيف الوظيفة الحالي.
- التغيرات التي ستطرأ على الوظيفة في المستقبل.
- أهداف الوظيفة و الشروط الواجب توافرها في شاغل الوظيفة الحالية و المستقبلية.
- معدلات الأداء الحالية مقارنة بالمعدلات النمطية وكذا أسلوب الأداء.

ت. تحليل الاحتياجات التدريبية على مستوى الفرد (تحليل العامل):

أي تحديد الأفراد الذين تبدو الحاجة إلى تدريسيهم لهدف تنمية قدراتهم ومهاراتهم ورفع أدائهم في الوظائف الحالية أو المستقبلية، ويمكن أن يتناول الفرد دراسة كل العناصر الآتية:

¹ هاشم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

² كافي مصطفى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 243.

³ عمار بن عيشى، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

- أراء الرؤساء في رفع كفاءة العمل بوحدهم.
 - أراء العملين أنفسهم في رفع كفاءتهم في العمل.
 - مؤشرات أداء الفرد وتحليل نمط السلوك.
 - تحديد الأفراد المطلوب تدريسيهم وذلك نتيجة إلى:¹
- ✓ انخفاض أدائهم أو التغير الطارئ على وظائفهم وإمكانيات العمل.
- ✓ لتعيينهم أو ترقيتهم أو نقلهم إلى وظائف جديدة.

2. التخطيط للبرنامج التدريسي

تتضمن هذه المرحلة:

أ. تحديد الأهداف:

الأهداف هي الغايات التي يؤمن تحقيقها من وراء البرنامج التدريسي، وتوضح الأهداف ما يراد إحداثه من تغيير في مستوى أداء الفرد، والمنظمة، وجماعات العمل. (2)، علماً بأنه يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة وقابلة للقياس. (3)

ب. موضوعات التدريب:

على ضوء تحديد أهداف البرنامج التدريسي، يتم تحديد البرنامج التدريسي، وكذلك محتوياته، أي الموضوعات التي سيتم تدريب الموظف عليها، مع مراعاة التسلسل المنطقي لهذه الموضوعات، والترابط بما يتفق مع تسلسل وترتبط المعلومات والأفكار والمعرفات المراد إكساها للمتدرب. (4)

ومن أهداف البرامج التدريبية يمكن أن نذكر: (5)

- تنمية معلومات المتكون ومهاراته لتحسين أدائه.

¹ بلال خلف السكارنة، تصميم البرامج التدريبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2011، ص 167.

(2) شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد). (ط3). عمان،الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص 238.

(3) الموسوي سنان، الإدارة المعاصرة، ط1، دار مجذلاوي،الأردن، 2004، ص 193.

(4) الهبيتي خالد، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، عمان،الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999، ص 214.

(5) عمار بن عيشي، دور تقييم أداء العاملين في تحديد احتياجات التدريب، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف

المسلية، الجزائر، 2005/2006، ص ص 86-87.

- اكتساب المكون مهارات جديدة في مجال تخصصه لتنمية قدراته العلمية أو التطبيقية بما يحقق كفاءة وفاعلية الأداء.

- تطوير سلوك المكون وأكتسابه قيمًا واتجاهات جديدة نحو مسائل أو مواقف معينة.

- تزويد المكون بمهارات معينة لتوفير القدرة على أداء أعمال مستقبلية.

ت. أساليب التدريب:

هناك العديد من الأساليب التي يمكن أن تعتمد لها المنظمات، من بين هذه الأساليب نذكر:

- **أسلوب المحاضرة:** وتعد طريقة مفيدة لإيصال المعرفة، وإثارة الانتباه للمفاهيم الفكرية المهمة للتطبيق والممارسة، وهي أكثر الطرق شيوعاً وأقلها كلفة، لكن طريقة الاتصال تكون من جانب واحد، وقد لا يكون المحاضر قادرًا على الإيصال أو شد الحضور إليه، وقد تؤدي زيادة أعداد المكونين إلى تقليل فائدتها وخلوها من النقاش والحوار وتبادل الأفكار.(1)

غير أنه يؤخذ على أسلوب المحاضرات ما يلي:(2)

- أن المحاضرات لا تصلح كأسلوب يؤدي إلى صقل المهارات أو تغيير السلوك، فقيمتها محدودة فقط في نقل المعلومات إلى المكونين.

- لا تأخذ المحاضرة بعين الاعتبار الفروق الفردية بين المكونين، بل يتم اعتبارهم في نفس المستوى.

- لا توفر المحاضرة للمكون تجربة أو تطبيق ما يسمع.

- أن المحاضرة تعتبر طريقة اتصال في اتجاه واحد نسبياً، لأن ردود أفعال المكونين لا تجد طريقها إلى المكون.

- **أسلوب دراسة الحالات:** يتمثل هذا الأسلوب في مجموعة معلومات جمعت من الواقع عن مشكلة تواجه مؤسسة من المؤسسات يراد اتخاذ قرار بشأنها ويطلب من الحاضرين أو المشاركين مناقشة هذه البيانات وتحديد أو تقديم اقتراحاتهم بالنسبة للمشكلة موضوع الدراسة، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد المكونين على حل المشاكل المختلفة، وتنمية قدراتهم على معالجة المشاكل الإدارية علاجاً ناجحاً وفعلاً.

(1) عبد النبي محمد أحمد، إدارة الموارد البشرية، ط١، دار زمزم، عمان، الأردن، 2010، ص241

(2) طاهر محمود الكلالدة، تنمية وإدارة الموارد البشرية، ط١، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص66-67

• **أسلوب الإشراف المباشر:** يهدف هذا الأسلوب إلى إكساب الفرد معارف ومهارات واتجاهات ذات علاقة مباشرة بالعمل، حيث يكون لكل متدرب فرد يشرف على تدريبه، ويقوم بتعليمه خبراته ومهاراته الخاصة، يلاحظ أن المتدرب يقوم باكتساب خبرات المدرب من خلال الحديث معه والملاحظة المباشرة لأدائه. وهكذا يكتسب الفرد المهارات اليدوية والإتجاهات التي يبيها المدربون وهذا عن طريق عملية التقليل. (1)

من إيجابيات هذا الأسلوب:

-احترام مبدأ الفردية، أي مراعاة الفروق والاختلافات الفردية بين المتدربين.

-وجود علاقة شخصية بين المدرب والمتدرب تسمح بالتشجيع والدعم.

-معرفة سريعة للأخطاء، وبالتالي القدرة على تصحيحها.

إلا أنه يؤخذ عليه مجموعة من السلبيات، نذكر منها:

-يتطلب مدرباً لكل متدرب.

-إمكانية تعلم المتدرب للأخطاء المدرب.

-إمكانية حدوث مشاكل بين المدرب والمتدرب.

• **أسلوب الندوات والمناقشات:** يعتبر هذا الأسلوب تدريباً ذهنياً للأفراد، حيث يتبادلون الآراء ويناقشون الحجج ويفيدون ويعارضون ويدافعون ويقنعون، وهم في كل ذلك يستعملون خبراتهم ويستعينون بالمعلومات التي يحوزهم، ومن مميزات المناقشة أنها تثير الأفكار وتنشطها، وتنمي عندهم قدرة التحليل والمقارنة، لذلك يجب أن تكون موضوعة بطريقة تحفز المتكوّنين على التفكير والإلقاء بالأراء والاستماع لآراء الغير. (2)

• **نمذجة السلوك:** يعتمد هذا الأسلوب على نظرية التعلم بالمشاهدة والتقليل، ويتم التكوين في هذا الأسلوب بعرض صورة نموذجية على المتكوّنين لأداء وتنفيذ عملية معينة يقوم بها المتكوّنين في الواقع مع توضيح

(1) Alain Meignant. Manager la formation. 6ème édition. Ed Liaison. Paris. 2003. p 217

(2) طاهر محمود الكلالدة، المرجع سبق ذكره، ص ص 69-70

الخطوات المتتابعة لها بصورة منطقية، فيقوم بالأداء الفعلي وبدور الفرد النموذجي المشرف المباشر (المدرب) ويطلب من المتكوينين أن يقوموا بتقليل الأداء النموذجي ويقدم المشرف المباشر مجموعة من التوجيهات والمحفزات حتى يضمن قيام الفرد المتكوين بنفس الأداء النموذجي، ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن للمتكوين اكتساب مهارات جديدة تم تثبيتها، وأيضاً نقلها للممارسة الفعلية.(1)

- التدريب على رأس العمل: يتم التدريب في الوظيفة بتدريب الفرد في نفس موقع العمل. بحيث يتولى شخص معين تدريبه لغاية ما يصير جاهزاً لتنفيذ العمل بنفسه. وقد يكون الشخص المكلف بالتدريب موظفاً سابقاً أو شخصاً متخصصاً بالتدريب، ويستخدم هذا الأسلوب غالباً في إدماج الأفراد الجدد في وظائفهم للرفع من أداءهم في أقرب أجل، وتفادي الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها فتعيق السير العادي للنشاط بالمؤسسة أو بوحدة من الوحدات.(2)

من إيجابيات هذا الأسلوب:

- تكلفة قليلة، وهذا لأن المدرب هو فرد عامل بالمؤسسة.

- تدريب الفرد في موقع العمل يسمح بالتعود على الظروف الحقيقة للعمل.

إلا أنه يؤخذ عليه مجموعة من السلبيات، نذكر منها:

- إحتمال ألا يكون كافياً.

- فلا يتعرض الفرد لبعض الحالات أو المشاكل التي ستواجهه في العمل لاحقاً.

- إمكانية إعظام المتدرب للآلات التي يعمل عليها.

- يمكن أن ينقل للفرد عادات سيئة أو مهارات متقادمة... إلخ.

- أسلوب تمثيل الأدوار: يقوم بعض الأشخاص وفقاً لهذه الطريقة بتمثيل أدوار الأشخاص الذين تشملهم الحالة المعروضة للبحث، فمثلاً إذا كانت الحالة هي المقابلة الشخصية فيقوم أحد الحاضرين بتمثيل دور المقابل، ويقوم شخص آخر بتمثيل دور الشخص الذي تتم مقابلته، ويعطى لكل منهم فكرة عن موضوع المقابلة، ثم يتصور كل منهما أنه في الحياة العملية ويقوم بإدارة المقابلة على هذا الأساس بمعنى أنه لا

(1) أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 480.

(2) سعاد نائف البرنوطي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل، عمان، الأردن، 2003. ص 453

تعطى للمتكونين كلمات يحفظونها ثم يرددونها على مسمع الحاضرين، بل يعتمد ذلك على طريقة تفكير كل

منهما في الموقف أثناء تمثيله.(1)

ث. الأدوات المساعدة:

وهي الأدوات التي يستخدمها المكون لنقل المنهج التكويبي إلى المتكونين كالاعتماد على أجهزة العرض، أو

أجهزة الإعلام الآلي وشرايط فيديو، السبورات المثبتة والمتحركة...

ج. المدربون:

يتوقف اختيار المدرب على ما يلي: (2)

- أسلوب التدريب المراد استخدامه.

- المادة التدريبية المراد إكسابها للمتدربين.

- نوعية المتدربين.

على أنه يجب أن يتتوفر في كل متدرب، المعرفة الكاملة بالمحظى التدريسي، والقدرة على أداء التدريب،

والمهارات الالزمة للتدريب. (3)

ح. ميزانية التدريب:

يجب الأخذ في الحسبان التكاليف المتوقعة من عملية التدريب والتنمية، حيث أن تكلفة التدريب تشتمل

على بعض التكاليف، وهي كالتالي:(4)

✓ مكافأة خبراء ومستشاري التدريب.

✓ تكلفة إيجار مكان التدريب.

✓ تكلفة المواد المستخدمة في البرنامج التدريسي (حاسبات آلية – أقلام- أوراق – أفلام، وغيرها).

✓ تكلفة المشروبات والمأكولات التي تقدم للمتدربين.

(1) كامل بربور، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1997، ص 172.

(2) شاويش مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 245.

(3) ماهر أحمد، إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 347.

(4) الهيتي خالد، المرجع سبق ذكره، ص 221.

- ✓ تكاليف السفر والإقامة وغيرها، للمتدربين والمدربين.
- ✓ الأجر والمتزايا الإضافية للمدربين.
- ✓ الأجر والمتزايا الإضافية للمتدربين.
- ✓ النفقات العامة غير المباشرة لتقدير التدريب.

3. تنفيذ برنامج التدريب

أ. الجدول الزمني:

يجب أن يتفق الجدول الزمني مع طبيعة البرنامج، وعدد الموضوعات المدرجة، ومدى أهميتها (1)، وعادة ما يتضمن الجدول الزمني عدد أيام البرنامج، وعدد الجلسات في كل يوم، وזמן بداية كل جلسة، وموعد الراحة، والتسجيل، والاختبارات، وحفل الختام وغير ذلك (2).

ب. مكان التدريب:

يختار مكان التدريب الذي سيتم فيه التدريب، سواءً كان داخل أو خارج المنظمة، أو في إحدى قاعات الفنادق مثلاً (3). ويلاحظ أن ترتيب الطاولات والمقاعد يجب أن يكون مناسباً لبرنامج التدريب (4).

ت. المتابعة اليومية للتدريب:

يحتاج الأمر من إدارة الموارد البشرية، ومدير التدريب، أو أخصائي التدريب، أن يقوموا بمتابعة تنفيذ البرنامج خطوة بخطوة، وعلى مدار أيام البرنامج، ويجب عليهم التأكد من الآتي: (5)

- التأكد من سلامة ونظافة قاعات التدريب.
- التأكد من إعداد المادة العلمية والتدريبية.
- تجهيز كل المساعدات ولوازم التدريب.
- توفير سبل الراحة للمتدربين.

(1) الهيثي خالد، المرجع سبق ذكره، ص216.

(2) ماهر أحمد، إدارة الموارد البشرية ، المرجع سبق ذكره، ص 350.

(3) حجازي محمد، المرجع سبق ذكره، ص324.

(4) ماهر أحمد، إدارة الموارد البشرية ، المرجع سبق ذكره، ص 352.

(5) ماهر أحمد، إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 354.

4. تقييم كفاءة التدريب

وتفيد هذه العملية في التعرف على مدى جودة برامج التدريب، ومعرفة أسباب القوة والضعف فيها، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، خاصةً بعد تطبيق المتدرب لما تعلمه في التدريب، كما يعطي التقييم فرصةً لتطوير البرامج لاحقاً ، ويمكن أن يتم التقييم في الجوانب التالية: (1)

أ. تقييم المتدربين

ويعتمد التقييم علىأخذ آراء المتدربين، من خلال تعبئة استمارات التقويم، أو بأي طريقة أخرى تمكن المشرفين على البرنامج من رصد انتطباعات المتدربين عن البرنامج، وإلى أي مدى تمت الاستفادة منه. بالإضافة إلىأخذ رؤاهم ومقترحاتهم عن مكان وזמן البرنامج والقاعات والمدربين، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بمسألة التنمية والتدريب.

ب. تقييم إجراءات البرنامج

من خلال ما يستنتجه المسؤولون من آراء المدربين، والمتدربين، ومن خلال المشاهدة، واللحظة، وكذا من المقترفات التي تصلهم بطريقة أو بأخرى، أو من خلال الظروف المحيطة بالبرنامج، وكذلك التأكيد من أن الأهداف المرجوة قد تحققت من البرنامج، ومن خلال ذلك يتم تقييم وتقويم برامج التدريب ليتم العمل بالمقترفات التوصيات الناتجة عن مسألة التقييم والعمل بها مستقبلاً.

ت. تقييم نشاط التدريب ككل:

عادةً ما يتم تقييم نشاطات التدريب مجملةً بعد رجوع المتدربين إلى أعمالهم، ومشاهدة ومراقبة أن ما تعلموه يتم تطبيقه بالفعل في مجال العمل، وقد يأخذ هذا التقييم من خلال تسجيل الملاحظات والأداء على المتدربين، وكذلك يمكن التقييم من خلال مراقبة مثلاً نسبة الشكاوى أو إصابات العمل، ومقارنة ذلك مع الأهداف المنتظرة من عملية التدريب والتنمية.

(1) الهيثي خالد، المرجع سبق ذكره، ص219.

الفصل السادس: الأجر والحوافز

تمهيد الفصل:

يشغل موضوع الأجر والحوافز جانباً كبيراً من اهتمام العاملين والمنظمات على حد سواء، إذ يعد حجر الزاوية في تعويض الموظفين باعتباره وسيلة لإشباع حاجياتهم من جهة، وأحد العناصر المشكلة للتكلفة في المؤسسة من جهة أخرى. وسنطرق في هذا الفصل إلى ماهية كل من الأجر والحوافز، حيث جاء هذا الفصل موسوماً بالأجر والحوافز، متضمناً العناصر التالية:

1. ماهية نظام الأجر

1.1. تعريف الأجر

1.2. أهداف نظام الأجر

1.3. تصنيفات الأجر

II. تقييم الوظائف لتحديد الأجر

1. طرق تقييم الوظائف

2. استخدام تصنيف الوظائف في تصميم الأجر

3. تصميم الأجر

III. نظام الحوافز

1. تعريف الحوافز

2. تعريف التحفيز

3. أنواع الحوافز

١. ماهية نظام الأجر

١. تعريف الأجر: يمكن تعريف الأجر على أنه " التعويض الذي يحصل عليه العامل مقابل النشاط المهني المشروع تحت تصرف الغير وقيامه بذلك النشاط لحساب الغير أو من يعمل لصالحه بأمره وتوجيهه أو هو التعويض المادي لعمل الانسان الاكتسيي."(١)

٢. أهداف نظام الأجر: يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف لنظام الأجر

أ. أهداف عامة: نذكر منها: (٢)

- تساعد على جذب أعداد ونوعية الموظفين المطلوبين لتشغيل المنظمة.
- يساعد على تسهيل تحقيق مكانة تنافسية في تسويق المنتجات والخدمات، خاصة المنظمات الربحية.
- ربط برنامج الأجر بالوقت والتكلفة، وكذلك بموارد المنظمة وأولوياتها الخاصة بالعاملين.
- يجب أن يكون البرنامج مقبولاً، ويحصل على موافقة الموظفين.
- يجب أن يلعب البرنامج دوراً إيجابياً في تحفيز الموظفين على أداء بأفضل طاقاتهم وتحسين مهاراتهم وقدراتهم.
- يجب أن يحصل البرنامج في القطاع الخاص على موافقة الجمهور، ومن بينهم المساهمين والعملاء والحكومة العامة.
- يجب أن يعد البرنامج الموظفين بالفرص لتحقيق طموحات معقولة داخل إطار من المساواة والعدالة.

ب. أهداف استراتيجية: نذكر منها: (٣)

- مكافأة الموظفين على أدائهم الماضي.
- الحفاظ على مكانة تنافسية في سوق العمل.
- المحافظة على المساواة في الرواتب بين الموظفين.

(١) عبد الفتاح بوخمخ، المرجع سبق ذكره، ص 29

(٢) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 114

(٣) المرجع السابق، ص 115

- توافق أداء الموظفين المستقبلي مع الأهداف التنظيمية.
- التحكم في ميزانية الأجور.
- جذب موظفين جدد.

3. تصنيفات الأجور: للأجور عدة تقسيمات تبعاً للمعيار المستخدم في التقسيم:

تبعاً لطبيعتها: يمكن التمييز بين:(1)

- أجور نقدية: وهو حجم المال الذي يدفع للعامل مقابل العمل المنجز، وهو يتكون من جزأين جزء ثابت يدفع بشكل دوري، وجاء متحرك يرتبط بظروف العمل والجهد المبذول من جانب العامل.
- أجور عينية: وهي مختلفة الخدمات التي يقدمها صاحب العمل إلى الأجراء مثل السكن، النقل، ... الخ.

تبعاً لقوتها الشرائية: يمكن التمييز بين:

- الأجر الإسعي: هو المبلغ الذي يتسلمه العامل لقاء الجهود التي يبذلها في العملية الإنتاجية في فترة زمنية معينة قد تكون ساعة، يوم، أسبوع، شهر...، وهو لا يعبر على القوة الشرائية للنقد الذي قد يحصل عليها مقابل عمله، حيث أن صاحب العمل لا ينظر إلى الأجر إلا من الناحية الإسمية فقط أي القيمة التي يدفعها للعامل، في حين أن العامل لا يهمه الأجر النقدي بقدر ما يهمه مقدار ما يحصل عليه هذا الأجر من السلع والخدمات.(²)

- الأجر الحقيقي: عرفه البنك العالمي بأنه "مجموع السلع والخدمات التي يرغب العامل الحصول عليها مقابل أجره النقدي" ، وهذا النوع من الأجر هو محور اهتمام العامل حيث يربط الأجر بتغيرات الأسعار، وبالتالي فهو يعكس المستوى المعيشي للعامل.

$\text{الأجر الحقيقي} = \text{الأجر النقدي} / \text{المستوى العام للأسعار.}$ (3)

تبعاً لمعيار الدفع: (4)

(1) نادر أحمد أبو شيخة، المرجع سبق ذكره، ص 180.

(2) عبد الفتاح بوخمّم، المرجع سبق ذكره، ص 49.

(3) Bureau international du travail ,les comparaisons internationales du salaires réels,Genève,1956,p03

(4) عبد الفتاح بوخمّم، المرجع سبق ذكره، ص 50.

- أجور على أساس الوقت: تدفع على أساس وحدة زمنية محددة، قد تكون ساعة أو يوم، أو شهر.
- أجور على أساس القطعة: وهو المبلغ النقدي الذي يدفع للعامل نظير إنجاز جزء من العمل أو بلوغ العمل مرحلة معينة من الإنجاز.

II. تقييم الوظائف لتحديد الأجر

1. طرق تقييم الوظائف:

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في تقييم الوظائف، والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

أولاً: الطرق غير الكمية: والتي تشمل:

• طريقة الترتيب

• طريقة الدرجات

ثانياً: الطرق الكمية: وتشمل بدورها:

• طريقة التقسيط

• طريقة مقارنة العوامل

أولاً: الطرق الكمية لتقييم الوظائف

أ- أسلوب الترتيب: تعتبر هذه الطريقة من أقدم وأبسط الطرق استعمالاً، وتعتمد على التقدير الشخصي في تحديد مستوى كل وظيفة على حدى بالمقارنة مع الوظائف الآخرين وتستخدم هذه الطريقة في المنظمات التي يعمل فيها عدد قليل من الأفراد، تقوم هذه الطريقة على أساس الحكم العام الإجمالي على كل وظيفة بوصفها وحدة متكاملة دون الحاجة إلى تفتيتها. وتوجد العديد من الأساليب لتحقيق هذه الغاية.(1)

-الترتيب البسيط: في ظل الترتيب البسيط يقوم المقيم بقراءة الوصف الخاص بكل وظيفة على حدا حتى تكون له فكرة عن كل الوظائف، ثم يشرع في إجراء مقارنة بينها (مختلف الوظائف الخاضعة للتقييم) لتقييمها وتحديد أهميتها ليقوم بترتيب الوظائف من المرتبة الأولى وهي مرتبة الوظيفة ذات القيمة الأعلى في المنظمة ثم المرتبة الثانية

(1) نادر أحمد أبو شيخة، المرجع سبق ذكره، ص 185-186.

فالثالثة وهكذا، إلى المرتبة الأخيرة، (1) وفي أغلب الأحيان لا تقتصر عملية التقييم على فرد واحد فقط، بل يتولى التقييم عدة مقيمين في أن واحد ويؤخذ متوسط الآراء. كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): طريقة الترتيب البسيط في تقييم الوظائف

الترتيب	المتوسط	المقيم الرابع	المقيم الثالث	المقيم الثاني	المقيم الأول	الوظيفة
4	3.25	4	4	2	3	K1
1	2	3	1	3	1	K2
3	2.5	2	2	4	2	K3
2	2.25	1	3	1	4	K4

المصدر: عبد الفتاح بوكحزم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص34.

فمن الجدول السابق إذن واستنادا إلى آراء المقيمين يتم ترتيب الوظائف الخاضعة للتقييم بحيث تأخذ الوظيفة

K1 المرتبة الأولى والوظيفة K4 المرتبة الرابعة وهكذا...

-**المقارنة الزوجية:** في المقارنة الزوجية تقارن كل وظيفة بكل الوظائف الأخرى الموجودة بالمنظمة، واستنادا إلى هذه المقارنات تظهر ثانويات من الوظائف، وتقوم المقارنة على تحديد في كل زوج الوظيفة الأهم، وبحساب عدد المرات التي تم فيها اختيار الوظيفة في كل ثنائية من الثنائيات تحدد أهمية الوظائف الخاضعة للتقييم وترتيب.(2)

$$R = N(N-1) / 2$$

حيث: N: عدد الوظائف و R: عدد المقارنات الممكنة .

فمثلا: إذا كانت لدينا خمسة وظائف يجري تقييمها وفقاً لهذه الطريقة، وهي: k1,k2,k3,k4,k5 فإن عدد المقارنات الزوجية يمكن أن يحسب على النحو التالي:

$$R = 5(5-1) / 2 = 10$$

واستنادا إلى العلاقة السابقة إذن فإن عدد المقارنات يصل إلى 10 مقارنات، وهي كما يلي:

(1) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص129.
 (2) عبد الفتاح بوكحزم، المرجع سبق ذكره، ص35.

(K1-K2), (K1-K3), (K1-K4), (K1-K4),

(K2-K3), (K2-K4), (K2-K5),

(K3-K4), (K3-K5),

(K4-K5).

وبوضع خط تحت الوظيفة الأهم في كل ثنائية وبحساب عدد المرات التي تم فيها اختيار كل منها، نحصل على ترتيب الوظائف تبعاً للأهمية المعطاة لها، ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : عدد مرات تفضيلات الوظائف وترتيبها

الترتيب	عدد مرات اختيار الوظيفة	الوظيفة
1	4	K1
2	3	K2
3	2	K3
4	1	K4
5	0	K5

المصدر: عبد الفتاح بوخمخم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 36.

وأهم مزايا طريقي الترتيب البسيط والمقارنة الزوجية:

- سهولة فهمها لبساطتها؛

- تطبيقها في المنظمات التي يكون عدد الوظائف فيها محدود؛

عيوبها:

- عدم دقتها في تقييم الوظائف، لأن التقييم يتم بشكل كلي؛

- نتيجة التقييم تختلف من مقيم لأخر، كما قد تختلف حتى بالنسبة للمقيم الواحد من وقت لأخر؛

- يستحيل تطبيقها كلما زاد عدد الوظائف وكبر حجم المنشأة، إذ في هذه الحالة يستغرق وقتاً طويلاً خاصة في المقارنة الثنائية.

بـ- أسلوب الدرجات: كما يطلق عليها طريقة التصنيف أو طريقة الفئات السابق تحديدها، وتستند هذه الطريقة على إنشاء سلم الدرجات، تمثل كل درجة منها محدداً من الصعوبة تضم الوظائف التي تتفق في درجة صعوبتها واجباتها ومسؤولياتها.

وتتمثل خطوات هذى الطريقة فيما يأتي:(1)

- تحديد عدد الدرجات، ويتم تمييز كل درجة عن الأخرى من خلال إدراك الفروق الدقيقة بين تعريف هذه الدرجات.
- دراسة أوصاف هذه الوظائف وتقسيمها إلى عدد من المستويات الوظيفية المقابلة لعدد الدرجات على أساس التماثل أو التشابه القائم بين صعوبة هذه الوظائف، ثم إعداد تعريف مستقل لكل مستوى من واقع أوصاف الوظائف.
- تحديد عدد المستويات الوظيفية وتوزيع أوصاف الوظائف على هذه المستويات، وتعريف كل مستوى بتحديد السمات وعوامل التقويم المميزة له.

للتوسيع يمكننا إدراج الجدول التالي الذي يوضح توصيف مبسط لأربع فئات من الوظائف كما يلي:

(1) نادر أحمد أبو شيخة، المرجع سبق ذكره، ص188

الجدول رقم(03): الدرجات الوظيفية ووصفها

وصف الدرجة							الدرجة
ظروف عمل عادية داخل المكتب	عمل فردي	لا تتطلب خبرة	قدرات عقلية بسيطة جدا	عدم وجود إشراف	عمل كتابي روتيبي	الدرجة الأولى	
عمل في ظروف عادية يتطلب التنقل أحيانا	عمل يتطلب قليل من التعاون	قدر محدود من الخبرة	قدرات عقلية عادية	إشراف محدود	عمل كتابي يتطلب قدر من المهارة	الدرجة الثانية	
ظروف عمل تتميز بالخصوصيات والحرارة	عمل يتطلب درجة عالية من التعاون	درجة عالية من الخبرة	قدرات عقلية عالية	يتطلب قدرة عالية على الإشراف	عمل كتابي يتطلب مهارة عالية	الدرجة الثالثة	
ظروف عمل محيط غير مناسبة	عمل يتطلب مقدرة عالية جدا على التعاون مع الجميع	خبرة خاصة لمعالجة مشاكل متعددة	قدرات عقلية خاصة	يتطلب قدرة عالية على الإشراف	عمل كتابي يتطلب مهارات خاصة ومبادرة	الدرجة الرابعة	

المصدر: عبد الفتاح بوخمسم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 37.

بعد تحديد الدرجات يتم تحديد أجر كل منها أو تحديد الأجر الأعلى والأدنى لكل درجة، وفي الأخير يقارن وصف الوظيفة مع الوصف المحدد لتحديد الدرجة التي تناسب الوظيفة أكثر.

من ميزات هذه الطريقة: (1)

- البساطة، إذ يمكن تطبيقها خاصة في المنظمات الصغيرة الحجم.

- هي طريقة تقوم على التقدير الشخصي.

من عيوبها:

(1) عبد الفتاح بوخمسم، المرجع سبق ذكره، ص 36.

- هناك صعوبة في تحديد الوصف الخاص بكل درجة الشيء الذي ينتج عنه صعوبة تحديد معالم واضحة لكل درجة.

ثانياً: الطرق الكمية

أ. أسلوب مقارنة العوامل: تعتبر هذه الطريقة من الطرق الكمية الأكثر تعقيداً وتتطلب هذه الطريقة تهيئة لجنة لتقدير الوظائف لمقارنة المكونات الأساسية لكل وظيفة مع الوظائف الأخرى.

(1) وتحل محل هذه الطريقة في عدة مراحل:

- تحديد الوظائف المعيارية التي تخضع للتقدير؛

- تحديد العوامل الأساسية التي يتم على أساسها تقدير الوظائف المعيارية؛

- إجراء مقارنة بين الوظائف المعيارية على أساس عوامل التقدير وتحديد رتبة كل وظيفة على أساس كل عامل من عوامل التقدير؛

- توزيع أجر الوظائف المعيارية على أساس الأهمية النسبية لعوامل التقدير، وترتيب الوظائف على أساس الأجر المنوح لكل عامل من عوامل التقدير، ثم مقارنة الترتيب الجديد مع الترتيب السابق؛

- وضع الوظائف في خريطة مقارنة العوامل؛

- تقدير باقي وظائف المنظمة انطلاقاً من الخريطة.

وسوف نعمل على تجسيد المراحل السابقة:

- نفترض أن الوظائف المعيارية التي تجري تقييمها والتي سوف تستخدم كأساس لتقدير الوظائف الأخرى في المنظمة هي الوظائف:

k1,k2,k3,k4,k5,k6

- العوامل الأساسية التي سوف تستخدم في التقدير هي: المسؤولية، التعليم، الخبرة، القدرات العقلية، القدرات الجسمانية.

- أعطت نتيجة المقارنة بين الوظائف على أساس معايير التقدير الترتيب الوارد في الجدول التالي:

(1) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 133.
(2) عبد الفتاح بوخمجم، المرجع سبق ذكره، ص 38.

الجدول رقم(04): ترتيب الوظائف المعيارية على أساس عوامل التقييم

الوظيفة	القدرة العقلية	الخبرة	التعليم	المسؤولية	عوامل المقارنة	الوظائف
4	1	2	5	1		K1
2	3	4	1	3		K2
6	2	1	6	2		K3
5	5	5	3	5		K4
3	4	3	2	4		K5
1	6	6	4	6		K6

المصدر: عبد الفتاح بوخمخ، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،

الجزائر، 2001، ص 37.

ففي الجدول السابق مثلاً إذا أخذنا عامل المسؤولية كأساس للتقييم فإن المتبعة الأولى من نصيب الوظيفة K1 أو المرتبة الثانية من نصيب الوظيفة K3 ، أما الوظيفة K2 فتأتي في المرتبة الثالثة، في حين تحتل الوظيفة K5 المرتبة الرابعة والوظيفة K6 المرتبة السادسة وهكذا بالنسبة للتقييم على أساس العوامل الأخرى.

- توزيع الأجر الحالي للوظائف المعيارية على أساس الأهمية النسبية لعوامل التقييم، وهذه المرحلة منفصلة تماماً على المرحلة السابقة، ولتحقيق هذه الخطوة نفترض أن الأجر الحالي للوظائف المعيارية والأهمية النسبية لعوامل التقييم كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الأهمية النسبية لعوامل التقييم للوظائف المعيارية

القدرة الجسمانية	القدرة العقلية	الخبرة	التعليم	المسؤولية	الأجر	الوظائف
%17.50	%26.25	7%19.3	%12.5	%24.37	دج8000	K1
%22.56	%21.34	%15.85	%17.68	%22.56	دج8200	K2
%15.33	%25.33	6%22.6	%11.33	%25.33	دج7500	K3
%19.54	%21.80	%18.80	%16.54	%23.30	دج6650	K4
%22.01	%21.38	%18.23	%16.35	%22.01	دج7950	K5
%27.81	%20.53	%14.57	%15.23	%21.85	دج7550	K6

المصدر: عبد الفتاح بوخمخ، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،

الجزائر، 2001، ص 39.

وباستخدام النسب في الجدول السابق نحدد الأجر الذي يمنح لأي وظيفة من الوظائف المعيارية

على أساس عوامل التقييم المختلفة، وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): أجر الوظائف المعيارية على أساس الأهمية النسبية لعوامل التقييم

الوظائف	المسؤولية	التعليم	الخبرة	القدرة العقلية	القدرة الجسمانية	الأجر الحالي للوظيفة
K1	1950	1000	1550	2100	1400	8000 دج
K2	1850	1450	1300	1750	1850	8200 دج
K3	1900	850	1700	1900	1150	7500 دج
K4	1550	1100	1250	1450	1300	6650 دج
K5	1750	1300	1450	1700	1750	7950 دج
K6	1650	1150	1100	1550	2100	7550 دج

المصدر: عبد الفتاح بوخمخم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،

الجزائر، 2001، ص.39.

- نحو القيم النقدية إلى رتب، وذلك بمقارنة القيم التي حصلت عليها الوظائف المعيارية بالنسبة لكل

عامل على حدة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): ترتيب الوظائف المعيارية على أساس الأجر المحدد لعوامل التقييم

الوظائف	المسؤولية	التعليم	الخبرة	القدرة العقلية	القدرة الجسمانية
K1	1	5	2	1	4
K2	3	1	4	3	2
K3	2	6	1	2	6
K4	6	4	5	6	5
K5	4	2	3	4	3
K6	5	3	6	5	1

المصدر: عبد الفتاح بوخمخم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،

الجزائر، 2001، ص 40.

ثم نقارن هذا الترتيب مع الترتيب الذي حدد سابقا على أساس الأهمية النسبية المعطاة لعوامل

التقييم، وذلك من خلال إدراج جدول يضم الترتيبين الأول والثاني.

الجدول رقم(08): مقارنة لترتيب الوظائف المعيارية

القدرة الجسمانية		القدرة العقلية		الخبرة		التعليم		المسؤولية		الوظائف
4	4	1	1	2	2	5	5	1	1	K1
2	2	3	3	4	4	1	1	3	3	K2
6	6	2	2	1	1	6	6	2	2	K3
5	5	6	5	5	5	4	3	6	5	K4
3	3	4	4	3	3	2	2	4	4	K5
1	1	5	6	6	6	3	4	5	6	K6

المصدر: عبد الفتاح بوخمم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،

الجزائر، 2001، ص 40.

من الجدول ملاحظ ان هناك ترتيبين للوظائف ،ترتيب على أساس الأهمية النسبية المعطاة

لعوامل التقييم وترتيب على أساس القيمة النقدية المعطاة للعوامل، لذا نقارن الآن بين الوظائف

المعيارية على أساس الترتيبين الأول والثاني.

ونلاحظ أن كل الوظائف يتفق ترتيبها الأول مع الترتيب الثاني بخلاف الوظيفتين K4 ، K6 لم

يحدث فيما التطابق فيما يتعلق بعوامل المسؤولية والتعليم والقدرات العقلية لذا يجب استبعاد

هاتين الوظيفتين من الوظائف المعيارية، وتستخدم الوظائف الأخرى كوظائف أساسية في تقييم

الوظائف في المنظمة.

في الأخير نقوم بإعداد الجدول الذي يستخدم كأساس لتقييم الوظائف في المنظمة، ويضم هذا

الجدول فئات الأجر وعوامل التقييم، ونحدد على الجدول قيمة كل وظيفة من الوظائف المعيارية

فيما يتعلق بعوامل التقييم، وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): مقارنة العوامل لتقدير الوظائف

عوامل التقييم					الأجر
القدرة الجسمانية	القدرة العقلية	الخبرة	التعليم	المسؤولية	
			K3		دج850
					دج900
					دج950
			K1		دج1000
					دج1050
					دج1100
K3					دج1150
					دج1200
					دج1250
		K2	K5		دج1300
					دج1350
K1					دج1400
		K5	K2		دج1450
					دج1500
		K1			دج1550
					دج1600
					دج1650
	K5	K3			دج1700
K5	K2			K5	دج1750
					دج1800
K2				K2	دج1850
	K3			K3	دج1900
				K1	دج1950
					دج2000
					دج2050
	K1				دج2100
					دج2150

المصدر: عبد الفتاح بوخمخم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.

.42 ص

بـ. أسلوب النقط: تتميز هذه الطريقة بدقة نتائجها رغم تعقدتها وطول اجراءاتها وتكاليفها المالية العالية، (1) يقوم استخدام هذه الطريقة في تقييم الوظائف على مقارنة الوظائف بعضها على أساس مجموعة من العوامل وهي عوامل المقارنة، أي أن تقييم الوظائف لا يتم بشكل كلي كما هو الشأن في طريقة الترتيب. وتنطلق هذه الطريقة في التقييم من أن الوظائف كلها تحتوي على مجموعة من العوامل، ودرجة تواجد هذه العوامل في الوظائف تكون متباعدة، وتكون درجة تواجدها أيضاً مختلفة على مستوى الوظيفة الواحدة، وبالتالي فإن الأهمية النسبية لهذه العوامل تكون مختلفة . والعوامل المستخدمة في التقييم تختلف من منظمة لأخرى، لكن تجمع الآراء في الفكر الإداري أن هناك أربع عوامل أساسية تستخدمن في تحليل وتقييم الوظائف. وتمثل هذه العوامل في: (2)

-المهارة: يقصد بالمهارة كل القدرات الذهنية والعضلية سواء كانت طبيعية أو مكتسبة ضرورية لأداء عمل ما بالكفاءة المطلوبة. والعوامل الأساسية التي تحكم في المهارة هي: التعليم، الخبرة والتدريب.

-المجهود: ويقصد به، ذلك النشاط الفكري والعضلي الذي يؤديه الفرد لدى ممارسته لعمله، ويتمثل المجهود الفكري في القدرة على التحليل، التركيز، القدرة على إبداء الانتباه، والمبادرة والتكييف... الخ . أما المجهود العضلي فيتمثل في المجهود الجسmini الذي يؤديه الفرد لدى ممارسته للعمل، مثل تأدية الحركات العضلية، والوضعية التي يتخذها جسم الفرد لدى أدائه للعمل، هل يؤدي الفرد العمل جالساً أم واقفاً، وهل يكون الجسم في وضعية انحناء معينة؟ الخ ..

-المسؤولية: لدى ممارسة الفرد لعمل معين فلا بد وأن يتحمل المسؤولية في نهاية الأمر. والمسؤولية قد تكون عن النتائج المطلوبة من الفرد وعن نوعية المنتجات وكيفيتها وعن توفير معلومات معينة أو عن سلامة الأدوات المستخدمة في العمل، كما تكون المسؤولية عن الأفراد وعن مستوى تدريبهم، وعن مستوى الأداء الذي يحققونه. وعلى هذا الأداء فهذا العامل يمكن أن يقسم إلى مجموعة من العوامل الفرعية الأساسية. المسؤولية على الآلات والأجهزة. المسؤلية على جودة المنتجات تتمسـؤلية على الموارد النقدية المسـؤلية عن سلامة الأفراد تتمسـؤلية عن توفير وحفظ المعلومات .

(1) نادر أحمد أبو شيخة، المرجع سبق ذكره، ص189.

(2) عبد الفتاح بوخمـم، المرجع سبق ذكره، ص43.

-ظروف العمل: وهي الظروف التي تحبط بالفرد لدى تأديته للعمل، أي الظروف التي يمارس في إطارها عمله، والتي تؤثر في قدرته على أدائه للعمل، بحيث يكون الفرد غير قادر على التحكم فيها. وتمثل ظروف العمل في الظروف الطبيعية مثل الحرارة، الرطوبة، الضوضاء، التهوية، ونظافة مكان العمل الخ ... بعد تحديد العوامل المستخدمة في تقييم الوظائف تقسم هذه العوامل إلى العوامل الفرعية، ويقسم كل عامل فرعي إلى عدد من المراتب والتي تشير إلى الدرجة التي يتواجد بها العامل في الوظيفة. وعدد المراتب ليس شرط أن يكون واحداً في كل العوامل الفرعية. ثم تحدد الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل الأساسية،ة كذا الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل الفرعية. ثم وتوزع النقط بين العوامل الأساسية تبعاً لأهميتها النسبية . أما تقييم النقط التي منحت لكل عامل من العوامل الأساسية بين المراتب التي يتكون منها العامل الأساسي فإذا أن يتم على أساس متواالية حسابية أو على أساس متواالية هندسية. غالباً ما تستخدم المتواлиات الحسابية في تحديد قيمة المراتب، أما القيمة بين المراتب فتحدد استناداً إلى

العلاقة التالية:(1)

$$\text{قيمة الزيادة بين المراتب} = (\text{قيمة أعلى مرتبة} - \text{قيمة أدنى مرتبة}) / (\text{عدد المراتب} - 1)$$

فإذا افترضنا أن منظمة ما تود القيام بتقييم الوظائف باستخدام طريقة النقط، وقد حددت 1000 نقطة توزع بين عوامل التقييم المختلفة وفقاً للأهمية النسبية، كما حددت قيمة مرتب العوامل الفرعية وفقاً للمتاليات الحسابية، كما في الجدول التالي:

(1) عبد الفتاح بوخمخ، المرجع سبق ذكره، ص 45.121

الجدول رقم(10): تقييم الوظائف في طريقة النقط

العامل	الأهمية النسبية	قيمة الزيادة بين المراتب	المربطة	المربطة 5	المربطة 4	المربطة 3	المربطة 2	المربطة 1
المسؤولية	%50							
على الألات والمواد	%20	38	200	162	124	86	48	10
على الأفراد	%15	28	150	122	94	66	38	10
على الموارد المالية	%15	28	150	122	94	66	38	10
المهارة	%20							
التعليم	%15	29	150	121	92	63	34	05
الخبرة	%05	09	50	41	32	23	14	05
المجهود	%20							
الفكري	%10	18	100	82	64	46	28	10
العضلي	%10	19	100	81	62	43	24	05
ظروف العمل	%10							
المخاطرة	%05	09	50	41	32	23	14	05
ظروف طبيعية محيطة	%05	09	50	41	32	23	14	05

المصدر: عبد الفتاح بوخمسم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص.45.

ليتم بعدها مقارنة وصف الوظيفة بجدول النقط لتحديد الدرجة التي يتواجد بها كل عنصر من عناصر التقييم في الوظيفة، وإذا تمت معرفة هذه المستويات أمكن تحويلها إلى نقط، فإذا افترضنا أن لدينا أربعة وظائف للتقييم، وأن درجة تواجد عناصر التقييم في هذه الوظائف كما في الجدول الموالي، فإن الأهمية النسبية لهذه الوظائف تتحدد كما

يليه:

الجدول رقم (11): الأهمية النسبية للوظائف الخاضعة للتقييم

الوظائف الخاضعة للتقييم				عوامل التقييم
K4	K3	K2	K1	
124	162	124	200	المؤولية على الآلات والمواد
94	150	94	100	المؤولية على الأفراد
38	150	38	50	المؤولية على الموارد المالية
92	150	121	150	التعليم
14	32	32	41	الخبرة
64	100	46	82	المجهود الفكري
43	05	81	05	المجهود العضلي
32	14	14	05	المخاطرة
23	32	32	14	ظروف طبيعية محيطة
524	795	582	647	المجموع

المصدر: عبد الفتاح بوخمسم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 46.

وتميز طريقة النقط بالدقة في عملية تقييم الوظائف لأنها لا تعتمد على مقارنة وظيفة بوظيفة أخرى بشكل كلي بل تعتمد على تحليل الوظائف وتحديد العوامل التي تتكون منها، وتحديد الدرجة التي يتواجد بها كل عامل في الوظيفة، ويعبر عن ذلك بالنقط. وبالتالي فهذه الطريقة يمكن استخدامها مهما كان عدد الوظائف التي تخضع للتقييم، لذا يتم تطبيقها خاصة من طرف المنظمات الكبيرة الحجم. ولكن تطبيق هذه الطريقة يتطلب جهداً وقتاً كبيرين وذلك لأنه لابد من تحديد المعايير الأساسية والفرعية التي تستخدم في التقييم، وتحديد مراتب العوامل الفرعية وقيمها¹.

2. استخدام تصنيف الوظائف في تصميم الأجر

بعد الانتهاء من عملية تقييم الوظائف تظهر الحاجة إلى تصنيفها، أي وضعها في درجات، حيث تل JACK المنظمات إلى تصنيف الوظائف في فئات وتقدير أجر كل فئة، وهذا بدلاً من أن تحدد أجر كل وظيفة على حدى. مع العلم أن عدد فئات الأجر يختلف من منظمة إلى أخرى وتحكم فئات مجموعة عوامل تمثل في حجم المنظمة، عدد الوظائف التي

¹ عبد الفتاح بوخمسم، المرجع سبق ذكره، ص 47.

تُخضع للترتيب، سياسة الترقية المعتمدة، الفرق بين أعلى وأدنى أجر، والعرف السائد في مجال الأعمال الذي تنتهي إليه

المنظمة.⁽¹⁾

أ. **تصنيف الوظائف حسب طريقة الترتيب** : كل مجموعة من الوظائف تكون متقاربة من حيث أهميتها النسبية

تشكل فئة أجر.

ب. **تصنيف الوظائف حسب طريقة الدرجات**: فئات الأجر تتحدد لدى إعداد التقييم، بما أنه يسمح بتحديد الفئات ووضع كل وظيفة في الفئة المناسبة لها.

ت. **تصنيف الوظائف حسب طريقة النقط**: ترتيب الوظائف تصاعديا على أساس النقط التي منحت لها. وبعد الترتيب تحديد الفواصل بين مجموعة ومجموعة من الوظائف. وإذا لوحظ أن هناك فرق كبير في النقط بين مجموعة من الوظائف ومجموعة أخرى فإن كل مجموعة متقاربة تشكل فئة وظيفية. وقد تلجأ المنظمات لتحديد حدود الفئات المختلفة ، أي تحديد الحد الأدنى والأعلى لكل فئة من الفئات الأجرية. وهذا الأسلوب يتطلب معرفة العدد الإجمالي للنقط في المنظمة وكذا عدد الفئات المرغوب.

3. تصميم الأجر

بعد تحديد قيمة الوظائف بالنقط يصبح من الضروريربط بين الأهمية النسبية للوظيفة وبين الأجر أي قيمة الوظيفة نقدا. ولتحقيق هذا الغرض هناك طرق إحصائية منها: الطريقة التقريبية وطريقة المربعات الصغرى.

أ- **الطريقة التقريبية**: في ظل هذه الطريقة يتم تمثيل قيم الوظائف والأجور المقابلة لها بيانيا، بحيث تمثل على المحور الرأسى معدلات الأجور الحالية وتمثل على المحور الأفقي الوظائف معبرا عنها بنقط التقييم والدرجات الوظيفية. ثم نحدد خط الاتجاه العام يمر على أكبر عدد ممكن من النقط بحيث تكون قيم الانحرافات عن خط الاتجاه العام أقل ما يمكن، فإذا كانت النقط فوق خط الاتجاه العام بمسافة كبيرة فهذا يعني أن الوظائف المقابلة لهذه النقط تحصل على أجر أعلى مما يستحق، وهو لا يتماشى وقيم التقييم، أما إذا وقعت تحت خط الاتجاه العام، فهذا يعني أن الوظائف يعطى لها أجر أقل مما تستحقه، وهذا أيضا لا يتماشى ونتيجة تقييم الوظائف.⁽²⁾

(1) المرجع السابق، ص 52.

(2) عبد الفتاح بوخمم، المرجع سبق ذكره، ص 54.

ب- طريقة المربعات الصغرى: تقوم طريقة المربعات الصغرى في تثمين الوظائف عن طريق تحديد العلاقة بين قيم التقييم وقيم الأجور باستخدام الاتجاه العام للخط المستقيم. ومعادلة الاتجاه العام المستخرجة تمكن من حساب معدلات الأجور لكل قيمة من قيم التقييم في ضوء العلاقة المحسوبة بين هذين المتغيرين والتي يمثلها خط الاتجاه العام لهذه العلاقة....

ونأخذ معادلة الاتجاه العام للخط المستقيم الصيغة التالية:.....

$$Y = a_0 + a_1 X \quad (2)$$

 والقيم المراد حسابها في المعادلة هي القيم: a_0 ; a_1 حيث تمثل a_0 نقطة تقاطع خط الاتجاه العام مع المحور الرأسى.

ويمكن الوصول إلى ذلك باستخدام المعادلتين المساعدتين للمربعات الصغرى، وهي:

$$\sum y = a_0 N + a_1 \sum X \quad (1)$$

$$\sum xy = a_0 \sum x + a_1 \sum x^2 \quad (2)$$

وتتحدد قيمة الثوابت بحل المعادلتين السابقتين حيث X ترمز لمتوسط التقييم و Y لمتوسط الأجر في الدرجة

و n لعدد المفردات (الدرجات). (1)

III. التحفيز في المنظمات

1. تعريف الحوافز:

اختلف الكتاب والدارسون في تناول الحوافز بالتعريف، ومن هذه التعريفات ذكر:

لقد عرفت الحوافز بأنها " الوسائل والأساليب التي توفرها المنظمة للعاملين سواء كانت مادية أم معنوية تهدف إلى إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية وتحقيق الغاية المطلوبة." (2)

من خلال التعريف السابقة نجد أن الحوافز هي مجموعة من المؤشرات والمحركات التي تدفع الفرد نحو اتخاذ سلوك معين بالشكل الذي يلبي احتياجاته ويحقق أهدافه.

2. تعريف التحفيز:

من التعريفات التي وردت في شأن التحفيز نجد:

"التحفيز هو استخدام مجموعة من العوامل للتأثير على سلوك الأفراد ليؤدوا عملهم برغبة وانتفاء ايجابي."

(1) المرجع السابق، ص 56.

(2) زاهر عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 114.

كما عرف التحفيز على أنه "يعرف التحفيز على أنه: "تشجيع الأفراد واستهلاض هممهم حتى ينشطوا في أعمالهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وتبدأ العملية بالتأثير الخارجي على الأفراد لأن يعرض عليهم أجرا أعلى من أجل القيام بعمل أكثر، لكن نجاحها يتوقف على عوامل داخلية تتصل بوضعية الفرد النفسية"(1)

في حين أشار بعض الدارسين إلى أن التحفيز هو "مجموعة من القوى التي تحرّك الفرد لأن يتصرف بطريق أو اتجاهات معينة، نحو تحقيق أهداف محددة."(2)

كما يؤكّد بعض الدارسين أن التحفيز "هو مجموعة من القوى النشطة التي تصدر من داخل الشخص ومحيّطه في آن واحد، وهي تحت الفرد العامل على تصرف معين في عمله، وتحدد اتجاهاته، شكله وشدة ومدته"(3)

وعليه فالتحفيز هو عملية التأثير على دافعية الفرد من خلال تلبية احتياجاته بشكل يجعله يتّخذ سلوكيات واتجاهات معينة، يؤدي من خلالها عمله برغبة وانتماء ايجابي.

4. أنواع الحوافز

تمايز الحوافز وذلك باختلاف المعايير التي نعتمدتها في التقسيم، ومن هذه التقسيمات يمكن أن نذكر:

أ. من حيث طبيعتها أو قيمتها

أولاً: الحوافز المادية: هي الحوافز التي تُشبّع حاجات الفرد المادية وهي حوافز ملموسة تتخذ أشكالاً متنوعة كالأجر والعلاوات السنوية والزيادات في الأجر المقابلة للزيادة في نفقات المعيشة والمشاركة في الأرباح وإمكانات العمل المادية وساعات العمل والخدمات المختلفة التي تقدمها الإدارة للعاملين وضمان استقرار العمل.(4)

ومن صورها:

المكافآت: وتمثّل المكافآت في صور متعددة أهمّها:

(1) الطيب محمد رفيق، *مدخل للتسهيل: أساسيات ووظائف وتقنيات*، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 10.

(2) الصيرفي محمد، *السلوك الإداري*، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007 ، ص 376

(3) حمداوي وسيلة، المرجع سبق ذكره، ص 151

(4) حسن زويلف مهدي: إدارة الأفراد، مكتبة المجتمع العربي، 2003، ص ص 173-174.

-المكافآت عن ساعات العمل الإضافية .

-المكافآت عن اقتراحات العاملين .

-مكافأة الجهد الفردي.

بـ-الترقية : تعتبر الترقية الحافز الدائم الأكثر أهمية في الحياة الوظيفية بما يصاحبه في من رفع في المرتب وزيادة للقدر (المكانة) بتقلد الوظيفة الأعلى.

جـ- المشاركة في الأرباح: يمكن تعريف المشاركة في الأرباح بأنها نسبة مئوية من الأرباح السنوية تحددها إدارة المنشأة ليتم توزيعها على العاملين ، وتم طريقة احتساب هذه النسبة إما على أساس الأرباح الإجمالية أو على أساس الأرباح الصافية. وقد يأخذ التحفيز شكلًا آخرًا بأن يتم توزيع نسبة من الأرباح المحققة على العاملين إضافة إلى الرواتب التي يتتقاضونها أو يعطى العاملون أسهماً في الشركة.(1)

ثانياً: الحوافز المعنوية: يقصد بالحوافز المعنوية تلك التي لا تعتمد على المال في إثارة وتحفيز العاملين على العمل بل تعتمد على وسائل معنوية أساسها احترام العنصر البشري الذي هو كائن حي له أحاسيس وتعلمات اجتماعية يسعى لتحقيقها من خلال عمله في المنشأة.(2)

ومن صورها :

أ. التدريب

بـ. المشاركة في تحديد الأهداف

تـ. إشراك العاملين

ثـ. ضمان العمل واستقراره

جـ. الاتصال

حـ. الخدمات الاجتماعية

(1) محمد قاسم القرموطي، الوجيز في إدارة الموارد البشرية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص 54.

(2) نجيب شاوش مصطفى: إدارة الموارد البشرية، دار الشروق، الأردن، ط3، 2004 ، ص 210

خ. تحسين ظروف الحياة في العمل

ب. الحوافز من حيث أثراها أو فاعليتها والمستفيدون منها

أولاً: الحوافز الإيجابية: وهي التي تلبي حاجات ودوافع الأفراد العاملين ومصالح المنظمة فقيام العاملين بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقديم المقترنات البناءة تعتبر نتائج إيجابية لها ما يقابلها من حوافز إيجابية (تقدمها المؤسسة) تمنحها المنظمة لهؤلاء العاملين (ومن هذه الحوافز نجد الحوافز المادية أو الاجتماعية، الحوافز الذاتية والمعنوية).(1)

ثانياً: الحوافز السلبية: هي التي تستخدم لمنع السلوك السلبي من الحدوث أو التكرار وتقويمه والحد منه ومن أمثلة السلوك السلبي التكاسل والتساهل والإهمال وعدم الانصياع للأوامر والتوجهات والتعليمات مما يدفع الإدارة إلى القيام بالحوافز السلبية التي تستخدم العقاب كمدخل لتغيير سلوك الأفراد نحو تحسين الأداء والوصول به إلى الهدف المنشود والمرغوب به.

ت. من حيث المستفيدون منها: يمكن التمييز بين:²

أولاً: الحوافز الفردية: على الرغم من وجود أنظمة عديدة للحوافز المادية على مستوى الفردي، إلا أن جميعها تربط بين أداء الفرد والمكافأة ولهذا السبب فإن نظام الحوافز الفردية هو من أكثر أنواع الحوافز استخداماً في المنظمات الصناعية والمنظمات التي تستهدف الأرباح.

ثانياً: الحوافز الجماعية : عندما يكون هناك تدخل في العمل فإنه من الصعب أحياناً عزل وتقدير الأداء الفردي وفي هذه الحالة يكون من الأفضل تصميم نظام للحوافز على الأساس الجماعي حيث يحصل كل أفراد الجماعة على حواجز تعتمد على أداء المجموعة ككل وتعتمد معظم خطط الحوافز الجماعية على عوامل مثل الأرباح أو تخفيض تكلفة التشغيل.

ثالثاً: الحوافز على مستوى المنظمة: تحتاج الكثير من المنظمات إلى مستويات عالية من التعاون بين العاملين من أجل تحقيق الأداء بكفاءة عالية لذلك تلجأ إلى تبني هذا النوع من الحوافز من أجل تعزيز هذه الحالة على مستوى المنظمة ككل وتجسد هذه الحوافز مثلاً في المشاركة في الأرباح السنوية وملكية العاملين

(1) الموسوي سنان، المرجع سبق ذكره، ص 233.

(2) هيثم العاني، الإدارة بالحوافز : التحفيز والكافئات، دار الكنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 33 - 34.

لجزء من أسهم الشركة وخطط الاقتراحات التي يطلق عليها أحيانا خطط توفير التكاليف والسبب في ذلك

انه عبارة عن خطط لتشجيع الأفراد على وضع الاقتراحات بشأن تخفيض تكاليف العمل والإنتاج.

الفصل السابع: اليقظة الاجتماعية وإدارة النزاعات

تمهيد الفصل:

يمثل العنصر البشري العنصر الأول والمورد الرئيسي في المنظمات، إذ يعبر عن حيويتها وتفاعلها ويؤثر بمكوناتها كما يتأثر هو الآخر، وبما أن المنظمة منظومة متكاملة من القواعد والنظم، فهي تتأثر بمختلف العلاقات الاجتماعية المتواجدة بالمنظمة، كما تفرز العديد من الظواهر الاجتماعية المتنوعة منها الصراعات. وعليه جاء هذا الفصل تحت عنوان: اليقظة الاجتماعية وإدارة النزاعات، متضمنا النقاط التالية:

أ. اليقظة الاجتماعية

1. تعريف اليقظة الاجتماعية

2. مفهوم رأس المال الاجتماعي

3. وسائل وأليات بناء رأس المال الاجتماعي

ب. الصراع التنظيمي

1. تعريف الصراع التنظيمي

2. أسباب الصراع التنظيمي

3. أشكال الصراع التنظيمي

4. إدارة الصراع التنظيمي

١. اليقظة الاجتماعية

تمثل العلاقات الاجتماعية الإيجابية بين عمال المنظمة، أحد أهم العوامل التي تساهم في بناء بيئة تنظيمية داعمة لتحقيق الأداء الكفؤ والفعال، والتي ترفع من قيمة المنظمة، وتحقق لها ميزة تنافسية، وعلى المنظمة القيام بدراسات مستمرة عن الأجراءات الاجتماعية السائدة بالمنظمة، لمعالجة مختلف التقلبات والاختلافات التي يمكن أن تحدث.

١. تعريف اليقظة الاجتماعية: وتمثل في تحديد ولاحظة كل الظواهر الاجتماعية، مثل الصراعات الاجتماعية والتعارضات الدينية والعرقية، سوء التفاهم بين الأجيال، التمسك بالتقاليد، وتهدف اليقظة الاجتماعية إلى الحد من الآثار السلبية للعراقيل في العلاقات القائمة بين المنظمة وعمالها.(١)

٢. مفهوم رأس المال الاجتماعي: هو مورد مستمد من الروابط والعلاقات التبادلية الوثيقة بين الأفراد، وفي تعريف آخر هو مجموعة الموارد الفعلية والممكنة، المتصلة في /المتحدة من خلال/ والمستمدة من شبكة الروابط والعلاقات التي يمثلها الفرد أو الجماعة... وهكذا فإن رأس المال الاجتماعي يضم شبكة الروابط وال موجودات التي يمكن حشدتها من خلال تلك الشبكة.(٢)

ويتعلق الأمر هنا بالإحاطة بعدة متغيرات قد تؤثر على لمنطقة وبيتها ونذكر منها:(٣)

-الحرص على أذواق المستهلكين مع ضرورة تأقلم المنظمة معهم.

-اختيار موضوعات اليقظة التجارية فمثلاً منظمة ما يكون معظم زبائنها ينتمون للفئة العمرية أقل من 30 سنة، في هذه الحالة يجب أن تركز المنظمة وسائل اليقظة لديها في الأماكن التي يتتردد عليها الشباب، حتى تستطيع المنظمة تحليل أذواقهم وتطلعاتهم، وترجمة كل ذلك من خلال الإشارة من أجل بيع علاماتها.

(١) ناحية رتبية، أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة: حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 71

(٢) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 423.

(٣) عمار بوشناق، المرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

3. وسائل وأليات بناء رأس المال الاجتماعي

من أجل بناء رأس مال اجتماعي على المنظمة اتخاذ جملة من الاجراءات تستهدف تنمية وتطوير شبكة قوية ومكثفة ومتينة ومتماضكة من الروابط والعلاقات المستمرة والمتركرة، الرسمية والغيررسمية بين الادارة المالكين من جهة، وبين العاملين من جهة أخرى، وكذلك فيما بين العاملين انفسهم في جميع الوحدات والمستويات، ومن بين هذه

(الوسائل:1)

- أ. تشجيع البرامج المشتركة وفرق العمل واللجان المشتركة.
- ب. عقد الاجتماعات واللقاءات المنتظمة بين العاملين من المستويات والوحدات المختلفة.
- ت. تشجيع التدوير الوظيفي على مستوى واسع في المنظمة.
- ث. الاهتمام بالعلاقات والاتصالات غير الرسمية وتشجيع إنشاء الروابط والعلاقات غير الرسمية المكثفة والمنتظمة والمتركرة والمحافظة عليها. ويمكن أن يتم ذلك بتشجيع اللقاءات والأمسيات والمسابقات الثقافية والاجتماعية والترفيهية والرياضية والبرامج الترويحية،...
- ج. ايجاد الوسائل والتسهييلات داخل المنظمة (من قاعات وملعب وغیرها) لإتاحة الفرصة للعاملين للالتقاء والاجتماع وتبادل الرأي والتواصل أثناء فترات الاستراحة وغيرها.
- ح. وضع السياسات والأنظمة والممارسات وتوفير الظروف التي تساعد العاملين وتشجعهم على الاستمرار في العمل وتحقيق الاستقرار الوظيفي.
- خ. تطبيق الاجراءات والممارسات التي تشجع الاعتمادية المتبادلة بين الوحدات المختلفة.
- د. تحفيز العاملين وايجاد الدافعية لديهم بأن بناء وتطوير مثل هذه الروابط والصلات القوية المستقرة يفيدهم.
- ذ. تطوير ثقافة تنظيمية تؤكد على قيم العمل الجماعي والثقة والصراحة وتقاسم المعرفة والانفتاح وغيرها.

(1) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص ص 424-425

II. الصراع التنظيمي

تختلف سلوكيات واتجاهات وأهداف الأفراد والمجموعات، ما يدفعهم إلى تكوين جماعات، والتي أصبحت تعرف بالتنظيم غير الرسمي، ومع تعارض الأهداف، والاتجاهات، ومحدودية الموارد المتاحة في البيئة الداخلية للمنظمة يظهر التنافس، والصراع بين الأفراد أو الجماعات.

1. تعريف الصراع التنظيمي

اختلف الكتاب والدارسون في وضع تعريف للصراع التنظيمي بالمنظمات، وذلك لاختلاف التوجهات والرؤى، من هذه التعريف يمكن أن نذكر ما يلي:

تعريف ليكريت: "يعرف الصراع على أنه نزاع من أجل حصول الفرد على النتيجة المرغوبة، ما يؤدي إلى ظهور العداء" (1)

في حين يرى بعض الدارسين أن "الصراع التنظيمي هو دالة لامتلاك اثنان أو أكثر من الأفراد أو المجموعات لأهداف أو أفكار أو فلسفات أو توجهات متعارضة." (2)

تعريف مارش وسايمون: "الصراع هو عبارة عن حالة اضطراب، وتعطيل لعملية اتخاذ القرار، حيث يواجه الفرد أو المجموعة صعوبة في اختيار البديل الفضل." (3)

في حين عرف كتاب آخرون الصراع على أنه "هو نتيجة تعارض أو تباعد في الأفكار، أو في المصالح، أو في الاحترام بين طرفين (أفراد)، بينما علاقة مباشرة في بيئة العمل." (4)

كما عرف الصراع التنظيمي على أنه "الموقف الذي يوجد فيه أهداف ومدركات ومشاعر غير متوافقة داخل أو بين الجماعات مما يؤدي إلى حدوث التعارض أو التفاعل العدواني". (5)

في حين يشير كتاب آخرون إلى أن الصراع التنظيمي هو "حالة عدم توازن تتعرض لها المنظمة نتيجة لتعارض المصالح، والأهداف بين الأفراد، والجماعات والمنظمات." (1)

(1) بوفاجة غيث، *مبادئ التسيير البشري*، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة، ص 143.

(2) إحسان دهش جلاب، *إدارة السلوك الإنساني في المنظمات*، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2016، ص 366.

(3) خليل محمد حسن الشمام، خضير كاظم حمود، *نظريّة المنظمة*، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 296.

(4) sekiou et autres, *Gestion des ressources humaines*, De Boeck, ed2, paris,2001, p 796

(5) محمد سعيد سلطان ،*السلوك الإنساني في المنظمات* ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، مصر، 2002، ص 318.

2. أسباب الصراع التنظيمي

تعود الصراعات التنظيمية إلى العديد من الأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب متعلقة بالفرد وعلاقته بالآخرين، وأسباب متعلقة بالتنظيم والسلوك التنظيمي.

أ. أسباب متعلقة بالفرد وعلاقته بالآخرين

يُكَن أن نبرز أهم العوامل المساعدة على ظهور الصراع عند الفرد وهي:
أولاً: الخصائص والسمات الشخصية: تساهم شخصية الفرد بشكل واضح في تحديد سلوكه، فاختلاف خصائص شخصية الفراد (الفطرية والمكتسبة) هي التي تحدد ردود أفعالهم، بحيث أن إدراك كل فرد لي مؤثر يختلف عن إدراك الآخرين له، وهذا من شأنه أن يغذي الخلاف مع الآخرين وقد يتتطور إلى صراع حقيقي.(2)

ويمكن أن يتتطور الصراع بسبب الطموح والرغبة التي يسعى الفراد إلى تحقيقها داخل المنظمة فبعض الأفراد يسعون إلى تحقيق أهدافهم الشخصية، ومنهم من يريد الحصول على السلطة ولو على حساب الآخرين أو كسب ثقتهم.

ثانياً: الاختلاف والتنوع الثقافي: إن التنوع الثقافي لأفراد المنظمة الواحدة، خصوصاً إذا كانت هذه الثقافات متضادة، سيساعد على ظهور ما يُسمى بؤر التوتر والمشاحنات، بسبب رفض الأفكار، وتشير غالبية البحوث الميدانية الخاصة بالبعد الثقافي في إدارة الموارد البشرية إلى الدور الذي يلعبه التنوع الثقافي في التأثير على مجريات العمل داخل المنظمة.(3)، فاختلاف الديانة، أو الانتماء الأيديولوجي، أو الحزبي، يدفع الفرد للشعور بأنه يمثل الجهة التي ينتمي إليها، داخل المنظمة بصورة مطلقة، ويحاول بذلك الثبات على مبادئه والتمسك بها ومواجهة الآخرين، والتصارع معهم من أجل فرض ونشر أفكاره أو دينه.(4)

ثالثاً: عدم الرضا الوظيفي: إن عدم الرضا عن الوظيفة، أو التعليمات واللوائح المتعلقة بالوظيفة، يؤدي بالفرد إلى عدم التعاون مع زملائه، أو إلى عدم إتقانه لعمله، أو إلى تغيبه، وقد يدفع عدم الرضا بالفرد إلى ترك عمله.(5)

رابعاً: الخطأ في الاتصال: بمعنى أن النقد الموجه للفرد أحياناً يكون هداماً، وليس بناء، فيكون رد فعله اتجاه هذا النقد رد فعل سلبي، ما يؤدي إلى الكثير من الخلافات والصراعات.(6)

(1) خليل محمد حسن الشمام، خصير كاظم حمود، المرجع سبق ذكره، ص296.

(2) كامل محمد المغربي، السلوك التنظيمي، ط3، دار الفكر، عمان،الأردن، 2004 ،ص 24.

(3) عبد الناصر علي حمودة، إدارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أسيوط، مصر، دون سنة، ص 42.

(4) محمد سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات العمل، ط3، دار وائل للنشر، عمان،الردن، 2005 ،ص 368.

(5) كامل محمد المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 312.

(6) محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، السكندرية، مصر، 2004 ،ص 321

بـ- الأسباب المتعلقة بالتنظيم والسلوك التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي من أهم العناصر الأساسية المحددة للسلوك التنظيمي في المنظمة، فحينما يبدأ الفرد العمل في المنظمة، فإنهما بحاجة إلى وسيلة تحدد لكل فرد مهامه وحقوقه، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى وجود تنظيم يوضح علاقتهم بعضهم البعض، ومن أهم الأسباب التنظيمية التي تساعده على ظهور الصراع في الهيكل التنظيمي ما يلي:

أولاً: التنظيم غير الرسمي: كلما تعرض التنظيم غي الرسمى إلى الضغوطات والتهديدات الخارجية كلما زاد تماستكه، والعكس صحيح، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأفراد، وتمثل الضغوط الارجية في وجود صراع بينه وبين الجماعات والتنظيمات الأخرى، أو خضوع بعض أفراده إلى تهديدات خارجية من البيئة المحيطة بالمنظمة ككل.(1)

ثانياً: الاعتمادية بين وحدات المنظمة: ينشأ الصراع في غالب الأحيان بسبب وجود الاعتمادية باتجاه واحد، أي بمعنى أن وحدة تنظيمية معينة تعتمد في مدخلاتها على مخرجات وحدة أخرى، ولا يوجد العكس فالوحدة الأولى التي يميل ميزان القوة لصالحها قد لا يكون لديها حافز أو دافع للتعاون مع الوحدة التابعة. (2)

ثالثاً: التداخل في الصالحيات والمسؤوليات في الهيكل التنظيمي: يحدث الصراع أيضاً حينما تتدخل الصالحيات والمسؤوليات المحددة للأفراد في المستويات الإدارية المختلفة، ويصل مثل هذا الصراع إما بصورة أفقية أو عمودية أوهما معاً في الهيكل التنظيمي.(3)

رابعاً: أنظمة الرقابة التنظيمية: تعتبر الرقابة مصدراً رئيسياً للنزاع واللف الداخلي لجماعات العمل، وكذا الطرق والأساليب التي تتم بواسطتها الرقابة على أداء الجماعة، وتوزع الموارد الالية والبشرية والفنية بسبب نتائجها.(4)

خامساً: محدودية الموارد: مثل المكافآت أو التجهيزات (مكتب، جهاز تكييف، سيارة، ... الخ) أو فرص للتدريب أو الابتعاث للخارج

سادساً: محدودية فرص الترقى مع كثرة المتطلعين والمستحقين لها.(5)

(1) خليل محمد حسن الشمام، خضير كاظم حمود، المرجع سبق ذكره، ص 156.

(2) حسين حريم، إدارة المنظمات، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الردن، 2003، ص 246

(3) خليل محمد حسن الشمام، خضير كاظم حمود، المرجع سبق ذكره، ص 298

(4) ناصر محمد العبدلي، إدارة السلوك التنظيمي، ط 1، مرامر للطباعة الالكترونية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 343.

(5) أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر: الأصول والمهارات، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002، ص 455.

سابعاً: الإصلاح والتغيير: وتظهر في مقاومة التغيير، التي يلجأ إليها الأفراد للتعبير عن رفضهم لمشروع التغيير، ما يؤدي إلى ظهور الصراع بين الأفراد وأقسام المنظمة.⁽¹⁾

3. أشكال الصراع التنظيمي

يمكن التمييز بين اثنين أساسين للصراع، صراعات ظاهرة وأخرى خفية.⁽²⁾

أ. الأشكال الظاهرة للصراع: من أهم الأشكال الظاهرة للصراع نذكر ما يلي:

- الإضراب.

- التظاهر والاحتجاج.

ب. الأشكال الخفية للصراع: تتمثل الأشكال الخفية للصراع فيما يلي :

- التغيب.

• التخريب: والذي يظهر من خلال إلحاق الأضرار بوسائل وآلات العملية الانتاجية في المنظمة،

والسرقات والتعطيلات غير المبررة، ومن خلال الاسراف في استعمال المواد الأولية.

- ترك العمل.

كما يوجد أسباب خفية للصراع منها العوامل النفسية مثل الغيرة وكراهية الجنس الآخر وأسباب متعلقة

بالتاريخ الشخصي لفرد ما ولأسباب إيديولوجية وحزبية أو لأسباب ترجع إلى علاقات عاطفية داخل

التنظيم.

4. إدارة الصراع التنظيمي

يمكن تعريف إدارة الصراع بصفة عامة على أنها هي "عملية تحليل ماهية الصراعات من حيث موضوعها أو السبب

الرئيسي لعدوها، أو المستوى الذي تصل فيه، فردي، أو جماعي، أو على مستوى التنظيمات المختلفة."⁽³⁾

وحتى يدار الصراع بشكل فعال وایجابي يجب مراعاة النقاط التالية:⁽⁴⁾

(1) كامل محمد المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 316.

(2) محمود سليمان العميان، المرجع سبق ذكره، ص 385.

(3) محمد قاسم القرنيويتي، المرجع سبق ذكره، ص 206.

(4) محمود سليمان العميان، المرجع سبق ذكره، ص ص 381، 382.

1. تحديد أسباب الصراع ومعرفة مشاعر أطرافه: من الأهداف التي يجب أن تسعى الإدارة لتحقيقها عند إدارتها للصراع التنظيمي التعرف على أسبابه الحقيقية، وذلك من أجل معالجته بشكل جذري، ومن الخطأ أن تحاول الإدارة أن تهدأ الصراع دون معالجة حقيقة لأسبابه لأنه سوف ينشأ من جديد.

2. التوصل إلى التكامل في أفكار الأطراف المتنازعة وذلك بجمع الأفكار وإحداث تكامل بينها بدل من محاولة المساومة والتوصل للحل المقنع للصراع، فإن الصراع يجب أن يعالج بتدخل وتكامل أفكار أطراف الصراع، بحيث يكون استخدام أفضل الأفكار لتخدم هذه الأطراف والمنظمة.

3. التوصل إلى حلول حقيقة يمكن أن تدعم من قبل أطراف النزاع، إن الحلول المؤقتة لن تحرر من قبل أطراف الصراع لأنها لا تعالج أسباب الصراع.

4. محاولة إعادة توجيه توترات الأفراد: يجب أن يبقى عند الأفراد والجماعات مقداراً صحيحاً من التوتر، والتوترات يجب أن تقنن بشكل إيجابي يخدم مصلحة المنظمة.

من أجل التعامل مع الصراعات على المنظمة اتخاذ أحد الاستراتيجيات التالية:(1)

- توضيح الغايات والأهداف.
- توزيع الموارد.
- الإهتمام بالعدالة في مختلف إجراءات وسياسات إدارة الموارد البشرية.
- اللجوء إلى العوائد غير المالية: مثل زيادة التمكين، وساعات العمل المرن، وحضور حلقات النقاش،...
- تطوير المهارات التفاعلية/ مهارات عملية المجموعة.
- إعطاء الاهتمام لنشاطات المجموعة.
- مشاركة القيادة والإدارة العمال ومساندتهم وإبراء مظاهر الثقة والاحترام، وتشجيع التطوير الشخصي.
- الاهتمام بالعمليات التنظيمية مثل طبيعة هيكل السلطة، وتنظيم العمل، وانماط الاتصال والمشاركة.
- النظر إلى المنظمة بوصفها نظام اجتماعي تكنولوجي.

(1) إحسان دهش جلاب، المرجع سبق ذكره، ص ص 377-378.

الفصل الثامن: إدارة المسارات المهنية

تمهيد الفصل:

فرضت التحديات الجديدة التي أفرزتها البيئة المعاصرة، على المنظمات الاهتمام بمختلف المسارات المهنية للعمال، وذلك من أجل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بالموازاة مع تلبية تطلعات الفرد في تطوير مساره المهني، ما يضمن نجاح الفرد في مهمته وإتاحة الفرص في انتماسه لعمله وللمنظمة، وبالتالي زيادة الرضا والقناعة الوظيفية، ويسمح للمنظمات بامتلاك أعداد كافية من العمالة المؤهلة وذات المهارات والخبرات بما يؤكد التوازن بين احتياجات المنظمة وحاجات الأفراد. وعليه جاء هذا الفصل تحت عنوان: إدارة المسارات المهنية، متضمنا النقاط التالية:

I. ماهية المسار المهني

1. مفهوم المسار المهني

2. أهمية المسار المهني

3. أنواع المسارات المهنية

4. مراحل المسار المهني

II. تخطيط المسار المهني

1. مفهوم تخطيط المسار المهني

2. أهمية تخطيط المسار المهني

3. مداخل تخطيط المسار المهني

4. مراحل تخطيط المسار المهني

١. ماهية المسار المهني

يشغل المسار المهني حيزاً كبيراً من اهتمامات الأفراد والمنظمة، وذلك لغرض تحقيق تطابق مع المناصب التي يشغلها الفرد من جهة، ووضع الفرد المناسب في المكان المناسب، بالنسبة للمنظمة.

١. مفهوم المسار المهني

من التعريفات التي تناولت المسار المهني يمكن أن نذكر:

يقصد بالمسار المهني "مجموعة المراكز التي يستغلها الفرد خلال حياته الوظيفية ويكون المسار المهني من مجموعة من المناصب المرتبطة التي تخطط مسبقاً ويتم تعيين العامل فيها تدريجياً وتتأثر هذه الوظائف باتجاهات الفرد وطموحاته"^(١) ،

"سلسلة متعددة من التغيرات الوظيفية التي تحدث في حياة الموظف العملية سواء كانت هذه التغيرات مرتبطة بالتقدم الوظيفي والنجاح الذي يحرزه في عمله، والذي يرافقه الحصول على أجر أعلى، أو مكانة وظيفية أفضل وتحمل أعباء ومسؤوليات أكبر".^(٢)

كما عرفه بعض الدارسين على أنه "كافحة الوظائف التي تقلدها الفرد طيلة حياته العملية صاعداً بالتطوير والتنمية والترقي".^(٣)

"عدد من الخطوات والأنشطة في شكل مناصب متعددة يشغلها الفرد على امتداد حياته المهنية، التي تتأثر بأماله وطموحاته واتجاهاته ورغباته وأحساسه وقيمته".^(٤)

في حين يشير آخرون أن المسار المهني هو "الدرج أو التحرك في إطار مهنة محددة دون الإرتباط بمكان معين".

(١) وسيلة حمداوي، المرجع سبق ذكره، ص 112.

(٢) موسى اللوزي، التنظيم الإداري، الأساليب والاستشارات، دار زمم ، عمان، الأردن، 2010، ص 106

(٣) محمد حافظ، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء، مصر، طبعة غير موجودة ، 2005 ، ص 356-357

(٤) سامح عبد المطلب عامر، استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 165

وينظر للمسار المهني على أنه " مسار للحرك داخل منظمة أو تراكم مجموعات فريدة ومميزة من المراكز والخبرات خلال شغله لوظائف معينة."(1)

فالمؤسسة التي ترغب في الاحتفاظ بأفضل موظفها وخاصة الذين يتمتعون بقدرات ومهارات عالية ، عليها أن تعمل على تنمية مسارهم المهني بما يحقق لهم الرضا والحفز في العمل .(2) لذا فتخطيط وتطوير المسار المهني هو "الطريق الذي يسلكه الموظف وتساعده الإدارة للوصول إلى مراكز وظيفية أفضل خلال حياته الوظيفية في المنظمة".(3)

ومن هنا يمكن إبراز خصائص المسار المهني، والتي نذكر منها:(4)

أ. على الفرد أن يرسم المسار الذي من خلاله يرى مستقبله المهني على أن يكون ذلك مقرنا بالمهارات التي تؤهلة لذلك.

ب. على الفرد تأهيل نفسه وتحسين القدرات والمهارات والصفات التي تؤهلة لشغل الوظيفة التي يدفع المنظمة لتوفيرها له لشغلها.

ت. المسار المهني يقوم على أساس مسؤولية المؤسسة لإيجاد الوظيفة المناسبة للفرد وفق قدراته ومهاراته وصفاته، وبيئة محيط العمل لاستثمار ما لدى الفرد من مهارات.

ث. لوضع المسار المهني يستلزم أن تمارس المنظمة من الممارسات التنظيمية والإدارية في مجالات الاختيار والتعيين والتأهيل والإدخال إلى العمل والتدريب والترقية والنقل وإنهاء الخدمة وكذلك قرارات الإشراف والانتداب وغيرها من مجالات حركة التوظيف بما يتفق والمسار المهني لكل فرد بناء على قدراته وكفاءاته.

ج. العمل من خلال النظم، وتكامل جهود كل من الفرد والمؤسسة لتحقيق التوافق بين اتجاهات وصفات وقدرات الفرد، وتوقعاته واحتياجات المؤسسة وأهدافها.

ح. وضوح مبدأ الاستمرارية في التعامل مع الحركة المهنية للفرد بحيث يوجد ترابط موضوعي بين المسار المهني للفرد وخطط المنظمة في تشغيل العمالة.

(1) جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 385.

(2) راوية حسن ، مدخل استراتيجي لخطيط وتنمية الموارد ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003 / 2004 ، ص 203 .

(3) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 313 .

(4) مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية، الدار الجامعية، 2007، ص ص 212_214

خ. وضوح مبدأ المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة، حيث لا يمثل أحد الطرفين) الفرد أو المؤسسة (عبياً على

الآخر وذلك لوجود منفعة ومصلحة ذاتية لكلا الطرفين من خلال وضع مسار وظيفي فعال.

د. وضوح مبدأ المشاركة في المسؤولية والتوزيع المنطقي والعادل للأدوار.

ذ. تساهم المسارات المهنية في تقليل احتمالات الصراع أو النزاع في العمل وما يتربّع عليه من حالات التوتر أو ضغوط الوظيفة بين الفرد والمؤسسة.

ر. تحقيق مصالح الأفراد في اختيار الحياة الوظيفية الملائمة وإعدادها للتقدم بنجاح في مراحلها المختلفة.

2. أهمية المسار المهني

تبرز أهمية المسار المهني على مستويين مستوى الفرد ومستوى المنظمة وذلك على النحو التالي:

أ. أهمية المسار المهني بالنسبة للفرد: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إشاع القيم الوظيفية لكل فرد، حيث يختلف الأفراد فيما يؤمنون به من قيم وما يؤدونه من

أنواع المهام وفي توجهاتهم الوظيفية، فبينما يعطي بعض الأفراد قيمة أكبر للترقى أو الحرية، فإن

الآخرين يعطون قيمة أكبر للمتعة الداخلية المحققة من العمل، وأخرون يقدرون بدرجة أكبر

الشعور بالأمان وتحقيق التوازن في حياتهم، ومن هنا يكون رسم المسار المهني من الأمور الهامة

لإشباع هذه التوجهات الوظيفية لكل فرد مهما كانت هذه القيم. (1)

- تحقيق التوازن بين الحاجة إلى المال والترقى والتحدي والمسؤولية في العمل والمجتمع، وبين الأسرة

ووقت الفراغ، والتي تأخذ قياماً ترجيحية أكبر عن العمل. (2)

- محاولة ضمان الاتساق والتواافق بين التوقعات والخبرات، فبزيادة رغباته واهتماماته يميل الفرد

إلى وضع أهداف غير واقعية عن العمل، والتوقعات المبالغ فيها يمكن أن ينبع عنها الإحباط

والغضب وعدم الرضا إذا ما اختلفت خبرات العمل مع القيم والأهداف. (3)

(1) قشي إلهام، محددات تخطيط المسارات الوظيفية في إطار إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، تخصص علم نفس العمل التنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 166

(2) راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، رؤية مستقبلية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 339.
(3) المرجع السابق، ص 337

- توفير فرص تطور وظيفي عادلة للموظف، حيث أن تشريعات العمل في العديد من بلدان العالم توفر فرص عمل متكافئة للموظفين بالإضافة إلى توفير برامج التطوير والتدريب تمكّنهم من تحمل المسؤوليات كما أن وجود مثل هذه البرامج يساعد على إزالة الصراعات في مجال العمل وينمي الولاء لكافة فئات العاملين.
- الرضا الوظيفي: ويقصد به تنمية الشعور بتقدير الذات والناتج من النمو والتعليم.
- بناء المهارات: يعني تعلم مهارات جديدة تساعد الفرد على أداء مهامه الحالية وتقديم اختبارات أكثر للمستقبل وتمكين الأفراد من التنمية المستمرة لاستعداداتهم ومواجهة التحديات.(1)
- ب. أهمية المسار المهني بالنسبة للمنظمة: للمسار الوظيفي أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة نذكر منها:
 - اختيار الموارد البشرية: تبدأ إدارة الموارد البشرية بالاستقطاب والاختيار والتكييف الاجتماعي الفعال للفرد الجديد، وتحتاج المنظمة إلى الاهتمام بتحديد وعاء من الأفراد المؤهلين والموهوبين واختيار وتعيين أفضل فرد في العمل، والذي يكون هناك احتمالات أكبر لإسهامه في التنمية. ولكي تحقق المنظمة هذه المهام لابد وأن تفهم المسارات الوظيفية التي تقدمها والتي تتوافق مع أهدافها وتوقعاتها.(2)
 - تنمية واستخدام الموارد البشرية: عندما يكون وضع الفرد في المنظمة لا يتناسب مع مؤهلاته أو ميله يصيبه الإحباط نتيجة عدم وجود فرص لنموه، فيصبح الفرد عبئاً والتزاماً على المنظمة وهذا من خلال أدائه الضعيف، لذلك فإن مصلحة المنظمة أن تساعد أفرادها على إدارة مساراتهم الوظيفية.(3)
 - الدافعية: إن إثارة دافعية الفرد للعمل بفعالية متوقف على مدى إدراكه بأن البيئة ومناخ عمله يقدم له فرص النمو والتحدي والمسؤولية المشتركة للمؤسسة، لتحقيق النمو الشخصي. وباختصار وكما هو واضح فإن المسار المهني يعتبر بمثابة الرسالة التي تضفي قيمة أكبر لأنشطة الموارد البشرية داخل المؤسسة، فبدون تحقيق هذه العلاقة المتربطة بين أنشطة الموارد البشرية، فإن الاتصال بين برامج المؤسسة والأفراد سينعدم.(4)

(1) Bernard Martory. Daniel Crozet, Gestion des resources humaines, Nathan, 1998, p65.

(2) قشي إلهام، المرجع سبق ذكره، ص 168

(3) فائزه بوراس، **تخطيط المسار الوظيفي**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت، رسالة ماجستير، خصص إدارة الموارد

البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 62

(4) راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، المرجع سبق ذكره، ص 558,

• إدارة الرسوب أو الجمود الوظيفي: يراد بالجمود الوظيفي المستوى الذي يكون عليه الموظف في وضع يصعب عليه نيل الترقية في السلم الوظيفي حيث يوجد عدد كبير من المرشحين لمراكز معينة بدرجة تفوق عدد المراكز المتاحة. وهذا ما يؤدي إلى بقائهم في وظائف تقدم فرص محدودة للترقى، ويمثل هذا الموقف تحدي بالنسبة للمنظمة التي تسعى للبقاء على فعالية هؤلاء الأفراد ذوي فرص الترقى المحدودة . ويتوقف نجاح المنظمة في مقاومة هذا التحدي على مدى فهمها لمبادئ الديناميكية المهنية.(1)

- الاستقطاب: وتعني به تدعيم جاذبية المناخ التنظيمي كمكان يسعى الأفراد الموهوبين للعمل به.
- تقييم الأداء: يساهم المسار المهني في القيام بعمليات تقييم الأداء على أساس أساليب عادلة مثل الكفاءة والمهارة ومدى الاستعداد وليس على أساس معايير غير موضوعية مثل الجنس، السن، العمر، ومن ثم توضيح نقاط القوة والضعف في أداء الفرد.(2)

3. أنواع المسارات المهنية

يمكن تحديد ثلاثة أنواع من المسارات المهنية والمتمثلة فيما يلي:(3)

أ- المسار المهني التقليدي: يمثل هذا المسار حركة انتقال الموظف العمودية من وظائف أدنى إلى وظائف أعلى عن طريق الترقية على أن تكون الوظيفة التي سبق إليها ذات علاقة بالوظيفة القديمة من حيث طبيعتها بمعنى أن الوظيفة السابقة هي بمثابة إعداد وبيئة للموظف لكي يرقى للوظيفة الجديدة. وعليه يمكن القول بأن المسار التقليدي يمثل عدد ونوعية الوظائف التي يمكن أن يرقى أو ينقل إليها الموظف من بداية تعينه حتى إحالته على التقاعد يفهم من ذلك أن الوظائف الواقعة على المسار التقليدي تكون من نوعية واحدة وتخصص واحد، وذلك من أجل تحقيق الترابط بين الوظائف الواقعة، عليه من هنا نجد أن الموظف ينتقل خطوة بخطوة عبر المسار التقليدي حين لا يمكنه الانتقال للوظيفة الجديدة إلا بعد تقضية فترة زمنية في الوظيفة السابقة، يوصف هذا المسار بالمسار الضيق أو المحدود لأنه يحدد سلسلة من الوظائف ذات نوعية واحدة مرتبطة ببعضها البعض وبالتالي يفقد هذا الصنف مسار المرونة و يجعل بدائل الترقية والانتقال الوظيفي عليه معدومة مما يصاحب ذلك نقص في فرص الترقية المتاحة، في المقابل يتميز بأنه يبين للفرد

(1) مصطفى محمود أبو بكر، المرجع سبق ذكره، ص-ص 212-214

(2) أحمد ماهر، دليلك إلى تخطيط وتطوير المستقبل الوظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 15.

(3) عمر وصفي عقيلي، المرجع سبق ذكره ، ص ص 550 - 553

وبوضوح تام وبدقة عالية الوظائف التي يمكن أن ينتقل إليها الموظف عبر مسيرة حياته الوظيفية في المؤسسة كما يتميز هذا المسار بأن الفرد لا يمكن فترة طويلة من الزمن في آخر وظيفة واقعة عليه لحين إحالته على التقاعد، وهذه الفترة تدعى فترة الركود التي إذا كانت طويلة يشعر الفرد بالملل وعدم الاهتمام أحياناً لأنه خلالها لا توجد زيادات على الراتب ولا يوجد تدريب غالباً يخفي حجم المهام والمسؤوليات عليه بسبب كبر سنه.⁽¹⁾

ب- المسار الشبكي : يشير هذا المسار إلى احتمال حركة انتقال الموظف العمودية والأفقية بأن واحد في الهيكل التنظيمي عبر حياته الوظيفية بمعنى أن المسار لا يحقق فقط الانتقال لوظيفة في المستوى الإداري الأعلى بل يعمل على نقله في عدة وظائف في المستوى الإداري الواحد على مدى فترة من الزمن وهذا يعني أن بقاوته في المستوى الإداري الأعلى لا يقتصر على وظيفة واحدة وهي التي رق إليها، بل ينتقل بين عدة من الوظائف في نفس المستوى الإداري وهذا لغاية إكتساب مهارات وخبرات متعددة في نفس المستوى الإداري الواحد مما يتيح له الترقى بعد فترة زمنية محددة إلى أكثر من وظيفة في المستوى الإداري الأعلى. وبالتالي فالمسار الشبكي أكثر مرونة ولا يعتمد على التخصص الضيق، بل يعتمد على توسيع نطاق تخصص الموظفين لتوفير فرص وبدائل ترقية متنوعة أكثر، تساهم على تحقيق طموحاتهم المستقبلية بسهولة ومرونة أكثر من المسار التقليدي.

ج- مسار الإنجاز: في ظل احتمالات تسريح الموارد البشرية من العمل بهدف تخفيض حجمها وضغط التكلفة وما يصاحب ذلك من عدم إمكانية الموظفين بلوغ نهاية المسارات الوظيفية التنظيمية ظهر مفهوم جديد للمسار الوظيفي التنظيمي لا يتشرط بقاء الموظف لفترة محددة من الزمن ليمرق وينتقل إلى وظيفة أخرى، فقد ركز التواجد الجديد على أن تكون الترقية والانتقال إلى وظيفة أخرى واقعة على خط المسار معتمدة على النجاحات والإنجازات التي يتحققها الفرد في عمله بغض النظر عن المدة الزمنية التي قضها في الوظيفة.

في هذه الحالة نجد أن طول الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ الموظف نهاية مسار الخدمة الوظيفية التنظيمي لا يذوق علها نهايته، إذ كلما زادت نجاحاته وإنجازاته ساعده ذلك على سرعة الترقية والانتقال وبلوغه نهاية المسار، ذلك لأن بلوغ النهاية غير مرتبطة سبق الإحالـة على التقاعد، ومن هذا المنطق نجد بأن

(1) عمر وصفي عقيلي ، المرجع سبق ذكره، ص ص 550 - 553.

احتمال بلوغ نهاية المسارات في سن المبكرة نسبياً من قبل أصحاب الإنجازات والنجاحات وارد جداً، وهنا تبرز مشكلة وهي: أن بلوغ هؤلاء نهاية المسارات بسرعة سيجعل فترة ركودهم أو مكوثهم في الوظيفة الأخيرة الواقعة على المسار لحين بلوغ سن التقاعد طويلة مما يحدث لدى الموظف بسبب عدم التغيير في عمله وهذا يخفض من دافعية العمل.

4. مراحل المسار المهني:

من الوسائل التي يمكن استخدامها لتحليل ومناقشة المسارات الوظيفية هو النظر إليها باعتبارها عملية متعددة المراحل، وبالتالي فإن التقدم من نقطة الاستكشاف ثم البحث الوظيفي، ثم الاستقرار الوظيفي، وأخيراً ترك الوظيفة، تمثل مراحل طبيعية في حياة كل منا. ويتفق الباحثون على وجود أربع مراحل متميزة يمر بها الفرد في حياته الوظيفية هي: الاستكشاف، التأسيس، الحفاظ أو الصيانة، وأخيراً ترك الوظيفة وفيما يلي شرحاً لمراحل المسار المهني.

أ. مرحلة الاستكشاف: تبدأ هذه المرحلة بعد تعيين الموظف في المؤسسة مباشرةً، حيث يخضع خلالها إلى فترة تجربة وتأهيل، وهو هنا يتأثر باستكشافه لذاته من حيث ميوله وقدراته وبما يقوله أو يشير به أقاربه وأصدقاءه وأساتذته، وما يراه في الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية، الأمر الذي يؤدي لتضييف اختياراته أو جعلها أكثر تحديداً، ويضعها في اتجاه واحد.

في بداية مرحلة الاستكشاف وبعد انتهاء تأهيل الفرد وتجربته في عدة وظائف وتقديراته، يكون بالإمكان اكتشاف ما لديه وما أصبح يمتلك من مهارات ومهارات، وتحديد قدراته، واهتماماته، وفضولاته وميولاته، حيث في ضوء هذه الاكتشافات يمكن تحديد الوظائف المحتملة التي يمكن أن يشغلها في المستقبل، والتي تحدد مسار مستقبله الوظيفي، مع تحديد المساعدات التدريبية والتنمية التي هو بحاجة إليها، ليتدرج وينتقل إلى هذه الوظائف ويصل إلى نهاية مساره.(1)

ب. مرحلة بداية المسار: تبدأ فترة بداية المسار بالاتصال بمنظمة أو منظمات يتوقع الفرد أن يعمل بها، واستعراض الفرص الممكنة التوظيف والمفضلة بينما إن تعددت، ثم اختيار منصب يتقدم لشغلها، وعندئذ يحصل على منصبه

(1)أحمد سيد مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص336.

الأول، ويتلقي التدريب ويسعى لأن يكون مقبولاً بين أقرانه وزملائه والتعلم من أخطائه، وتحسين أدائه. وعموماً يحاول توطيد أقدامه في المنصب الذي شغله والمنظمة التي انضم إليها.⁽¹⁾

ت. مرحلة منتصف المسار: لا يصطدم معظم الأفراد بالتحديات في المسار المهني حتى يصلوا لمرحلة منتصف المسار، وهي مرحلة تشهد إما تحسين أو استقرار أو تدهور أداء الفرد، أين لا يبقى الفرد في الغالب متعلماً كما كان في مرحلة التأسيس، وتتوقع منه الإدارة أن يكون مسؤولاً ملتزماً بمعايير الأداء، كما تؤدي أخطاء العمل لعقوبات أكبر من تلك التي كانت تحدث في مرحلة التأسيس.

أما الذين ينجحون في بلوغ هذه المرحلة فيعهد إليهم بمسؤوليات أكبر وبنالون حواجز أكثر، وأما الذين يتعرّرون فإن هذه المرحلة تبيء لهم فرصة لإعادة تقييم الذات أو تغيير المنصب أو العمل.⁽²⁾

مرحلة نهاية المسار (الانحدار): هذه هي المرحلة الأخيرة في المسار المهني، وهي مرحلة الاستعداد للتقاعد، وتكون صعبة على كل فرد، وقد تكون أصعب على هؤلاء الذين حققوا نجاحاً مستمراً في المراحل السابقة، إذ حان وقت التقاعد بعد عقود من الأداء الناجح والإنجاز أما بالنسبة لمن كان أداؤهم فقيراً أو متواضعاً متناقصاً عبر سنوات الحياة العملية، فقد يسعدهن نهاية المسار.

في النهاية نشير أن دورة حياة الموظف تختلف من موظف لآخر وخاصة فترة المحافظة، فبعض الموظفين نجدهم خلال فترة المحافظة يتقدمون ويتطوروـن باستمرار، في حين آخرون لا يتقدمون ولا يتطورون بل يحافظون على ما اكتسبوه في مرحلة التأسيس، وبعضهم ولضعف إمكاناتهم كما ذكرنا سابقاً يتراجع وينحدر بانتهاء مرحلة التأسيس.

II. تخطيط المسار المهني

A. مفهوم تخطيط المسار المهني

يمثل تخطيط المسار المهني إحدى وظائف إدارة الموارد البشرية التي تعنى بإحداث توافق وتطابق بين الفرد والوظيفة التي يشغلها، وذلك بغرض أساسى هو تحقيق أهداف المؤسسة في الإنتاجية وتحقيق أهداف الأفراد في الرضا عن العمل.⁽¹⁾

(1) المرجع السابق، ص336.

(2) أحمد سيد مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 336.

ب. أهمية تخطيط المسار المهني

إن عملية تخطيط المسار المهني لهل أهمية بالغة بالنسبة للفرد العامل والمؤسسة نظراً للنتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها من خلال التخطيط الجيد لتنمية المسار المهني ومن أهم هذه النواحي الإيجابية ما يلي:(2)

أ. ضمان توفير الكفاءات المميزة مستقبلاً: تمثل جهود تخطيط المسارات الوظيفية الامتداد الطبيعي لعملية التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية، أي أن التغيرات المستمرة لمتطلبات قوة العمل في الأجلين المتوسط والطويلة يجب تحديدها عندما تقوم المنظمة بتحديد أهدافها الشخصية يزيد من احتمالات توافر الكفاءات المناسبة لمواجهة الاحتياجات المتغيرات.

ب. مقابلة الطموحات الوظيفية للأفراد: فالعاملون خاصةً من صغار السن يظهرون رغبة في تحقيق مزيد من السيطرة على مسارتهم الوظيفية، ولا يقبلون المهام والأدوار التي تحددها لهم الإدارة فهم يريدون المزيد من الرضا الوظيفي وكذلك البدائل الوظيفية وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تخطيط المسار المهني.

ت. تشجيع تنوع الثقافات : يتم برنامج تخطيط المسار المهني الفعال بإتاحة الفرصة في جميع مستويات التنظيم لكل فئات العمال، وعليه فإن مواجهة الفرصة المهنية المتعددة في أصل ظاهرة العولمة والمشروعات المشتركة حول العالم يجعل من تنوع الثقافات أمراً مرغوباً وواقعاً ملمساً.

ث. الحد من إحباط العاملين: إن وجود خطط للمسار الوظيفي تؤدي إلى بناء توقعات حقيقة وتطلعات مقبولة بدلاً من المغالاة في ذلك ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليل حدة مشاعر الإحباط التي قد تسود بين العاملين فمثلاً في حالة سيطرة حالات الكساد الاقتصادي وارتفاع حدة المنافسة وميل العديد من المؤسسات لتبني برامج لتخفيف التكلفة فإن ذلك قد يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار في العمل وكذلك الترقية ،وبناء على ذلك فقد يتسرّب الإحباط إلى قطاعات كبيرة من الأفراد حيث يلمسون وجود فجوة كبيرة بين طموحاتهم وفرص تحقيقها في الواقع العملي.

ج. تجنب التقادم المهاري: تساعد برامج التخطيط للمسار الوظيفي الفعال في توقع التطورات كالتغير التكنولوجي السريع والتطورات الاقتصادية ،بالإضافة إلى التغيرات في أذواق المستهلكين ،ومن ثم العمل على إكتساب الأفراد المهارات الجديدة التي تتناسب مع هذه التطورات.(1)

(1) أحمد ماهر، المرجع سبق ذكره، ص 522.

(2) جمال الدين محمد المرسي، المرجع سبق ذكره، ص 287

ح. تحسين قدرة المؤسسة في حدة الحفاظ على العمالة المؤهلة: إن توافر خطط لتنمية وتطوير المسار المهني في أي مؤسسة يساهم في تحقيق الطموحات الوظيفية للأفراد ومستقبلهم المهني مما يشجعهم على الالتحاق بها وذلك خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات التي تعمل كل منها جاهدة للحصول على هذه النوعية من العمالة ، أما بالنسبة لأولئك الموظفين فإن وجود هذه الخطط يساعد على تنمية الولاء والانتماء واستمرار العمل بها.

ت. مداخل تخطيط المسار المهني

هناك دور لكل من المؤسسة والأفراد في تخطيط وتطوير المسار المهني فالفرد يخطط ويتطور حياته الوظيفية لهم وتطور قدراتهم ولكن لابد من وجود نوع من التوافق بين احتياجات الأفراد، طموحاتهم الوظيفية وبين احتياجات المؤسسة المالية المستقبلية.

أ. المدخل الفردي في تخطيط المسار المهني

إن تخطيط مسارات المستقبل الوظيفية للأفراد هي خطوط مشرفة تمثل تطور ونجاح الموظف عبر حياته الوظيفية ، والمرونة تعني أن الترقية غير محصورة بوظيفة واحدة فقط بل بعدة وظائف بديلة ، وعملية التخطيط هي مسؤولية الفرد ذاته في المقام الأول ، حيث يجب على الفرد أن يقوم بالأنشطة التالية:(2)

- **تقدير ذاته :** حيث يتعرف على طموحاته وأماله ثم يتعرف على قدراته وإمكانياته ومهاراته ، ثم يقارن إذا كانت القدرات والإمكانات ومهارات كافية لتحقيق طموحاته وأماله ، وإذا كانت غير كافية فمنه الحلول العامة التي يجب القيام بها هي أن يقوم الفرد ببعض التدريبات المتوفرة في الوقت الحاضر أو من خلال الحصول على مشورة بعض الجهات المتخصصة أو من خلال المديرين أو الرؤساء في المنظمة التي يعمل بها.
- **تحديد الفرص الوظيفية المتاحة:** سواء في داخل المؤسسة التي يعمل بها الفرد حاليا والتي يمكن حصرها من خلال ما تنشره من معلومات عن الوظائف مثل دليل الشركة، المسارات الوظيفية ، فرص الترقية والنقل في المستقبل، أو الفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمل ككل.

(1) جمال الدين محمد المرسي ، المرجع سبق ذكره ، ص 379

(2) عمر وصفي عقيلي ، المرجع سبق ذكره ، ص 517

- تحديد الفرد لأهدافه الوظيفية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل: ويجب ملاحظة أن الأهداف التي تتضمن طموحات عالية تتضمن أيضا التحديات لاكتساب المهارات والمعرفات التي تتلاءم مع تلك الطموحات، كما أن الأهداف التي تتمكن تحقيقها هي الأهداف التي تتلاءم مع إمكانيات وقدرات الفرد.
 - إعداد الخطة المستقبلية: بعد تحديد الأهداف الوظيفية يقوم بعد ذلك إعداد الخطط المستقبلية اللازمة لتحقيق مختلف هذه الأهداف، وتمكن أن يبدأ الفرد بالخطط القصيرة الأجل وكذا البرامج الرسمية في تحقيق ذلك.
 - تنفيذ الخطط: حتى يحقق الفرد خطط المختلفة بالأهداف الوظيفية فهو بحاجة إلى مناخ تنظيمي يساعد ويسعى على التنمية الوظيفية إضافة إلى العمل على تطوير طموحاته كما ينبغي على المؤسسة أن تدعم الأنشطة التي تساعده على تحقيق ذلك مثل توفير فرص التدريب، الأنشطة التثقيفية، وإحداث التعديلات الهيكلية التي تساعده على فتح مجالات الترقية أمام الأفراد.(1)
- وأخيرا ولغرض تحقيق إدارة وخطيط المسار المهني للأفراد لأهدافها لابد من استمرار للعملية والتي تشمل جمع المعلومات حول تحديد تصوّر للمستقبل الوظيفي، والتعرّف على البيئة المحيطة، تحديد وتنفيذ الأهداف، الحصول على معلومات مرتبطة وأخير التقويم.

بـ. المدخل التنظيمي في تخطيط المسار المهني: لا ينفصل دور المؤسسة عن دور الفرد في تخطيط المسار المهني حيث تسعى إلى تحقيق التوافق بين احتياجات الفرد المهنية واحتياجاته، ويتم هذا التوافق من خلال اعترافها بواقع الأمر وهو أن كل فرد يسعى من خلال تنمية ذاته إلى الحصول على وظائف أفضل ومسؤوليات أكبر تفتح له الطريق للتقدم إلى الأمام وظيفيا، كما يتم التوافق بين الطرفين إستنادا إلى التوافق بين العوامل الشخصية الخاصة بالفرد مثل:(2)

- ✓ المهارات والخبرات المختلفة.
- ✓ الإدراك الذاتي.
- ✓ النمط السلوكي.
- ✓ وبين العوامل الخارجية بالمؤسسة مثل:

(1) صلاح عبد الباقى ،السلوك الفعال في المنظمات الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الإسكندرية، 2002، ص 266
(2) صلاح عبد الباقى ،السلوك الفعال في المنظمات ،مرجع سابق ،ص266

- طبيعة الإشراف.
- خصائص ومتطلبات العمل.
- تمكين الأفراد.
- نظام المرتبات والمكافآت .

وفي حالة عدم تتحققه يبدأ الفرد في البحث عن وظيفة أخرى في ويعمل الفرد على التخطيط لتنمية ذاته وظيفياً إذ تم التوافق المطلوب ، مؤسسة أخرى أمثل وقد يؤدي عدم التوافق أحياناً أن تفقد المؤسسة جزء من الكفاءات المتوفرة والعاملة لديها والتي يمكن أن يكون أفضل ما تمتلكه. لذا يجب عليها أن تسعى جاهدة إلى خلق وظائف وفرص عمل أفضل مهنياً للأفراد بجانب مساعدتهم على امتلاك واكتساب الخبرات والقدرات الازمة و الملائمة لهذه الوظائف والفرص من خلال العديد من برامج التدريب والتنمية وكذلك من خلال إعادة النظر بالمسار المهني . وهذا من خلال ما يوضح ضرورة التفاعل بين الأفراد والمؤسسة عند القيام بأنشطة تخطيط ونمو المسار المهني مما تحقق التكامل بين الأهداف.

كما يمكن توضيح الاعتبارات التي تحدد فعالية تخطيط المسار الوظيفي في التالي: (1)

- **التوازن بين الخبرة العملية والمعرفة النظرية :** يعتبر غياب الخبرة العملية أو المعرفة التطبيقية المرتبطة بالوظيفة من أهم العوائق التي يتعرض لها الفرد في بداية مساره الوظيفي ، وقد يستلزم ذلك أن يحرص الفرد في مراحل التعليم المختلفة أن يكتسب بعض المهارات العملية من التطبيق العملي سواء كان ذلك من خلال جهود الشخصية أو الالتحاق ببعض المؤسسات خلال مراحل الدراسة.
- **الدافعية والقدرة على تطويرها :** تتحدد فعالية تخطيط المسار المهني بدرجة كبيرة مما لدى الفرد من دافع والتي للإنجاز، وبما لديه من استعداد لتطويره وزيادة هذا الدافع ضرورة اكتسابه مجموعة من القدرات والمهارات التي تتعلق أساساً بالتحديد الدقيق للأهداف وتحديد الفرص والقيود والمناقشة والحوار والاقتناع والتأثير وعرض الإنجازات.

(1) مصطفى محمود أبو بكر ، مرجع سابق ، ص 244

- مستوى النصح والتوازن الذاتي: تتوقف فعالية تخطيط المسار المهني بدرجة معينة على قدرة الفرد على التعامل مع المتغيرات الجديدة التفاعل مع الزملاء والتي عادة ما يواجهها لأول مرة عند التحاقه بالوظيفة مثل التعامل مع نظم وسياسات وقواعد وإجراءات العمل، ويستلزم ذلك توعية الفرد بأنه التحاقه بالمؤسسة يعني امتداد للتجاوب الفعال بما تحقق توقيفة مناسبة بين احتياجاته والرؤساء، أهدافه وأهداف المؤسسة.
- النظرة المستقبلية : يستلزم على المؤسسة تطوير أساليب الاختيار والتعيين وتقدير الكفاءة والترقية والتدريب والحوافز بصورة تحقق الترابط الواضح بين ما يحصل عليه الفرد من مزايا وما يقدمه من إنجازات في مساره الوظيفي.
- سياسات ونظم العمل: تؤدي سياسات ونظم العمل بالمؤسسات دوراً كبيراً في تحديد احتمالات نجاح تخطيط المسار المهني، يقتصر ذلك على سياسات ونظم العمل الخاصة بالقوى البشرية من تعيين ،ترقية وتحفيز وغيرها، وإنما تمتد ذلك إلى سياسات ونظم غيرها. والإنتاج، العمل في كافة أنشطة المنظمة في مجالات التسويق.
- خصائص سوق العمل : تلعب خصائص سوق العمل دوراً بارزاً في توجهات الفرد وخياراته من بين المسارات الوظيفية البديلة ، يقدر توفر خصائص الوضوح والإستقرار والموضوعية في سوق العمالة يستطيع الفرد أن يخطط مساره الوظيفي بفعالية.
- الموقف البيئي العام : إن تصورات الفرد من الوضع الحالي والمستقبل لمتغيرات البيئة من جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية يكون لها تأثيراً واضحاً على رؤيته وخياراته من بين المسارات الوظيفية البديلة ، وبقدر قدرة الفرد على إدراك هذه المتغيرات بقدر إمكانية التخطيط الفعال لمساره الوظيفي.
- تطبيق منهج التفكير الاستراتيجي في إعداد المسار المهني: تتوقف فعالية تخطيط المسارات الوظيفية في المنظمات المعاصرة على مدى نجاح هذه المنظمات في تطبيق منهج التفكير الاستراتيجي في إعداد المسارات الوظيفية، ويتمثل هذا المنهج في مجموعة من التساؤلات التي توضح الكيفية التي يتم بها رسم وتنمية المسار المهني.

ث. مراحل تخطيط المسار المهني

يمكن تحديد المراحل التي يمر من خلالها تخطيط المسار المهني في المنظمات فيما يلي:

أ. تصميم المسارات المهنية: يتم من خلال هذه المرحلة دراسة هيكل المناصب الموجودة بالمنظمة مع تجزئة

هذه المناصب إلى مسارات وظيفية متمايزة أو مختلفة عن بعضها البعض مع ضرورة وجود ارتباط واضح

بين المناصب المكونة لكل مسار، ويتبع ذلك تحديد طبيعة المسؤوليات ومتطلبات كل مسار متضمنة

المؤهلات ومستوى المعارف والمهارات والتدريب، بالإضافة إلى تقييم أداء وقدرات الموظفين لغايات الترقى

عبر المسار المهني .(1)

ب. توصيف وتحديد أهداف كل مسار: سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل بما في ذلك تحديد

طبيعة المسؤوليات ومتطلبات كل مسار.

ت. إجراء تقييم لقدرات وإمكانيات الفرد بهدف تقييم نقاط القوة والضعف لكل فرد من الأفراد من

الناحيتين المهنية (مستوى التعليم، التدريب، الخبرة ...والشخصية القيادية، العمل الجماعي، الابتكار،

بالإضافة إلى الأهداف الوظيفية التي يسعى جاهداً إلى تحقيقها).(2)

ث. تحديد الفرص الوظيفية الفعلية الشاغرة لكل مسار من المسارات الوظيفية : حيث أن المنظمة تقوم

بذلك في ضوء دراسة نتائج عملية تخطيط الموارد البشرية، أي أن المنظمة تقوم بتوفير معلومات متعددة

عن الفرص الوظيفية الجديدة المتاحة للأفراد .(3)

ج. تقييم بدائل المسارات التي يمكن للفرد الاختيار من بينها: بما يتلاءم مع قدراته وخبراته وصفاته الشخصية

والفرص الوظيفية المتاحة وتنتهي هذه المرحلة باختيار المسار المناسب للفرد على ضوء المقارنة بين مزايا

وعيوب كل مسار بالنسبة للفرد ومن خلال الحوار البناء بين الفرد ورئيسه المباشر.

ح. وضع وتنفيذ خطة أو برنامج عمل: يوضح فيها الأنشطة وبرامج التدريب والتأهيل والتنمية الذاتية الازمة

للنجاح في المسار، ويتم في هذه المرحلة إعداد خطط لتحقيق أهداف المسار المهني ويشمل ذلك على سبيل

المثال:

(1) رولا نايف المعايطة، صالح سليم العموري، المرجع سبق ذكره، ص 36.

(2) مصطفى محمود أبو بكر، المرجع سبق ذكره، ص 234

(3) صلاح الدين محمد عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011 ،ص-249

- تحديد الخبرات التي يمكن اكتسابها في الأجل القصير أثناء العمل.

- تحديد الأنشطة التدريبية التي تفيد الشخص من خارج العمل.

خ. إدارة وتقييم المسار المهني: الذي تم الاتفاق عليه بما في ذلك عمليات المتابعة والمراجعة المستمرة

بغرض تقييم الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تشخيص مشكلات

ومعوقات التقدم في المسار.

د. اتخاذ القرارات التصحيحية: وهذا من قبل الإدارة الازمة لحل المشكلات والتغلب على المعوقات بما في

ذلك تعديل المسار في حالة تعذر الاستمرار في المسار الحالي.(1)

(1) مصطفى محمود أبو بكر، المرجع سبق ذكره، ص 236

الفصل التاسع: تقييم الأداء

تمهيد الفصل:

يعد تقييم الأداء بمثابة مراجعة أو متابعة لبقية سياسات إدارة الموارد البشرية حيث تستطيع الإدارة من خلاله أن تحكم على مدى نجاح سياسة الاختيار للموظفين والعاملين لأن التقييم يبين ما إذا كان الشخص المناسب مكلاً بالوظيفة التي توافق ميوله وقدراته وتناسب مؤهلاته وتنسجم مع طموحاته. وعليه جاء هذا الفصل تحت عنوان: تقييم الأداء، متضمنا النقاط التالية:

أ. ماهية تقييم الأداء

.1. مفهوم تقييم الأداء

.2. أهمية تقييم الأداء

.3. أهداف تقييم الأداء

.4. طرق ووسائل تقييم الأداء

II. مراحل تقييم الأداء

.1. تحديد الغرض

.2. معايير تقييم الأداء

.3. تحديد المسؤول عن العملية

.4. تحديد وقت التقييم

.5. إبلاغ العاملين بالمعايير الأدائية المتوقعة من كل منهم

.6. قياس الأداء الفعلي

.7. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية

.8. إخبار المرؤوسين بنتائج الأداء

.9. استخدام نتائج تقييم الأداء

١. ماهية تقييم الأداء

١. مفهوم تقييم الأداء

إن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو تحقيق أعلى مستوى من الأداء داخل التنظيم وبمستوى من الكفاءة والإنتاجية حيث يعتبر التقييم من الركائز الأساسية المؤثرة على مجالات التطوير والتنمية المختلفة داخل أي منشأة، وبما أن الفرد هو المحور الأساسي في عملية التقييم من خلال إسناد الوظائف إلى الأكفاء من العاملين القادرين على تحمل المسؤولية والهنيوس بأعباء الوظائف لذا كان من الطبيعي وجود معايير ومستويات محددة لتقييم أداء العاملين والتأكد من صلاحيتهم للأعمال المنوطة بهم وقد تعددت التسميات التي أطلقها كتاب الإدارة على تقييم الأداء فقد سميت تارة تقييم الأداء، وسميت بقياس الكفاءة وأخرون سموها بتقييم الكفاءة^(١). ومع تعدد التسمية تعددت من جهة أخرى التعريفات التي تناولت كفاءة أداء الفرد، وذلك بتنوع التوجهات والمنظور الذي تم في ظله وضع التعريف، ونجد أن مجمل التعريفات تصب في أربعة أطر مفاهيمية تغطي جوانب كفاءة الفرد وهي:

- تقييم للعمل والسلوك. إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن "عملية تقييم الأداء هي عملية تقدير أداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه، وتنفيذ العملية لتحديد فيما إذا كان الأداء جيداً أم لا، وفي أي المجالات، هذا الأداء يشمل تنفيذ الأعمال المسندة للفرد أو جهوده أو سلوكه"^(٢). ويشارطه الرأي بعض الدارسين ويقولون أن "تقييم الأداء" هي تلك العملية التي تعنى بقياس كفاءة العاملين وصلاحيتهم وانجازاتهم وسلوكيهم في عملهم الحالي للتعرف على مدى مقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الحالية واستعدادهم لتقلد مناصب أعلى مستقبلاً^(٣). لا يخفى عن هذا التوجه أن تقييم الأداء يتعلق بشكل كبير بمجمل تصرفات الأفراد أثناء إنجازهم لمهامهم بما تتضمنه من سلوكيات اتجاه زملائهم وهذا ما يؤكده كتاب آخرين قائلين أن "تقييم الأداء" هو تقييم شخص من العاملين في المؤسسة على أساس الأعمال التي أتمها خلال فترة زمنية معينة وتقييم تصرفاته مع من يعملون معه". ويتفق مع هذا السياق باحثين آخرين إذ يعبرون عن تقييم أداء الفرد على أنه "إجراء الذي يهدف إلى تقييم منجزات الأفراد عن طريق وسيلة معينة للحكم على مدى مساعدة كل

(١) زويلف مهدري حسن، إدارة الأفراد، المرجع سبق ذكره، ص 178.

(٢) سعاد نافذ البرنوطي، المرجع سبق ذكره، ص 378.

(٣) نصر الله حنا، المرجع سبق ذكره، ص 169.

فرد في إنجاز الأعمال التي توكل إليه وبطريقة موضوعية، وكذلك الحكم على سلوكه وتصرفاته أثناء العمل، وعلى مقدار التحسن الذي طرأ على أسلوبه في أداء العمل وأخيراً على معاملته لزملائه ومرؤوسيه"(1).

- إنجاز الفرد وقدرته على التقدم والتطور. ومن هذا المنظور يعرف الباحثون تقييم الأداء على أنه "تحليل وتقييم أداء العاملين ومسلکهم فيه وقياس مدى صلاحيتهم وكفاءتهم في النهوض بأعباء الوظائف الحالية التي يشغلونها وتحملهم لمسؤولياتهم، وأمكانيات تقلدهم لمناصب ووظائف ذات مستوى أعلى"(2)، ويؤكد بعض الكتاب على هذا الرأي فيقولون أن "تقييم الأداء هو عملية التقييم والتقدير المنظمة المستمرة للفرد بالنسبة لإنجاز الفرد في العمل وتوقعات تنميته وتطويره في المستقبل"(3)، وفي نفس السياق يضيف بعض الدارسين أن تقييم الأداء هو "قياس كفاءة الأداء الوظيفي لفرد ما، وحكم على قدرته واستعداده للتقدم"(4).
- عملية ترتكز على المعلومات. حيث يركز أصحاب هذا التوجه على أهمية المعلومة في عملية تقييم أداء الفرد ويؤكدون أن تقييم الأداء هو "الإجراءات التي تساعد في تجميع، مراجعة، مشاركة وإعطاء واستخدام المعلومات المتجمعة من حول الأفراد لغرض تحسين أدائهم في العمل"(5).
- تقدير للجهود. يثمن أصحاب هذا التوجه عملية تقدير جهود العاملين لتحفيزهم على تطوير أدائهم ويؤكدون أن تقييم أداء الفرد هو "عملية يتم بموجهاً تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل، لتجري مكافأتهم بقدر ما يعملون وما ينتجون وذلك بالاستناد إلى عناصر ومعدلات تتم على أساسها مقارنة أدائهم بها لتحديد مستوى كفاءتهم في العمل الذي يعملونه"(6).

2. أهمية تقييم الأداء

إن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو تحقيق أعلى مستوى من الأداء داخل التنظيم وبمستوى من الكفاءة الإنتاجية، حيث يعتبر التقييم من الركائز الأساسية المؤثرة على مجالات التطوير والتنمية المختلفة داخل أي منظمة

(1) متير نوري، فريد كورتل، إدارة الموارد البشرية، مكتبة المجتمع العربي، عمان،الأردن، 2011، ص322.

(2) هاشم زكي محمود، أساسيات الإدارة، مطبعة دات السلاسل: الكويت، الكويت، 2001، ص 295.

(3) متير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 323.

(4) حسن راوية، محمد سعيد سلطان، المرجع سبق ذكره، ص 238.

(5) يوسف كافي مصطفى، إدارة الموارد البشرية، دار الرواد، عمان،الأردن، 2014، ص 225.

(6) متير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 322.

وبما أن الفرد هو المحور الأساسي في عملية التقييم من خلال إسناد الوظائف، لذا كان من الطبيعي وجود معايير ومستويات محددة لتقييم أداء العاملين والتأكد من صلاحيتها للأعمال المنوطة بهم(1).

تستهدف عملية تقييم الأداء أربعة مستويات وهي مستوى المنظمة، المديرين، مستوى العاملين، ومستوى جماعة /فرع العمل.

أ. أهمية تقييم الأداء على مستوى المنظمة: تظهر من خلال مجموعة من النقاط نذكر منها:

- ايجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي الذي يبعد احتمال تعدد شكاوى العاملين اتجاه المنظمة؛
- رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم بما يساعدهم على التقدم والتطور؛
- تقديم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية كون نتائج العملية يمكن أن تستخدم كمؤشرات تحكم على دقة هذه السياسات؛
- مساعدة المنظمة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة(2)؛
- استقطاب المهارات والكفاءات الالزمة والمميزة من الموارد البشرية، ثم المحافظة عليها من خلال تحسين وضعيتها في العمل(3)؛
- يعتبر بمثابة مبرر للقرارات الإدارية التي تتخذها إدارة الموارد البشرية، كما يعتبر وسيلة لتطوير كفاءات العامل ومهاراته(4)؛

- المساعدة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؛
- اكتشاف المشكلات التي تواجه المنظمة؛
- تقييم جهود التغيير(5).

ب. أهمية تقييم الأداء على مستوى المديرين: تظهر من خلال مجموعة من النقاط نذكر منها:

(1) طه طارق، إدارة الأعمال: منهج حديث معاصر، دار الفكر، الإسكندرية، 2007، ص 178.

(2) يوسف كافي مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص ص 226-227.

(3) Christian Batal, **La gestion des Ressources Humaines dans le Secteur public**, les éditions d'organisation, 2éme édition, paris, France, 2000, p87.

(4) Sid Ahmed Benraouane, **Le Management Des Ressources Humaines – Etude des concepts approches et outils développés par les entreprises américaines**, Office Des Publications Universitaires : Alger, Algerie, 2010, p104 .

(5) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص ص 250،249.

● دفع المديرين والمشرفين إلى تنمية مهاراتهم وإمكانياتهم الفكرية وتعزيز قدراتهم الإبداعية للوصول إلى تقويم

سليم وموضوعي لأداء تابعهم:

● دفع المديرين إلى تطوير العلاقات الجيدة مع المرؤوسيين والتقارب إليهم للتعرف على المشاكل والصعوبات(1):

● تحديد زيادات الأجر، والمكافآت والعلاوات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد وذلك كنوع من المقابل للأداء؛

● تحديد مناسبة الوظيفة الحالية لفرد، وتحديد إمكانية نقله إلى وظيفة أخرى وربما الاستغناء عنه؛

● توجيه المديرين لربط سلوك مرؤوسيهم بنواتج العمل وقيمتها المهنية(2).

ت. أهمية تقييم الأداء على مستوى العاملين: تظهر من خلال مجموعة من النقاط ذكر منها:

● تحسين إنتاجية الفرد وذلك من خلال اكتشاف مواطن قوته والعمل على تعزيزها، ومعالجة جوانب القصور

عن طريق التدريب، والتوجيه وغيرها؛

● تحسين دافعية وحافزية العامل، فإن شعور الفرد واعتقاده بأن المكافآت ترتبط بتقييم الأداء يزيد من

دافعية الفرد وحماسه للعمل(3)؛

● تجعل العامل أكثر شعور بالمسؤولية وذلك لزيادة شعور بالعدالة وأ بأن جميع جهوده المبذولة تأخذ بالحسبان

من قبل المنظمة؛

● دفع العامل للعمل باجتهد وجدية وإخلاص ليترقب فوزه باحترام وتقدير رؤسائه معنوياً ومادياً(4)؛

● تقديم معلومات للعاملين أنفسهم عن جودة وكفاءة أدائهم لأعمالهم، وذلك لتحسينه إلى الأفضل(5).

ث. أهمية تقييم الأداء على مستوى فريق/جامعة العمل:

إن تقييم الفرد قد يتطلب تقييم بعض السلوكيات المتصلة بالعمل التأزري والعمل الفريقي، وبالتالي فإن تقييم

أداء العاملين يشجع على التفاعل والتآزر والتعاون وتبادل المعرفة مما يساعد

(1) توفيق عبد الرحمن، **مبادئ تقييم الأداء**، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2004، ص 73.

(2) سعد عامر أبو شندي، **إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية**، ط 1، دار أسماء، عمان، الأردن،

95.2011

(3) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 248.

(4) توفيق عبد الرحمن، المرجع سبق ذكره، ص 73.

(5) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 95.

على تحسين فعالية ونجاح فرق / جماعات العمل(1).

3. أهداف تقييم الأداء

إن القيام ببرامج تقييم الأداء يعمد إلى تحقيق العديد من الأهداف، ويرى بعض الدارسين أن أهداف تقييم الأداء يندرج ضمن نوعين من الأهداف هما:

أ. هدف إداري: يتضمن الهدف الإداري جملة من الأهداف الفرعية، نذكر منها:

- توزيع العمل على العاملين حسب قدراتهم ومهاراتهم؛

- اكتشاف العاملين المؤهلين لشغل وظائف قيادية(2)؛

- إعادة تصميم نظم الأجر والكافآت والتعويض؛

- إعادة تصميم نظم النقل والترقية والتطور المهني والوظيفي؛

- إعادة تصميم نظم الاستبقاء أو الاستبعاد؛

- إعادة تقييم وتحديد قيمة الوظيفة بين الوظائف الأخرى؛

- تستخدم نتائج تقييم الأداء كمؤشر على صدق اختبارات الاختبار؛

- تستخدم التقارير المنشورة والناشرة من تقييم الأداء كإطار مستند يدعم الممارسات القانونية لإدارة الموارد البشرية. مثل الأجر المحددة، النقل، الاستبعاد والتي تشير كثير من المشاكل سواء على المستوى القانوني أو مستوى النقابات العمالية (3)؛

- توفير معلومات فنية وواضحة وموضوعية وصحيحة عن أداء الموارد البشرية؛

- معرفة حقيقة مستوى أداء العاملين؛

(1) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 249.

(2) محمد قاسم القربيوني، المرجع سبق ذكره، ص 188.

(3) سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية، جامعة قناة السويس، مصر، 2009، ص 513.

- توجيه وإرشاد الرؤساء المباشرين(1);
 - أداة رقابية، حيث يتبيّن في نهاية الفترة التقييمية دور الموظف في تحقيق المنظمة لأهدافها;
 - أداة توجيه وتقويم، حيث يتم تحديد مواطن الضعف والقوة وتوجيه الموظف على هذا الأساس;
 - أداة تخطيطية، حيث تحدد أهداف الموظف المستقبلية(2);
 - تحديد الأفراد الممكن توقيتهم؛
 - تحديد الأهداف الخاصة بالأداء؛
 - تقديم تغذية مرتبة للعاملين في مستويات أدائهم؛
 - المساعدة في تخطيط المسار الوظيفي (3)؛
 - تفادي المحسوبية عن طريق توحيد الأسس التي يتم عليها بناء الترقية وزيادة الأجور وتوحيد الأسس التي عليها الفصل أو توقيع الجزاءات؛
 - تشجيع المنافسة بين الأقسام المختلفة لزيادة إنتاجيتهم؛
 - تسهيل تخطيط القوى العاملة عن طريق معرفة الأفراد الذين يمكن أن يتدرّجوا في مناصب أعلى في المستقبل (4).
- ب. هدف تطويري: وذلك عن طريق تحديد نقاط الضعف عند العاملين تمهدًا للتغلب عليها بالإضافة إلى زيادة حفز العاملين عن طريق استخدام طرق موضوعية في عملية التقييم.
- العدالة والدقة في المكافآت؛

(1) محمد جاسم الشعبان، محمد صالح الأبعع، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2014، ص260.

(2) رولا نايف المعايطة، صالح سليم الحمورى، المرجع سبق ذكره، ص117.

(3) منير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 324

(4) توفيق عبد الرحمن، المرجع سبق ذكره، ص 73.

- توفير نظام اتصالي ذو اتجاهين؛
- تحديد الاحتياجات التدريبية؛
- المساعدة في تحسين مستوى الأداء الماضي(1)؛
- تنمية المنافسة بين الأفراد وتشجيعهم علىبذل مجهد أكبر حتى يستفيدوا من فرص التقدم المفتوحة أمامهم؛
- معرفة الأفراد الذين يحتاجون إلى عناية خاصة أو تدريب مميز لتحسين كفاءتهم؛
- المحافظة على مستوى عال مستمر للكفاءة الإنتاجية؛
- مساعدة المشرفين على تفهم العاملين تحت إشرافهم وتحسين الاتصال بهم، مما يساعد على تقوية العلاقات بين الطرفين، وزيادة التعاون بينهم لرفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية، ولتنمية قدرات الأفراد من ناحية أخرى للاستفادة من فرص التقدم(2)؛
- الانبهار لمؤشرات عدم الكفاءة في العمل(3).

لكن ما يتجلّى في الواقع أن معظم المؤسسات تضع برامج تخدم الهدف الأول دون تحقيق الهدف التطويري.

4. طرق ووسائل تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء عملية إدارية يتم من خلالها تحديد مدى كفاءة العاملين للأعمال المنوطة بهم، واستجاباتهم للتطورات والتقدم الذي يحدث داخل التنظيم وقد نتجت جهود العلماء والباحثين عن عدة طرق للتقييم منها التقليدية ومنها الحديثة لجمع المعلومات المتعلقة بأداء العاملين التي يجب تقييمها ضمن الإطار العام لاحتياجات المنظمة وتوقعاتها، حيث تختلف الطرق الواجب استخدامها باختلاف أهداف التنظيم، وهذه الطرق تتفاوت في سهولة القيام بها وفي تكلفتها وقدرتها التنبؤية على معرفة الأشخاص الأكفاء في العمل ويمكن تصنيف هذه الطرق إلى:

(1) متير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 324.

(2) توفيق عبد الرحمن، المرجع سبق ذكره، ص 73.

(3) محمد قاسم القربي، المرجع سبق ذكره، ص 188.

أ. المدخل المقارن: يتكون المدخل المقارن في تقييم الأداء من أساليب عدة تستند إلى تكليف القائم على التقدير

بمقارنة أداء الفرد بأداء الآخرين من زملائه، ومن هذه الأساليب نذكر ما يلي:

طريقة الترتيب: بموجب هذه الطريقة يقوم المدير أو المشرف بترتيب الأفراد حسب كفاءتهم ومن



خلال مقارنة كل فرد منهم بأقرانه، أي يضع أكثرهم كفاءة على رأس القائمة وأقلهم في نهايتها،

ويفضل استخدام هذه الطريقة عندما يكون عدد الأفراد المطلوب تقويم أدائهم قليل ويعيدها أن

الفرق في الكفاءة لا تتضح تماماً من خلال هذه الطريقة مما يؤدي إلى غبن حقوق بعض الأفراد

وتقدير آخرين بمستوى أعلى من استحقاقهم الحقيقي(1)، وتنجح هذه الطريقة في المؤسسات التي

تمتلك الاستقلالية في تعيين العاملين وإنتهاء خدماتهم بناء على الأداء(2).



طريقة مقارنة أزواج من العاملين: تعتمد هذه الطريقة على مقارنة أزواج من العاملين، حيث

يقارن كل عامل في قسم أو مجموعة معينة مع بقية العمال في هذه المجموعة، مما يسهل عملية

المقارنة وربما يجعلها أكثر دقة. ويتم ترتيب العامل حسب عدد المرات التي يمتاز (أو لا يمتاز) فيها عن

أقرانه، وتجري هذه العملية بالنسبة لكل الأفراد في المجموعة. ويحسب عدد الأحكام التي يصدرها

المشرف على مرؤوسيه طبقاً لعدد المقارنات بين الأزواج(3).



طريقة التوزيع الإلزامي: بموجب هذه الطريقة فإن مجموعة الأفراد المطلوب تقويمهم يجب أن

تتخصّص للتقسيم: (10 بالمئة امتياز، 20 بالمئة جيد جداً، 40 بالمئة جيد، 20 بالمئة مقبول، 10 بالمئة

ضعف) وبالرغم من أن هذا الأسلوب يضع الطريقة أساساً محدداً لعملية تقويم الأداء، وينبع

المقيم من التساهل أو التشدد في قياس الأداء، إلا أنه قد لا يتوافر عدد يكفي لعمل هذه

التقسيمات، أو لا تتوفر نفس نسب التوزيع بين ممتاز وضيق في مجتمع الأفراد، كما أنه قد يظلم

بعض الأفراد بوضعه في تقدير أقل(4). ويمكن حل هذه المشكلة بالاعتماد على هذه النسب بشكل

تقريبي وأنها موضوعة للاسترشاد والإجبار المديرين على توزيع العاملين على عدة تقديرات(5).

(1) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 270.

(2) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 102.

(3) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص 26.

(4) مصطفى نجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية، دار الشروق، عمان،الأردن، 2000، ص 93.

(5) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 103.

بـ. مدخل السمات: إن مناهج السمات المستخدمة في قياس وتقدير الأداء تصمم من أجل قياس الخصائص والسمات العامة للأفراد مثل الاستقلال، الإبداع، المبادرة، والقيادة، وهذه السمات من المهم التعرف عليها نظراً لارتباطها بالأداء الوظيفي والأداء التنظيمي ككل، وتعتمد هذه الطريقة على تحليل الوظيفة عند تصميمها، وما لم يتم تصميماً لها فسوف لا يمكن الاستفادة منها خاصة في جانب تطوير الموظفين، وتضم طرق السمات مجموعة من الطرق الفرعية ذكر منها:

- طريقة القياس المدرج: وهي من أقدم أشكال تقويم الأداء، حيث يقوم المشرف بتقويم أداء موظفيه باستخدام ميزان مدرج من متربع إلى منخفض أو بالأرقام من واحد إلى ثلاثة أو خمسة أو بتقديرات من ممتاز إلى غير مرض، وتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة ويعتمد احتمال التحيز من الشخص القائم بالتقويم(1).
- طريقة القوائم: يستعمل المشرف في هذه الطريقة قائمة تحتوي على جمل متعددة تصف مستويات مختلفة لأداء العاملين. ويختار المشرف تلك الجمل التي يعتقد أنها تصف أداء العامل الذي يقوم بتقييمه. وقد تفيد هذه الطريقة إذا أمكن وضع جمل نمطية لكل نوع من الأعمال أو الوظائف. وذلـ بعد اختيار هذه الجمل والتأكد من صحتها ودقتها وسلامة لغتها ودلالتها على أداء العامل وسهولة فهمها من جانب المقيمين(2).
- طريقة مقياس المعيار المختلط: ترتكز هذه الطريقة على مقارنة سمات الفرد بمعيار محدد، حيث يعطي المقيم ثلاثة جوانب يتم على أساسها تقييم الصفة المعينة، ثم يقوم المشرف بالتعرف على كل جانب ودمجهما معاً ومقارنتها بالمعيار المحدد في إطار المقارنة التالية: أفضل من، مساوية لـ، أو أقل من(3).
- طريقة التقارير: حيث يقوم المشرف عن العمل بتسجيل أداء القوى العاملة من خلال تقييم أعمالهم التي قاموا بها خلال فترة زمنية، ومن خلال عناصر ومعايير محددة تؤخذ في الحسبان عند إعداد هذا التقويم، وتمتاز التقارير بالشمول، بما يكسبها صفات الموضوعية والدقة وفي ذات الوقت

(1) محمود عبد الفتاح رضوان، *تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص 23.

(2) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص 256.

(3) سيد محمد جاد الرب، المرجع سبق ذكره، ص 530.

يمثل الشمول عبئاً على المقوم فضلاً عما تحتاجه هذه التقارير من فترات زمنية طويلة في كتابتها وإعدادها.

وتتطلب هذه الطريقة أن يكون المشرف ملماً بقدرات مرؤوسيه، وأن تكون عند قدرة تحليلية حتى يستطيع أن يبرز نواحي القوة والضعف في أداء من يقوم بتقييمهم⁽¹⁾.
ت. **مدخل السلوك:** جاءت طرق السمات لتعالج الصعوبات والمعوقات التي كانت تواجه طرق السمات والتي كانت أبرزها غموض وعدم موضوعية السمات في التقييم، من طرق السلوك نجد:

- **طريقة الأحداث الحرجة:** تقوم على رصد وتسجيل الأحداث الإيجابية التي تؤكّد كفاءة الفرد في عمله وكذلك الأحداث السلبية التي تدل على عدم كفاءة هذا الفرد ويتم في نهاية العام إجراء مقارنة جوهرية بين هذه الأحداث والوصول وبالتالي إلى تقويم موضوعي متكمّل لهذا الفرد، وتتميز هذه الطريقة بالموضوعية، وقدرتها على تحديد نواحي الضعف في أداء الفرد كما تتيح للرئيس إعطاء العامل تغذية راجعة في الوقت المناسب بشأن ما يقوم به بصورة جيدة أو سيئة. وكذلك يفيد هذا الأسلوب المدير في ربط الأحداث بمدى فائدتها ومساعدتها العمل على تحقيق أهداف المنظمة. ولكن يؤخذ عليها اضطرار المشرف أو المقيم إلى ملازمة القوى العاملة ومراقبتهم عن قرب وتدخله في كل ما يفعلون، مما يشعرهم أنهم محل مراقبة شديدة وإشراف صارم، كما أن الأحداث الحرجة يمكن أن تكون فريدة وهذا لا تسمح بالمقارنة مع العاملين الآخرين⁽²⁾. ويلزم لنجاح هذه الطريقة عدة شروط منها:⁽³⁾

- على المدير أن يكون مستوعباً لطبيعة عمل كل فرد من مرؤوسيه وما يتضمنه من أحداث هامة ونقطات

حرجة؛

- أن يناقش هذه الحالات والأحداث الحرجة مع مرؤوسيه والاستماع إلى وجهة نظرهم فيها؛
- أن يسجل المدير تصرف الفرد حال حدوثه ومناقشته معه لتحديد الجوانب الإيجابية والسلبية فيه.

(1) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 262-263.

(2) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 268.

(3) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 105.

- طريقة قائمة المراجعة السلوكية: وهي من الطرق القديمة وت تكون من مجموعة من الجمل والعبارات والاستفسارات والتي يعتقد المقيم أنها تعكس خصائص أو سمات أو سلوك أداء الأفراد وعلى سبيل المثال، فإن قائمة المراجعة السلوكية والتي تصمم من أجل تقييم أحد رجال بيع الحاسب الآلي يمكن أن تحتوي على الجمل والاستفسارات التالية:(1)
 - هل رجل البيع قادر على شرح الجهاز بوضوح؟
 - درجة معرفته بالتطورات الحديثة في التكنولوجيا؟
 - قدرته في أن يكون عاملاً موثوقاً فيه ويتميز بالهدوء والاستقرار؟
 - التفاعل السريع مع حاجات العملاء؟
 - مدى صحة أوامر الشراء والبيع التي يصدرها.
- طريقة مقياس التقدير المعتمد على الجوانب السلوكية: تتركز هذه الطريقة على نموذج تقييم يتضمن عدداً من عناصر الأداء، يكون لكل عنصر عدد من الأمثلة السلوكية التي تبين درجات متفاوتة من الأداء والأمثلة السلوكية وأوزانها من خلال الخطوات التالية: تحديد مستوى الأداء المرتفع والمتوسط والمنخفض لكل بعد من الأبعاد، من ثم تحديد نمط السلوك الوظيفي المميز والمتوسط والضعيف، صياغة عبارات لكل نمط من أنماط السلوك الوظيفي ليتم تحديد درجة الفاعلية من خلال إعطاء قيمة رقمية معينة باستخدام مقياس يتراوح في العادة من 1 إلى 7 أو من 1 إلى 9. تتميز هذه الطريقة بأنها: تركز على سلوك الموظف وليس صفاتاته، تسهم في العدالة في التقييم وتتوفر تغذية عكسية جيدة للموظفين، إلا أنه يؤخذ عليها أنها تقتضي وقتاً وجهداً كبيراً لإعدادها، كما تتطلب نماذج كثيرة لكي تتناسب الأنواع المختلفة من الوظائف(2).
- مقاييس ملاحظة السلوك: وهو يتشابه مع طريقة المقياس المعتمد على الجوانب السلوكية، حيث كل منها تعتمد على الأحداث الطارئة، وتصمم طريقة مقاييس وملاحظة السلوك لكي تقيس كيف يتكرر كل سلوك من السلوكيات التي يتم ملاحظتها. وتسمح هذه الطريقة للقائمين بالتقدير باستخدام الملاحظة

(1) سيد محمد جاد الرب، المرجع سبق ذكره، ص534.

(2) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص ص212-214.

أفضل من الحكم الشخصي في مقياس تكرار السلوك، ويمكن للملاحظ أن يقدم المعلومات المفيدة للعامل الذي قيمه، والشركات التي استخدمت هذه الطريقة أوضحت أنها تفضلها على الطرق الأخرى،

وذلك للأسباب التالية:(1)

- تحقق الموضوعية في التقييم:
- تميز بين الأداء الجيد وغير الجيد:
- تقدم التغذية المرتدة الصحيحة:
- تحدد الحاجات التدريبية المطلوبة.

ث. مدخل طرق النتائج: ويقوم هذا المدخل على أساس تقويم أداء العامل، وهذه النتائج يشترك فيها الرئيس ومرؤوسه، فهذه الطريقة تخلق نوعاً من التعاون في الأداء والمشاركة في المسؤولية، فتشجع روح الطمأنينة والأمان في نفوس العاملين وتجعلهم أكثر استجابة لعملية التقويم(2).

طريقة الإدارة بالأهداف: تعتمد هذه الطريقة على أن العبرة بالنتائج،(3) وهي أسلوب منظم

للتقييم، يتفق بموجبه الرؤساء والمرؤوسين على الأهداف العامة، وال المجالات الرئيسية للنتائج التي تدخل في مسؤولياتهم، والمعايير التي تستخدم لقياس التقدم نحو الهدف، وبالتالي فال فكرة الأساسية في تطبيق هذا الأسلوب هي في تقدير الرقابة الذاتية لدى العامل إلى درجة كبيرة، ولكن ذلك عن

طريق الخطوات التالية:

- تحديد الهدف بشكل جماعي:
- وضع خطة عملية التنفيذ:
- تحديد مجموعة من أنماط السلوك الضرورية لأداء الوظيفة:
- تعريف المرؤوسين بمستويات الأداء ومكافأة النتائج الإيجابية:
- قيام العامل نفسه بمراجعة أدائه وعرض ذلك على رئيسه.

(1) سيد محمد جاد الرب، المرجع سبق ذكره، ص ص 536-537.

(2) مصطفى نجيب شاويش، المرجع سبق ذكره، ص 96.

(3) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 105.

ومن أهم مميزاتها:

تشجيع الأفراد في تحديد أهداف خلاقة، مما يزيد من دافعيتهم، طريقة موضوعية، تؤدي إلى تعريف الأفراد بما هو مطلوب منهم مسبقاً وما هي امكانياتهم، كما أن هذه الطريقة تسهل من عملية التخطيط والتنسيق في الأهداف العامة للمنظمة(1). كما تتيح الفرصة للمشاركة الإيجابية من طرف العاملين، وتؤدي إلى تحسين الاتصالات بين الرئيس والمُؤوس(2).

لكن من المأخذ على هذه الطريقة: تؤكد بدرجة كبيرة على النتائج مما يؤدي إلى إهمال كيفية تحقيق هذه النتائج، كما أنه من الصعوبة مقارنة مستوى أداء الأفراد المختلفين، لاختلاف درجة صعوبة الأهداف، صعوبة تطبيق هذه الطريقة في الواقع العملي لأنها تحتاج إلى مهارات عالية(3). بالإضافة إلى إمكانية تعارض الأهداف التي تم وضعها مع بعضها البعض(4).

ج. مدخل التغذية المرتدة: يمكن تقسيم هذا الأسلوب إلى ثلاثة طرق، وتمثل في:(5)

- **أخبر وأنصت:** أين تدار المقابلة عادة على جزأين ويختص الجزء الأول منها بعملية التقييم وفيها يخطر المُؤوس بجوانب قوته وضعفه وأية إجراءات علاجية قد تكون ضرورية، أما الجزء الثاني يتم تشجيع المُؤوس على الإعراب عن أحاسيسه الصادقة تجاه التقييم، ليتم مناقشة الاعتراضات بين المقيم والمُؤوس، وهذا ما يضمن علاقة طيبة بين المقيم والمُؤوس، حيث يخرج من عملية التقييم وقد تبني اتجاهها إيجابيا نحو المقيم والمنظمة، لكن يؤخذ على هذه الطريقة، عدم وضوح الفكرة لدى المُؤوس عن أدائه هل هو إيجابي أم سلبي، وكيف يصل إلى تحسين أدائه.

- **أخبر وبع:** يهدف هذا الأسلوب إلى إخبار المُؤوسين بتقييمهم بدقة بقدر الإمكان ويقوم المقيم أساسا بإخبار المُؤوسين، بكيفية قيامه بوظيفته، و يجعله يقبل خطط التقويم، ويقنعه أخيرا

(1) محمد الصيرفي، *قياس وتقدير أداء العاملين*، ط 1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 145-150.

(2) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص 212.

(3) محمد الصيرفي، *قياس وتقدير أداء العاملين*، المرجع سبق ذكره، ص ص 145-150.

(4) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص 212.

(5) عشماوي محمد عبد الوهاب حسن، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسيير والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص 230-231.

باتباع الخطة التي تم تلخيصها بهدف الإصلاح، ونجد أن اقتراحات من يحظون بالاحترام من الرؤساء

تميل إلى كونها أكثر قبولاً من المسؤولين من المستويات الوسطى.

حل المشكلات: يلعب هنا المقيم دور المعاون أكثر منه محكم، من خلال معاونة المسؤولين على

إصلاح أدائهم وتطويره، وفي هذه الطريقة فإن اقتراحات الإصلاح والتطوير تأتي من المرفوض، أما

المقيم فيلعب دور المنشط للأفكار وليس التأثير عليها.

إن عملية قياس أداء العنصر البشري عملية معقدة تتدخل فيها كثير من القوى والعوامل، لذا يجب على القائمين بها في المنظمات المختلفة أن يخططوا لها جيداً وأن يتبعوا خطوات منطقية متسلسلة كي يحقق قياس الأداء أهدافه وأهم هذه الخطوات:(1)

- وضع معايير قياس الأداء:

- تحديد طرق قياس الأداء:

- تحديد مصادر جمع البيانات لتقرير قياس الأداء:

- تحليل تقارير قياس الأداء:

- مناقشة تقارير الأداء مع العاملين:

- تحديد مدة (عدة مرات) قياس الأداء.

III. مراحل تقييم الأداء

تطلب عملية تقييم الأداء جملة من المتطلبات وجب أن تتوافر حتى تنجح عملية تقييم الأداء،

من هذه المتطلبات يمكن أن نذكر ما يلي:(2)

• أن يكون هناك تفاهم مشترك بين المدير والموظف وخاصة فيما يتعلق بمواقع المسائلة عن العمل وأهدافه؛

(1) مصطفى نجيب شاويش، المرجع سبق ذكره، ص 101.

(2) الشريف طلال عبد الملك، الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بإدارة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 89_90.

• أن يكون هناك تقييم مستمر للأداء والتقدم في ضوء المسائلة عن العمل، وأهدافه ولكي تتصف هذه المرحلة

بالفاعلية والإنصاف والعدالة والكفاءة فإنها لابد أن تقترب بعنصر الزمن ومحنتي تقارير الكفاءة؛

• لابد من التسجيل الرسمي للأداء عن طريق استيفاء بيانات استمارية تقييم الأداء؛

• أن يكون هناك مناقشة منهجية لتقييم الأداء؛

• أن يختتم التقييم بنتائج رسمية ذات فائدة للعاملين من تعويض وزيادة الاستحقاقات والمكافآت.

وفي الإجمال يمكن وضع مراحل تقييم الأداء على النحو التالي:(1)

1. تحديد الغرض: وهو عملية تحديد الهدف الذي تسعى له الإدارة من وراء العملية وجمعها لهذه المعلومات

والبيانات، فالأهداف تساعد على توضيح الأمور على مستوى الفرد والجماعة والدائرة وهي تعطي المشروعية لما

هو متوقع من الأفراد والجماعات. وحينما تكون هنالك أهداف واضحة ومشتركة للمنظمة ككل وعلى جميع

المستويات، فهذا يساعد على:(2)

• أن يتفهم كل فرد بوضوح دوره وما هو متوقع منه ومساءلته؛

• تكامل فعال رأسي وأفقي للأهداف والأعمال في المنظمة؛

• استثمار أفضل لإمكانيات الفرد من خلال مواءمة الأهداف مع القدرات؛

• دافعية أعلى من خلال التوجيه والرقابة الذاتية في إطار محدد من المسائلة؛

• أساس جيد للتخطيط والرقابة؛

• تقليص النزاع بين الأدوار وتحسين العلاقات في المنظمة؛

• زيادة الانضباط والانتماء والالتزام، حيث يشعر الفرد بالارتباط برسالة المنظمة.

تعمل الإدارة على وضع أهداف واضحة لكل مجال ونشاط، وهذا لأن الأداء والنتائج تؤثر مباشرة على بقاء

المنظمة وزدهارها، حيث يمكن توظيف عملية تقييم الأداء لعدة أغراض منها ما يلي: (3)

(1) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

(2) حسين حريم، المرجع سبق ذكره، ص 255.

(3) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

- تقديم معلومات للعاملين أنفسهم على جودة وكفاءة أدائهم لأعمالهم.
 - تحديد مستوى الأجر والكافئات والعلاوات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد وذلك مقابل الأداء.
 - تحديد الوظيفة الحالية المناسبة، والوظيفة المستقبلية التي يمكن أن ينقل لها العامل، أو الاستغناء عن العامل وهذا في حالة لم يكن على المستوى المطلوب في الوظيفة الحالية:
 - التعرف على الأعمال والمهام التي من الممكن أن تسند إلى الموظف وهذا في حالة الحاجة إلى هذه المهام؛
 - تحديد أوجه القصور في أداء الفرد، واحتياجاته إلى التطوير والتنمية وذلك من خلال جهود التدريب؛
 - إجبار المديرين أن يربطوا سلوك مرؤوسهم بنوافع العمل وقيمتها النهاية.
2. معايير تقييم الأداء: وهي تلك العناصر التي تستخدم كركائز للتقييم وتصنف هذه المعايير إلى: معايير نوافع الأداء، معايير سلوك الأداء، معايير صفات شخصية(1).
- معايير صفات شخصية: تركز هذه المعايير على خصائص وسمات شخصية ينبغي أن تتوافق في الشخص لكي يتمكن من أداء العمل على المستوى المطلوب، وتشمل مثلاً الاهتمام، الولاء، مهارات التفاعل، والاتصال، والقيادة وغيرها. مثل هذه المعايير تركز على نوع الشخص وليس ما يقوم به أو ينجذبه في العمل. وهي تصلح لبعض الأعمال التي يصعب مشاهدتها أو ملاحظتها. إلا أن هذه المعايير قد لا تكون مؤشرات ثابتة وموثوقة للدلالة على مستوى الأداء الفعلي للعمل. وقد تتعرض المنظمات التي تعتمد عليها في تقييم أداء العاملين وتستخدمها أساساً في قرارات الترقية والزيادات والفصل وغيرها، للمحاكم والقضاء في الدعاوى التي يرفعها العاملون المتظلمون، ولذا يفضل استخدام معايير أدائية أخرى.
 - المعايير السلوكية: تهتم هذه المعايير بكيفية قيام العامل بأداء وانجاز العمل. وقد تشمل سلوكيات إيجابية ذات علاقة بأداء العمل أو سلوكيات غير بناءة عامة مثل التغيب عن العمل، التأخر عن العمل، الإهمال وغيرها. وبالنسبة للسلوكيات الإيجابية فيمكن استخدامها لأعمال عديدة ومختلفة، وتتيح للشخص المقدر /المقيم أن يأخذ في الاعتبار عوامل لا تخضع لسيطرة العامل وتأثير على الأداء، وتسمح بتقييم قبول السلوكيات. ومن بين أهم سلبيات هذه المعايير هي عدم موضوعيتها وقابليتها للتحيز. وتنطبق هذه المعايير السلوكية بشكل خاص على الأعمال التي تتضمن التفاعل بين الأفراد (مثل أعمال خدمات الزبائن،

(1) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 25 - 31

والوظائف الإداري) مثل المودة، والصداقة وغيرها. والمعايير السلوكية مفيدة بشكل خاص في تطوير العاملين إذا ما تم جمعها مع التغذية العكسية.

- **معايير النتائج الموضوعية:** وهذه المعايير تعنى بقياس ما تم إنجازه وإنتاجه فعليا بدلا من كيفية إنجازه.

وقد تكون مناسبة إذا كانت المنظمة غير معنية وغير مهتمة بكيفية تحقيق النتائج، ولكنها لا تناسب كل الأعمال. وهذه المعايير تستخدم على نطاق واسع على مستوى فرق العمل، الوحدات التنظيمية أكثر مما هي على مستوى قياس أداء الفرد منفردا. وذلك لأن من الصعب بصورة عامة تحديد النتائج على مستوى الفرد لأن أداءه يعتمد كثيرا على الآخرين. ومن الانتقادات التي توجه لهذه المعايير أنها تقيس جوانب هامة وفي العمل يصعب ترجمتها كميا. وكذلك يمكن أن تسبب مشكلات غير متوقعة عن طريق تشجيع الذهنية/العقلية بين العاملين "تحقيق النتائج مهما كان الثمن".

وتصنف معايير النتائج غالبا إلى أربعة أنواع وهي:

- **معايير كمية:** وعبر بشكل كمي عن عدد الوحدات/العناصر المتوقع إنجازها من قبل فرد/جماعة (عدد المخرجات/ الخدمة).

- **معايير التكلفة:** وتعبر عن مقدار النفقات أو المصاريف المتوقعة لإنتاج وحدة أو إتمام العملية بصورة عامة.

- **معايير الجودة:** تعبر عن مستويات الجودة المطلوب تحقيقها في السلعة/ الخدمة المقدمة أو العمل المنجز.

- **معايير زمنية:** وتمثل مقدار الوقت الذي يجب أن يتم خلاله إنجاز العمل أو إنتاج السلعة أو تقديم خدمة.

إن معظم الأعمال لا يتم إنجازها والقيام بها بشكل جيد دونما إنجاز والقيام بالعديد من الواجبات والمهام المتنوعة بشكل جيد، وهذا يتطلب استخدام مهارات وقدرات وسلوكيات متنوعة والتي يعكسها الوصف الوظيفي، ومن ناحية أخرى يغطي جميع جوانب العمل، ولذلك لابد من استخدام مقاييس الأداء المتنوعة، فبعض مهام/واجبات العمل قد تتطلب معايير خصائص/سمات الفرد والبعض الآخر تتطلب مقاييس سلوكية، وثالثة تطلب مقاييس النتائج.

وهكذا ينبغي استخدام مجموعة محددة من مجالات الأداء التي تغطي جميع الجوانب أي عمل تقريباً وضع وزن معين لكل معيار أداة.

يفضل حين تقييم أداء الأعمال التي تتطلب استخدام عدة معايير مختلفة، أن يتم توضيح أهمية كل معيار من خلال وضع وزن (نقاط) معينة لكل معيار ويتحدد ذلك حسب أهمية كل منها للعمل، ويتوقف ذلك على تكرار الواجب وأهميته.

وتتجدر الإشارة إلى أنه يجب مراجعة المعايير الأدائية التي يتم وضعها لكل عمل في ضوء أي تغيير في العمل أو غيره، مما تقتضي إعادة النظر في هذه المعايير(1).

عند استخدام المعايير يجب مراعاة مجموعة من المبادئ نذكر منها: (2)

- يجب الاستعانة بعدد كبير نسبياً من المعايير وذلك لتعدد الأنشطة التي يمارسها المرؤوسون؛
- يجب أن تكون موضوعية، أي تعبر عن المقومات الأساسية التي تستلزمها طبيعة العمل؛
- صدق المعيار، بحيث تكون العوامل المدرجة في المعيار تعبر بصدق عن الخصائص التي يتطلبه الأداء؛
- ثبات المقياس أو المعيار؛
- التمييز، ويعني ذلك حساسية المعيار لإظهار الاختلافات في مستويات الأداء مهما كانت بسيطة؛
- السهولة في استخدام المعيار؛
- قابلية القياس.

3. تحديد المسؤول عن العملية: يمكن أن يقوم بهذه العملية أي من الأطراف التالية: الرئيس، المرؤوس، زملاء العمل، لجنة التقييم، التقييم الذاتي والعملاء.

• تقييم الرئيس: تعتبر الطريقة الأولى الأكثر شيوعاً، وذلك بناء على الفرضية القائلة بأن الرئيس المباشر هو أقدر الناس على ملاحظة سلوك مرؤوسيه وتقييمهم بحكم الاتصال المباشر والمستمر بهم(3)، كما يمكن

(1) محمود عبد الفتاح رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

(2) المرجع السابق، ص ص 25-31.

(3) منير نوري، *تسخير الموارد البشرية*، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2014، ص 341.

تقوية هذه الطريقة من خلال قياس الرئيس الأعلى من الرئيس المباشر باعتماد التقييم، إلا أن المسؤولية الرئيسة في التقييم تقع على عاتق الرئيس المباشر. وفي كثير من الحالات يخضع الرئيس المباشر لنوع من الرقابة في هذا المجال، وهذا للتأكد على موضوعية التقييم، وتم مراجعة تقييم الرئيس المباشر من قبل الرئيس الأعلى الذي يتولى اعتماد التقييم، لضمان عدالته، ودقته، وإجرائه على نحو سليم(1).

- **تقييم المرؤوس:** وتمثل الطريقة الثانية في قيام المسؤولين بتقييم الرؤساء، فهي تخص تلك المنظمات ذات المواقف الحرجية، وذات الحساسية العالية، يؤخذ على هذه الطريقة أنها تناقض مبادئ الإدارة، بالإضافة إلى ما يلاقيه المسؤولين من احتجاج من قبل الرؤساء.(2) إلا أنهاتمكن من كشف الجوانب القيادية للرئيس كون القدرة على القيادة تعتمد بدرجة ما على حسن التعامل مع المسؤولين والقدرة على التأثير فيهم(3).

- **تقييم زملاء العمل:** أما الطريقة الثالثة والمتمثلة في تقييم الزملاء وهي نادرة الاستخدام نظراً للمشكلات التي تحدثها خاصة في العلاقات الاجتماعية داخل العمل،(4) كما قد يشوب هذه الطريقة المجاملة المتبادلة بين الزملاء(5)، يمكن الاعتماد عليها بغرض تحديد الاستعدادات القيادية والإدارية المحتملة لدى قادة ومديري المستقبل.

- **تقييم لجنة التقييم:** فيما يخص الطريقة الرابعة والتي تستخدم لجنة من الرؤساء يعملون على وضع تقييم مشترك بينهم لكل مرؤوس على حدة(6). وهذه الطريقة جيدة وأقرب إلى الموضوعية والعدالة، لأنها تقلل من التحيزات الشخصية للرؤساء، إلا أنها من جانب آخر، وفي حال عدم قرب المقومين من المسؤولين في العمل، قد تحيل التقييم إلى حصيلة جهل مشترك، وتميل بعض المؤسسات إلى تكليف كل عضو في لجنة الرؤساء ملء نموذج التقييم كل على حدة ثم يتم جمع وتبويب كل النماذج في جدول واحد. وهذا يساعد في إعطاء التقييم الشكل الموضوعي الذي يبعده عن الفردية. ومن ميزات هذه الطريقة

(1) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص97.

(2) سيرينة مانع، أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 227.

(3) محمد قاسم القربي، المرجع سبق ذكره، ص 213.

(4) نجم عبد الله العزاوي، عباس حسين جواد، الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010، ص 391.

(5) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص97.

(6) سيرينة مانع، المرجع سبق ذكره، ص 227.

أنها توفر تغذية راجعة للموظف من أكثر من مصدر، والحصول على تقييم أكثر دقة وثباتاً وموثوقية ذلك أن المقوم لا تربطه بالمقوم علاقات عمل، كما أن ثقة الموظف بنتائج التقييم تكون عالية فيقبلها، فتكون أكثر فائدة في توجيهه وتنميته. أما عيوبها فتتمثل في شعور الرئيس المباشر بعدم المسؤولية عن مرؤوسه مما يضعف التوجيه، كما أنها تحتاج وقتاً طويلاً لإنجازها، علاوة على أن ما يتضمنه التقييم من تنوع قد يفتح المجال للاختلافات بين المقومين(1).

- **التقييم الذاتي:** أما الطريقة الخامسة فتتمثل في التقييم الذاتي، وهنا يسمح للمرؤوس أن يملأ نموذج التقييم عن نفسه، تصلح هذه الطريقة مع العاملين أصحاب الدرجات الراقية من الوعي، والذين يميلون إلى التمتع بمساحات واسعة من الحرية الأدائية، والذين يخضعون إلى للرقابة بالأهداف والنتائج، وليس بالأساليب والإجراءات. تساعده هذه الطريقة على تنمية مهارات الاعتماد على النفس والثقة بالنفس، وعلى ديمومة الضمير اليقظ(2). يؤخذ على هذه الطريقة مبالغة الفرد في التقييم الایجابي لنفسه طمعاً في ترقيته أو زيادة راتبه، بالإضافة إلى ميل المؤرسين إلى تبرير الأداء المتدني بعدم تعاون الزملاء أو سوء التوجيه أو ضغوط العمل(3). ويمكن معالجة بعض مشاكل التقييم الذاتي من خلال تقديم تقييم الفرد الذاتي للرئيس الذي يناقشه في تقرير التقييم قبل أن يعتمد بالموافقة أو التعديل، وهذا ما من شأنه أن يعني مفهوم الرقابة الذاتية لدى الموظف ويتملي عليه الحرص المسبق على العمل لأنّه يعرف أنه ستتم مناقشته فيما سيقدمه في تقرير تقييم الأداء باعتباره أول من يبدأ بعملية التقييم(4).

- **التقييم الثلاثي:** هناك اتجاه ثلاثي لعملية التقييم وذلك عن طريق قيام الرئيس والزميل والمرؤوس نفسه بعملية التقييم، ويتم هذا على أساس تخطيط أوزان معينة لرأي كل طرف في عملية التقييم فمثلاً يستعمل تقييم الرئيس المباشر وزناً يساوي 50% من عملية التقييم، 30% لتقييم الزملاء و20% لتقييم الفرد نفسه(5).

- **تقييم العملاء:** وتمثل الطريقة الأخيرة في استخدام العملاء من أجل تقييم الأداء، حيث يعتبر العميل مصدراً هاماً في التقييم بالنسبة لمقدم الخدمة لاحتياكه المباشر له ولاحظة أداءه للخدمة. وأهم

(1) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

(2) محمد الصيرفي، قياس وتقدير أداء العاملين، المرجع سبق ذكره، ص 144.

(3) سيرينة مانع، المرجع سبق ذكره، ص 227.

(4) محمد قاسم التربوتى، المرجع سبق ذكره، ص 212.

(5) منير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص ص 327-328.

المعلومات التي يمكن تحصيلها من العمل، فنية تعامل الموظف مع العميل وكذا حسن الاستقبال، العرض الجيد للخدمة المقدمة من طرف الموظف وكذلك السلوكيات التي قد تفقد المؤسسة ولاء متعاملها(1).

4. تحديد وقت التقييم: في هذه المرحلة يجب الإجابة على الأسئلة التالية: (2)

- كم مرة سيتم التقييم سنوياً؟
- متى تم عملية التقييم؟.

غالباً ما تقوم المؤسسات بهذه العملية في نهاية السنة، إلا أن ذلك يهدد عملية التقييم وذلك لضيق الوقت المخصص لهذه العملية. حيث يتوجب الانتظار لآخر العام ليتفاجأ بتقرير تقييم الأداء ولا يعطي فرصة لتدارك نواحي القصور(3). ويتم التقييم عادة على شكلين بدون سجلات تراكمية لأداء العاملين، وهذه طريقة تكثر عيوبها، لأنها تزحم الرؤساء بتقييم العاملين في فترة ضيقة، لذلك يجب وجود سجلات أداء تراكمية للعاملين تتضمن معايير أداء محددة(4).

5. إبلاغ العاملين بالمعايير الأدائية المتوقعة من كل منهم: قبل البدأ بقياس وتقدير أداء العاملين، ينبغي إطلاع كل منهم على المعايير والتوقعات الأدائية المطلوبة من كل فرد، غالباً من يقوم بذلك هو الرئيس المباشر للعمال الذي يقوم بدور الرئيس وحيوي في تقييم أداء المرؤوسين العاملين معه. وبالنسبة للموظف الجديد يمكن إطلاعه على ذلك حين التحاقه بعمله. ومن المفيد والضروري أن يقوم المشرف من حين إلى آخر بذكر كل من العاملين لدى أثناء متابعته أداء الفرد، ومدى تقدمه في الأداء والإنجاز.

6. قياس الأداء الفعلي: لكي يكون الحكم على أداء العامل موضوعياً ودقيقاً وعادلاً ينبغي على المشرف أن يتابع العامل أثناء أدائه العمل بشكل حثيث وبصورة منتظمة ويسجل ما يلزم من ملاحظات وأحداث وواقع حول جوانب مختلفة من أدائه. وأن توافر لديه معلومات كافية وواضحة وصحيحة تمثل بدقة موضوعية أساليب صادقة وموثوقة يعتمد عليها في قياس الأداء. ومن الضروري للمشرف الذي يقوم بقياس الأداء أن يأخذ في عين الاعتبار أهمية تقييم الأداء من وجهة نظر العامل نفسه، وأن يحرص كل الحرص على الموضوعية والدقة

(1) منير نوري، فريد كورتل، المرجع سبق ذكره، ص 227.

(2) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 31 - 25.

(3) محمد قاسم القربيوني، المرجع سبق ذكره، ص 214.

(4) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 99.

والعدالة في القياس لأنه يتوقف عليه الكثير من الأمور الوظيفية التي تهم العامل (العلاوة، الزيادات، الحوافز، الترقى،... الخ)، التي سوف تؤثر إيجاباً وسلباً (حسب إدراك العامل لعملية التقييم) على درجة رضاه وداعيته وولائه وغيرها⁽¹⁾.

7. **مقارنة الأداء الفعلى بالمعايير الموضوعية:** بعد أن تتم عملية قياس الأداء الفعلى، يقوم الشخص المقيم/الرئيس المباشر للعامل بمقارنة الأداء الفعلى مع المعايير الموضوعة للعمل. ويمكن أن تكون نتيجة المقارنة أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

- أن يكون مستوى الأداء الفعلى مساوياً للأداء المتوقع؛
- أن يكون مستوى الأداء الفعلى يفوق المستوى المحدد، وهذا يستدعي تحفيز العامل وزيادة داعيته للاستمرار على هذا المستوى من الأداء، بتقديم الحوافز الإيجابية المادية أو المعنوية؛
- أما الاحتمال الثالث أن يكون مستوى الأداء الفعلى دون المعايير المحددة. وهذا يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة (مثل التدريب، التوجيه، أو الفصل أو وغيرها).

8. **إثار المرؤوسين بنتائج الأداء:** قد تفضل بعض المنظمات في عدم تعكير جو العمل فلا ترغب في تسليم النتائج وتعتقد أن ذلك أفضل. في حين تفضل منظمات أخرى إثار المرؤوسين بنتائج الأداء لعدة أسباب منها:

- رغبة المرؤوس في التعرف على مستوى أدائه ورأي الرئيس المباشر فيه؛
- محاولة خلق جو من التعاون والتفاهم والوضوح داخل العمل مما كانت النتائج؛
- رغبة المرؤوس في رفع مستوى أدائه الحالي؛
- تحفيز العامل على تحسين أدائه خلال المقابلات الرسمية التي تتضمن إثار المرؤوسين بنتائج الأداء.

عند إثار المرؤوسين بنتيجة التقييم يجب مراعاة مجموعة من النقاط، نذكر منها⁽²⁾:

- الصراحة في تقديم المعلومات عن المرؤوس؛
- تقديم أكبر قدر من المعلومات إلى المرؤوس؛
- إقناع المرؤوس بنتائج التقييم؛

(1) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

(2) محمود عبد الفتاح رضوان، المرجع سبق ذكره، ص ص 25-31.

- إعطاء فرصة للمرؤوس لكي يبدي رأيه؛

- إتباع أسلوب المقابلة لعرض النتائج، كسبيل لتطوير وتحسين الأداء.

9. استخدام نتائج تقييم الأداء: يجب أن يكون هناك حلقة ربط بين تحديد أهداف التقييم والمهام الأخرى لإدارة الموارد البشرية، وذلك باستخدام النتائج كأساس لهذة المهام، ومن مجالات استخدام نتائج تقييم الأداء ما

يلي:(1)

- اختبار مدى علمية سياسات أساليب الاختيار والتعيين، من خلال تقييم أداء الموظفين الجدد؛

• تقوية اهتمام الرؤساء بالمرؤوسين، حيث تتطلب عملية تقييم المرؤوسين إلى جمع المعلومات عن المرؤوسين،

وهذا ما يقوي علاقتهم بهم؛

- تحديد احتياجات الموظفين من التدريب ومن ثم قياس فاعلية البرامج التدريبية؛

- تقرير نوع الحوافز التي تقدم للموظفين ومعرفة مستحقها؛

• هناك استخدامات عديدة أخرى، مثل استخدامها في توصيف الوظائف ومعرفة مؤهلات من يشغلها، وفي

تحديد مستقبل الترقىات ووضع الخطط المستقبلية لاحتياجات المنظمة من العمالة.

قد يصاحب عملية تقييم الأداء بعض الصعوبات والمشاكل التي تؤثر على فاعليتها، ويمكن تصنيف مشاكل تقييم

الأداء إلى مشاكل ذاتية ومشاكل موضوعية.

أ. المشاكل الذاتية: من المشاكل الذاتية التي يمكن أن تواجه عملية تقييم الأداء نذكر ما يلي:

• خصائص وصفات المقوم: وتعلق هذه الصفات بمدى مهارة وخبرة المقوم لمارسته للمهنة، لذا يشترط في

المقوم أن يكون ذا خبرة عالية والقدرة على التفاعل الاجتماعي(2).

• المحاباة التحييز: حيث يتم التقييم من منظور شخصي ويعتمد كوسيلة للمحاباة أو الانتقام من البعض

لأسباب شخصية غير موضوعية(3).

(1) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص 214-215.

(2) يوسف كافي مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 233.

(3) محمد قاسم القربيوي، المرجع سبق ذكره، 211.

- **الأولية والحدثة:** يتم التقييم عادة لفترة زمنية قد تمتد من ستة أشهر إلى سنة كاملة(1)، وهنا نجد مشكل ما يدعى بالأولية والحدثة التي تظهر في عملية التقييم طويلة المدة حيث يتم الأخذ الأولى لأداء الفرد دون النظر إلى التطورات اللاحقة لأول تقييم، أو يهمل أداء الفرد السابق ويعد المقوم إلى إعطاء صورة عن أحدث مستوى للأداء، فهذا من شأنه أن يعكر خاصية الاستمرار لهذه العملية التي تستهدف عملية جمع التغييرات الماضية والحالية والمتوخمة في المستقبل(2).
- **التأثير بالهدف من إجراء التقييم،** فقد يؤثر الهدف من التقييم على اتجاهات القائم به فإذا كان التقييم من أجل الترقية، فستختلف الحال عنه بالنسبة لتحديد الاحتياجات التدريبية(3).
- **التساهل واللين أو التشدد والصرامة** فعند تقييم أداء العاملين قد يميل بعض الرؤساء إلى التساهل مع الجميع وذلك بوضع درجات عالية وعلى عكس ذلك قد نجد بعض المديرين يتسم بالتشدد والصرامة المبالغة فيها(4). حيث قد يتסהّل الرؤساء في التقييم من أجل تجنب المشاكل مع المسؤولين، ذلك أن التقدير الضعيف يحرم الفرد من بعض الحوافز أو تأخير ترقيته، ومن جانب آخر قد نجد بعض الرؤساء الذين يعتمدون أسلوب التشدد، لأسباب تعود إلى شخصية الرئيس وتأهيله، أو لرفعه سقف توقعاته من العاملين، أو مقارنته أداء مسؤوسيه مع أفراد يعملون في مؤسسات أخرى(5).
- **الميل نحو الوسط أو ما يسمى بالنزعة المركزية** ويشير ذلك إلى ميل المديرين إلى إعطاء درجة متوسطة عند تقييمهم لأداء مسؤوسيهم وذلك لأن يختاروا غالباً المعدلات المتوسطة اعتقاداً منهم أن ذلك أفضل، وفي حالة عدم توفر المعلومات الدقيقة والكافية عن أداء العاملين الذين يشرف عليهم وبالتالي يتجاهل التفاوت بين أدائهم(6). كما قد يكون ذلك عائداً لعدم قدرة الرئيس على تحديد الفروقات الحقيقية بين المسؤولين، فيتجه لإعطاء تقديرات متوسطة للجميع، ومثل هذا التوجه يؤدي إلى إلحاق الغبن بالمتميزين من الأفراد مما يؤدي إلى تثبيط الإبداع وروح التميز لديهم(7).

(1) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 109.

(2) يوسف كافي مصطفى، المرجع سبق ذكره، ص 233.

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 171.

(4) المرجع السابق، ص 171.

(5) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

(6) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 171.

(7) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 109.

- **التأثيرية الإدارية في استعمال التقييم**، إذا كانت الإدارة تبني استعمال التقييم لترقية بعض الموظفين، فقد يجذب المشرفون لإعطاء تقييمات حسنة لهؤلاء الموظفين حتى يستفيدوا من الترقية، وإذا كانت الإدارة تريد أن تستعمل التقييم لتصميم برامج التدريب، فقد يعطي المشرفون تقييمات ضعيفة نسبياً حتى يظهروا حاجة الموظفين للتدريب، كما قد يعطي المشرفون مروءتهم تقييمات ممتازة إذا كانت الإدارة تبني استخدام هذه التقييمات في تقييم الرؤساء أنفسهم(1).
- **الانطباع الشخصي أو ما يدعى بتأثير الهالة**، ويدل ذلك على تأثير المدير بعامل معين في مروءته مما يجعله يبني تقييمه الكلي بناءً على ذلك، وعليه يقوم المقيم بتقييم أداء الفرد بناءً على المواقف والتصورات السابقة وعميم تلك المواقف سواء كانت سلبية أو إيجابية(2). فإجادة الموظف لكتابه التقريري يعني إجادته لجوانب العمل المختلفة، أي ينسب للموظف إنجازات غير واقعية(3).
- **الخلط بين الهدف والوسيلة**، أين يقوم المشرف بالتركيز على إجراءات العمل وليس الهدف المراد بلوغه عن طريق هذه الإجراءات(4).
- **التشابه والتقارب مع المقيم**، ويشير ذلك إلى ميل المدير إلى من هم يؤدون العمل بنفس الطريقة التي كان يتبعها وقت أن كان مكانته(5).
- **التأثر بأخر تقييم**، يذهب بعض المشرفين إلى التركيز على التقييمات السابقة للموظفين ولا يعنون بالأداء الحالي أو المتوقع لهؤلاء الموظفين. فيتجه بعض المشرفين لتقييم مروءتهم طبقاً لآخر تقرير عنهم(6).
- **ميل بعض المديرين إلى التعميم**، حيث إذا رأى صفة أو موقفاً من قبل أحد الموظفين، مال إلى تعميمه على باقي سلوكياته أو أعماله(7).

(1) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

(2) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 171.

(3) سعد عامر أبو شندي، المرجع سبق ذكره، ص 110.

(4) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

(5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع سبق ذكره، ص 171.

(6) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

(7) وفاء برهان برقاوي، المرجع سبق ذكره، ص 274.

• التأثير بالوظيفة أو المركز، وذلك حين يقيم الأشخاص طبقاً للوظائف التي يشغلونها. فإذا كان مركز الوظيفة في الهيكل التنظيمي عالياً أو مهماً، أو إذا كانت الوظيفة تقع في فئة الأجر العالية، فإن المقيم يعطي شاغلها تقديرًا جيداً، والعكس صحيح(1).

ب. المشاكل الموضوعية: تتعلق بالعملية بحد ذاتها، وهي تمثل فيما يلي:

- غياب المعايير والمقاييس والمؤشرات الكمية التي تسهل ترجمة الصفات والمؤهلات وأنماط السلوك، ووحدات الإنجاز(2). وفي ظل عدم وجود معايير واضحة تصبح عملية التقييم عملية مزاجية وشخصية(3).
- عدم الاعتماد على معلومات وافية ودقيقة في عملية التقييم.
- عدم الافتراض بنتائج التقييم من جانب الإدارة وعدم تأثر الترقىات والعلاوات والإجازات والمنح والكافيات بما يحصل عليه الموظفون من تقييمات ودرجات(4).
- عدم الوضوح في أهداف العملية يعطي نوع من العشوائية.
- عدم دقة المعايير وعدم قدرتها على التعبير الحقيقى للأداء.
- عدم وجود تعليمات سليمة وكافية في أسلوب التقييم.
- عدم دقة درجات القياس في التمييز بين العاملين.
- عدم وضوح العلاقة بين المديرين التنفيذيين وإدارة الموارد البشرية وعدم وضوح وظيفة كل واحد منها.
- عدم تحديد الفترة الزمنية التي يجب تقييم مستوى الفرد منها.
- تعدد الإجراءات والنماذج المستخدمة في عملية التقييم.
- ضعف الاتصالات بين أطراف عملية التقييم في فشلها(5).
- تقييم العاملين في الوحدة الإدارية المشرف عليها وفق معايير غير موضوعية كالصداقة، القرابة، المركز الاجتماعي، المركز الوظيفي...(1).

(1) حسن راوية، سلطان محمد سعيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

(2) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص 216.

(3) محمد قاسم القريوتي، المرجع سبق ذكره، ص 210.

(4) محمد أحمد عبد النبي، المرجع سبق ذكره، ص 216.

(5) يوسف مصطفى كافي، المرجع سبق ذكره، ص 233.

قائمة المراجع

أولاً _ باللغة العربية

الكتب

1. إحسان دهش جلاب، إدارة السلوك الإنساني في المنظمات، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2016.
2. أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر: الأصول والمهارات، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002.
3. أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
4. أحمد ماهر، دليلك إلى تخطيط وتطوير المستقبل الوظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.
5. بشار يزيد الوليد، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، ط 1، دار الراية، عمان، الأردن، 2008.
6. بوفلحة غيات، مبادئ التسيير البشري، ط 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة.
7. توفيق عبد الرحمن، مبادئ تقييم الأداء، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2004.
8. جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
9. الجيوسي محمد، شحادة نظمي، إدارة الموارد البشرية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .
10. حسن إبراهيم بلوط ، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيжи ، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، . 2002
11. حسن راوية، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004 .
12. حسن راوية، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014 .
13. حسين حريم، إدارة الموارد البشرية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2013 .
14. خضير كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة، إدارة الموارد البشرية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 .

(1) طلق عوض الله السواط، طلعت عبج الوهاب سndi، طلال مسلط الشريف، الإدارة العامة: المفاهيم-الوظائف، الأنشطة، دار حافظ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص151-152.

15. خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة، عمان، الأردن، 2000.
16. ديسлер جاري، إدارة الموارد البشرية، ترجمة عبد العال محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2003.
17. ربابة على، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2003.
18. رولا نايف المعايطة، صالح سليم الحموي، إدارة الموارد البشرية، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2012.
19. زاهر عبد الرحيم، مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية، دار الراية، عمان، الأردن، 2016.
20. زويلف مهدي حسن ، إدارة الموارد البشرية: مدخل كمي، دار الفكر، عمان، الأردن، 2001.
21. زويلف مهدي حسن، إدارة الأفراد ، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2003 .
22. سامح عبد المطلب عامر، استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011 .
23. سعاد نائف البرنوطي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل، عمان، الأردن، 2003.
24. سعد عامر أبو شندي، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية، ط1، دارأسامة، عمان، الأردن، 2011.
25. سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية، جامعة قناة السويس، مصر، 2009.
26. شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، ط3، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.
27. شاويش مصطفى، إدارة الموارد البشرية، ط3 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
28. صلاح الدين عبد الباقي، علي عبد الهادي مسلم، راوية حسن، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
29. صلاح الدين محمد عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
30. صلاح عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
31. طاهر محمود الكلالده، تنمية وإدارة الموارد البشرية، ط1، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
32. طلق عوض الله السواط، طلعت عبج الوهاب سndi، طلال مسلط الشريف، الإدارة العامة: المفاهيم- الوظائف، الأنশطة، دار حافظ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007.

33. طه طارق، إدارة الأعمال: منهج حديث معاصر، دار الفكر، الإسكندرية، 2007.
34. الطيب محمد رفيق، مدخل للتسخير: أساسيات ووظائف وتقنيات، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
35. عامر خضير الكبيسي، التدريب الإداري والأمني – رؤية معاصرة للقرن الحادي والعشرين، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
36. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، دليل الإدارة الذكية لتنمية الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.
37. عبد العزيز بدر النداوي، عولمة إدارة الموارد البشرية: نظرة استراتيجية، ط1، دار المسيرة، عمان،الأردن، 2009.
38. عبد الغفار حنفي، إدارة الأفراد بالمنظمات: مدخل وظيفي، دار الثقافة، عمان،الأردن،2000.
39. عبد الفتاح بوخمجم، إدارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة متوري، قسنطينة،الجزائر، 2001.
40. عبد الناصر علي حمودة، إدارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أسيوط، مصر، دون سنة.
41. عبد النبي محمد أحمد، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار زمزم، عمان،الأردن، 2010.
42. عشماوي محمد عبد الوهاب حسن، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
43. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر،2001.
44. عمار بن عيشى، اتجاهات التدريب المعاصر، ط1، دارأسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2012.
45. عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد استراتيجي -، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.
46. فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، ط1 ،دارأسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008.
47. كامل بربير، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان،1997.
48. كامل محمد المغربي، السلوك التنظيمي، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،الردن، 2004 .

49. محفوظ جودة وآخرون، منظمات الأعمال- المفاهيم والوظائف - ، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
50. محمد الصيرفي، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006
51. محمد الصيرفي، السلوك الإداري، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.
52. محمد الصيرفي، قياس وتقويم أداء العاملين، ط 1، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2009.
53. محمد جاسم الشعبان، محمد صالح الأبعج، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2014.
54. محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2005
55. محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004 .
56. محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ.
57. محمد سعيد سلطان، السلوك الإنساني في المنظمات، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2002
58. محمد سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات العمل، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الردن، 2005 .
59. محمد قاسم القربي، الوجيز في إدارة الموارد البشرية، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
60. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013.
61. مدحت محمد أبو النصر، إدارة العملية التدريبية(النظرية والتطبيق)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
62. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية-الاتجاهات المعاصرة ، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007.
63. مصطفى محمود أبو بكر، الموارد البشرية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية، الدار الجامعية، 2007
64. منير نوري، تسيير الموارد البشرية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2014
65. منير نوري، فريد كورتل، إدارة الموارد البشرية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2011.
66. الموسوي سنان، الإدارة المعاصرة، ط1، دار مجدلاوي، الأردن، 2004.
67. موسى اللوزي، التنظيم الإداري، الأساليب والاستشارات، دار زمزم ، عمان، الأردن، 2010.
68. مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي تكاملی، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

69. نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية – إطار نظري وحالات عملية - ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
70. ناصر محمد العديلي، إدارة السلوك التنظيمي، ط1، مرامر للطباعة الالكترونية، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون سنة.
71. نجم العزاوي عبد الله، جودة التدريب الإداري، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008.
72. نجم عبد الله العزاوي، عباس حسين جواد، الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
73. نصر الله حنا، إدارة الموارد البشرية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2002.
74. هاشم زكي محمود، أساسيات الإدارة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، الكويت، 2001.
75. الهبيتي خالد، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999.
76. هيثم العاني، الإدارة بالحوافز : التحفيز والمكافئات، دار الكنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2007
77. وسيلة حمداوي ، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2004.
78. وفاء برهان برقاوي، إدارة الموارد البشرية: المفهوم والوظائف والاستراتيجيات، ط1، حامدة للدراسات الجامعية، أربد، الأردن، 2013.
79. يوسف كافي مصطفى، إدارة الموارد البشرية، دار الرواد، عمان، الأردن، 2014.

الأطروحة

2. بوخلف خديجة، أثر الترقية الموضوعية وغير الموضوعية على أداء المشرفين وعلى الرضا الموضوعي للأتباع ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2006-2007.
3. بوراش شافية، سياسة التوظيف في ظل إصلاح الوظيفة العامة في الجزائر 2005-2006 ، رسالة ماجстير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،2008.
3. سامية موزاوي، مكانة تسيير الموارد البشرية ضمن معايير الإيزو وإدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

4. سيرينة مانع، أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
5. الشريف طلال عبد الملك، الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بإمارة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.
6. عمار بن عيشي، دور تقييم أداء العاملين في تحديد احتياجات التدريب، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2005/2006.
7. فائزه بوراس، تخطيط المسار الوظيفي، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت، رسالة ماجستير، خصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.
8. قشي إلهام، محددات تخطيط المسارات الوظيفية في إطار إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، تخصص علم نفس العمل التنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
9. نحاسية رتبة، أهمية البيقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة: حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2003/2004.

الملتقيات

1. صالح مفتاح، إدارة الموارد البشرية وتسخير المعرف في خدمة الكفاءات (المهارات)، الملتقى الدولي الأول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.
2. عبد المجيد قددي، إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.
3. محمد البشير مبفروك ، لواج منير، تفعيل دور المورد البشري بالمؤسسة الاقتصادية: الواقع والأفاق، الملتقى الوطني حول تفعيل دور المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية: الواقع والتحديات ، قالمة ، 29 و 28 ابريل 2008.

4. محمد بوزهرة، تطور دور الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم

الاقتصادية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

5. نبى بوبكر، الميزة التنافسية للموارد البشرية ودورها الاستراتيجي في نقل وتوطين التكنولوجيا ، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات :المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز، جامعة قالمة، 26 و 27 نوفمبر 2007.

المجلات

ليندة رقام، إدارة الموارد البشرية من منطق القوة العضلية إلى منطق إدارة الفكر والمعرفة: دراسة واقع إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال الجزائرية، مجلة التواصل، العدد 24، 2009.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alain Meignant , **Manager la formation**, 6ème édition. Ed Liaison. Paris. 2003.
2. Bernard Martory, Daniel Crozet, **Gestion des ressources humaines**, Nathan, 1998.
3. Bureau international du travail ,**les comparaisons internationales du salaires réels**,Genève,1956.
4. Christian Batal, **La gestion des Ressources Humaines dans le Secteur public**, les éditions d'organisation, 2éme édition, paris, France, 2000.
5. J.P Citean, **Gestion des ressources humaines principes généraux et cas pratique**, Dalloz, Paris,3éme éd, 1994 .
6. Loic. Cadin, F. Guérin , **La Gestion de ressources humaines**, Dunod, Paris, 1999.
7. P.Eray,Précis, **Développement des Compétences** , éditons Liaisons, Paris, 1999.
8. S.L.Dolan, Randall, S.Schuler, **La GRH au seuil de l 'an2000** , les éditions Renouveau Pédagogique, Paris , 2eme é ,1995.

9. sekiou et autres, **Gestion des ressources humaines**, De Boeck, ed2, paris,2001.

10. Sid Ahmed Benraouane, **Le Management Des Ressources Humaines – Etude des concepts**

approches et outils développés par les entreprises américaines, Office Des Publications

Universitaires : Alger, Algerie, 2010.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
01	المقدمة
03	الفصل الأول : طبيعة وتطور وظيفة الموارد البشرية
03	تمهيد
04	I. مفهوم الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية
04	1. مفهوم الموارد البشرية
05	2. مفهوم إدارة الموارد البشرية
07	II. أهمية وأهداف إدارة الموارد البشرية
07	1. أهمية إدارة الموارد البشرية
09	2. أهداف إدارة الموارد البشرية
12	III. التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية
12	1. ظهور إدارة خاصة بالأفراد
15	2. ظهور إدارة الموارد البشرية
16	3. ظهور الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية
17	الفصل الثاني: تحليل ووصف الوظائف
17	تمهيد الفصل
18	I. تحليل الوظائف
18	1. مفهوم تحليل الوظائف
19	2. أهمية التحليل الوظيفي

21	3. خطوات تحليل الوظائف
24	II. الوصف الوظيفي
25	1. مفهوم الوصف الوظيفي
25	2. بطاقة وصف الوظائف
27	3. أهمية الوصف الوظيفي
28	4. أهداف وصف الوظائف
30	الفصل الثالث: تخطيط الموارد البشرية
30	تمهيد الفصل
31	I. مفهوم تخطيط الموارد البشرية
31	II. فوائد تخطيط الموارد البشرية
32	III. مراحل تخطيط الموارد البشرية
34	الفصل الرابع: الاستقطاب والتوظيف
34	تمهيد الفصل
35	I. ماهية التوظيف
35	1. مفهوم التوظيف
35	2. أهمية التوظيف
36	II. مراحل عملية التوظيف
36	1. استقطاب الموارد البشرية
41	2. إختيار الموارد البشرية
42	3. التعين
43	4. الإدماج

46	الفصل الخامس: التدريب وتنمية المهارات
46	تمهيد الفصل
47	١. ماهية التدريب وتنمية المهارات
47	١. مفهوم التدريب وتنمية المهارات
49	٢. أهمية التدريب في المنظمات
51	٣. المبادئ الأساسية للتدريب الفعال
52	٤. مراحل العملية التدريبية
52	١. تحليل الاحتياجات التدريبية
54	٢. التخطيط للبرنامج التدريبي
59	٣. تنفيذ برنامج التدريب
60	٤. تقييم كفاءة التدريب
61	الفصل السادس: الأجر والحوافز
61	تمهيد الفصل
62	١. ماهية نظام الأجر
62	١. تعريف الأجر
62	٢. أهداف نظام الأجر
63	٣. تصنيفات الأجر
64	٤. تقييم الوظائف لتحديد الأجر
64	١. طرق تقييم الوظائف
77	٢. استخدام تصنيف الوظائف في تصميم الأجر

78	3. تصميم الأجر
79	III. التحفيز في المنظمات
79	1. تعريف الحوافز
79	2. تعريف التحفيز
80	3. أنواع الحوافز
84	الفصل السابع: اليقظة الاجتماعية وإدارة النزاعات
84	تمهيد الفصل
85	I. اليقظة الاجتماعية
85	1. تعريف اليقظة الاجتماعية
85	2. مفهوم رأس المال الاجتماعي
86	3. وسائل وأليات بناء رأس المال الاجتماعي
87	II. الصراع التنظيمي
87	1. تعريف الصراع التنظيمي
88	2. أسباب الصراع التنظيمي
90	3. أشكال الصراع التنظيمي
90	4. إدارة الصراع التنظيمي
92	الفصل الثامن: إدارة المسارات المهنية
92	تمهيد الفصل
93	I. ماهية المسار المهني
93	1. مفهوم المسار المهني
95	2. أهمية المسار المهني
97	3. أنواع المسارات المهنية

99	4. مراحل المسار المهني
100	II. تخطيط المسار المهني
100	1. مفهوم تخطيط المسار المهني
100	2. أهمية تخطيط المسار المهني
102	3. مداخل تخطيط المسار المهني
106	4. مراحل تخطيط المسار المهني
108	الفصل التاسع: تقييم الأداء
108	تمهيد الفصل
109	I. ماهية تقييم الأداء
109	1. مفهوم تقييم الأداء
110	2. أهمية تقييم الأداء
113	3. أهداف تقييم الأداء
115	4. طرق ووسائل تقييم الأداء
122	II. مراحل تقييم الأداء
123	1. تحديد الغرض
124	2. تحديد المسؤول عن العملية
126	3. تحديد وقت التقييم
129	4. معايير تقييم الأداء
129	5. إبلاغ العاملين بالمعايير الأدائية المتوقعة من كل منهم
129	6. قياس الأداء الفعلي
130	7. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية
130	8. إخبار المرؤوسين بنتائج الأداء

131	9. استخدام نتائج تقييم الأداء
135	قائمة المراجع
143	فهرس المحتويات